المسألة الكرديّة

الوَهْم والحقيقة

مـازن بــلال

المسـألة الكرديّة

الوَهـم والحقيقـة

* المسألة الكردية (الوهم والحقيقة).
* تأليف: مازن بلال.

* طبعة أولى 1993.
* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
* هاتف 802389 * ص.ب. 13/5261 ـ بيروت ـ لبنان.

مقدمـــــة

الجغرافية والانسان

يطمح الكثيرون عبر التنظير السياسي إلى تقديم حلول للمسألة الكردية، منطلقين أساساً من وقائع تاريخية خاصة بهذه المسألة، وفي الوقت نفسه، يحاولون ايجاد حالات توفيقية لكافة الحلول والنظريات المتعلقة بالأمة. لكن المسألة الكردية أعقد من أن تطرح عبر تنظيرات سياسية فقط، وكافة الحالات التاريخية التي عاصرتها كانت نتيجة أشكال سياسية دولية أو داخلية، بينما بقيت الجغرافية الكردية والانسان الكردي بعيدين عن التنظير والحلول التي قدمت، وبالتالي بقيت المسألة الكردية على هامش أي تحرك داخلي أو دولي.

إن اضافة كتاب إلى هذه المسألة أمر يحتاج إلى الكثير من الدقة والتفكير، كما أن الكتابة عن المعاناة الكردية شأن يحتاج إلى اعادة صياغة هذه المسألة في العقل، فالمعاناة والاضطهاد والنضال أمور يجب أن لا تغفل قطبي المسألة الكردية الأساسيين: البيئة والانسان بما يقدمانه من دلائل تاريخية على ارتباط المجتمع بالأرض رغم كافة الصيغ التاريخية التي أوجدت تقسيمات سياسية متعددة، فالأرض والانسان هما المقدمة الطبيعية التي نريد الانطلاق منها لصياغة منهج عام لرؤية المسألة الكردية عموماً وباقي مسائلنا القومية.

وننوه منذ البداية إلى أننا لا نطرح تاريخاً أو حالات سياسية، أو جداول معلومات، رغم التطرق لكافة هذه الأمور في فصول الكتاب، لكن البحث تناول منهج النظر إلى هذه الأمور، وهنا لا بد من الإشارة

إلى بعض النقاط الجوهرية والتي تعتبر من بدهيات البحث في القومية والأمة والوطن القومي:

أولاً ـ الحالات الرقمية:

تجهد بعض الأبحاث نفسها في تقديم احصاءات رقمية عن تعداد السكان والمساحات الجغرافية، وهي بذلك تريد تدعيم طرحها السياسي واثبات أو انكار وجود الأمة عبر الأرقام، وبذلك فإن احصاءات الأكراد تتفاوت حسب الأبحاث ما بين 20 إلى 60 مليون موزعين في أنحاء كردستان المقسمة ما بين كيانات سياسية. والأمر نفسه ينطبق على الجغرافية الخاصة بكردستان، فالحالات السياسية تقسر الجغرافية إلى مناطق الحكم الذاتي في العراق، وبعض التنظيمات الثورية تتوسع بهذه الجغرافية باتجاه الأناضول، بينما تطرح الأبحاث التاريخية التواجد الكردي ابتداء من بحيرة وان وحتى مناطق سورية الداخلية. إن مثل هذا الأمر لا يجدي نفعاً في أي مبحث قومي، فالأمة لا يحددها العدد بل شخصيتها وارادتها، وسواء أكان الأكراد ألفا أو ستون مليوناً فإن هذه الأرقام لا تثبت أو تنفي وجود الأكراد كواقع اجتماعي، والجغرافية الكردية مهما ضاقت أو توسعت لا تلغي علاقة المجتمع بالأرض في المسألة الكردية، أما موضوع المساحة الجغرافية فهو أمر تابع لحيوية المجتمع، بينما تبقى الحدود الجغرافية للأمة مبحثاً اجتماعياً لا علاقة له بالمسائل السياسية.

ثانياً ـ البحث عن الأصول:

لاثبات التمايز الكردي في مواجهة النظريات العرقية الشوفينية، اعتمدت الكثير من الأبحاث على العودة إلى الأصول، فتوصلت إلى الأصل الهندو ـ أوروبي للأكراد، وتناولت بعض الأبحاث الأصل الآري للأكراد، عبر مراقبة خط الهجرة التي سارت عليه مختلف الشعوب،

ومن منها وصل إلى مناطق كردستان، وبعض هذه الأبحاث اقتصر على ربط بعض الممالك القديمة بالأصول الكردية، مثل الكوتيين والسبارتو والميديين والميتانيين، والبعض الآخر حاول البحث عن جذور كلمة «كرد»، ورغم قيمة هذه الأبحاث والجهد الذي بذله العلماء في البحث عن الأصول والجذور، لكن استخدامها بشكل تلقائي لاثبات الأصول الكردية لا يخدم المسألة الكردية بواقعها الحالي، فنحن معنيون بالنتيجة النهائية لحركات الهجرة، والاختلاط الذي تم في البيئة الجغرافية، والذي انتج في النهاية واقعاً اجتماعياً معيناً، فالأمة وفق هذا المفهوم هي فعل الإنسان ـ المجتمع على الأرض، وليس انفعاله بالأصول السلالية له.

ثالثاً ـ الحالات الثقافية:

لا شك بأن الثقافة حالة هامة معبرة عن المرحلة الحضارية التي تعيشها الأمة، ولكنها ليست الأمة بل نتاجها، ومن هذه الزاوية فإن الثقافة تتبدل وتتطور بينما تبقى الأمة، لذلك فإن الاغراق في المباحث اللغوية قد يكون امراً هاماً في طرح الهوية الثقافية للأمة، لكنه لا يحدد ماهية الأمة ولا يثبت الانتماء الاجتماعي، ونحن نقف دائماً على حالات حضارية تثبت بأن الثقافة تتبع الأمة بمراحلها الحضارية فتتبدل لغات الشعوب وثقافتهم دون أن يعني ذلك تبدل الأمة وانحلالها.

الثقافة والتراث النفسي الطويل الذي عاشه الأكراد يخضع اليوم لدراسات متأنية وفقاً لما يقدمه علم الاركيولوجيا (الآثار) من اكتشافات، ولكن من الغلط تحميل هذا التراث مضامين ايديولوجية لا تصح على المراحل التاريخية العامة لهذا التراث، فهو ليس تراثاً مطلقاً بل يملك جغرافية سكانية وظرفاً موضوعياً محيطاً به، وبالتالي لا يصح الانطلاق من الحالات الثقافية لاثبات الأمة، إنما العكس هو الصحيح فالأمة توجد الحالة الثقافية.

أخيراً فإن الاغراق في المعلوماتية والاحصاءات أمر هام عند دراسة الحالات الاجرائية أو التنفيذية، حيث تصبح الأرقام دليلاً للخطط الرامية لتطوير واقع معين، لكن النظر إلى المسألة الكردية من زاوية احصائية شأن لا يفيد في صياغة منهج عام للنظر إلى هذه المسألة، رغم ذلك تم تخصيص فصل أخير في الكتاب هو عبارة عن ملاحق معلوماتية، تعطي القاريء فكرة عن توظيف الاحصاء واللغة في إطار المسألة الكردية. ونؤكد هنا على أن الكتاب ليس معنياً بطرح حل جاهز للمسألة الكردية، إنما يهتم أولاً وأخيراً في طرح منهج قومي لبحث هذه المسألة.

كتاب الأكراد

الفصل الأول: المنهج في المسائل القومية

استطاعت حرب الخليج نقلنا لمواقع متعددة، فخطورتها ليست في حدثها، إنما باحاطتها بكافة النتائج المترتبة عن قرن كامل من فقدان السيادة القومية، ولا يكفي هنا قراءة النتائج، أو اعادة صياغة الأحداث وفقاً لمسيرة الفعل السياسي الذي تحكم بمجريات الحرب، فنحن لم نواجه الأمور منفصلة، إنما جوبهنا بانفجار داخل المسألة الفلسطينية، وتأزم المسألة الكردية، ثم باجراءات الأمن الاقليمي وترتيباته، وهذه النتائج على خطورتها لم تكن في يوم من الأيام غائبة عن منطقتنا لكنها تبعت الحدث السياسي ودرجة سخونته. وإذا كنا سنحاول قراءة الأمر وفق المداليل السياسية ومعطياتها الدولية، فسنقع حتماً في المنهج الذي ساد كافة مسائلنا، لكننا سنحاول الفصل بين ما هو قومي وسياسي، لأن المنهج السياسي على أهميته ليس كافياً لتحديد اطار السيادة القومية وكل ما يتعلق بمسائلها. وكشأن أولي نؤكد عدم التعارض ما بين المنهج السياسي والقومي في حال وجود السياسة القومية، لأن السياسة تبقى غايتها الأساسية تحقيق الأغراض القومية ومصلحة الأمة. لكن واقع الحال عكس الامر تماماً، فتم تركيب المسائل القومية وفقاً لمعطيات النتائج السياسية التي افرزتها سرعة الأحداث المتلاحقة والمتضافرة مع وضع الأمة الممزق، ونحن نلاحظ دائماً تكرار النكبات على أمتنا عند بروز أي حدث دولي عنيف، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى تمت تجزئة المنطقة وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، ثم أعقب ذلك رسم حدود كيان الاغتصاب الصهيوني

مع الحرب العالمية الثانية، أما مؤتمر يالطا فكان له تأثير واضح في إعطاء الشرعية لهذا الكيان[1]. وعلى صعيد المسألة الكردية كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو الحدث الأهم في تسليط الضوء على النتائج المترتبة على الأفكار الشوفينية، فتجزئة الأكراد مع اعطاء طابع تعصبي ضدهم خلق بداية العنف في هذه المسألة وبداي مسيرة الألم لشعبنا بشكل عام.

واليوم عندما يتعاطى الاعلام مع جملة هذه المسائل، أو عندما تبدأ الحلول السياسية بطرح الواقع الذي نعيشه فإنها تغفل كافة المعطيات التي أدت لبروز جملة الأزمات، ولا تدخل في عمق الشأن القومي الذي على أساسه يجب أن يقام بنيان المعالجة السياسية. وما نطرحه عن المسألة الكردية لا يختلف في جوهره عن باقي مسائلنا، لأن الأمر متعلق بقضية قومية واحدة، وهي بحد ذاتها تشكل جوهر صراعنا

(1) يعتبر البعض مؤتمر يالطا بداية تشكل هيئة الأمم المتحدة، فـ «روزفلت» و «تشرشل» و «ستالين» اجتمعوا في طهران أواخر شهر تشرين الثاني من عام 1943 ورأوا ضرورة انشاء هيئة دولية تكون مهمتها فض النزاعات العالمية، وفي الفترة ما بين 21 آب و 7 تشرين الأول عقد في دومبرتون أوكس بالقرب من واشنطن مؤتمر تمهيدي، ضم ممثلين امريكيين وروس وصينيين، حيث وضعت الخطوط العامة لميثاق الأمم المتحدة، (واستكملت هذه الخطوط في يالطا بتاريخ 1945/11/11). ثم أقر الميثاق في سان فرانسيسكو خلال الفترة الواقعة بين 25 نيسان من عام 1945، أي قبل مؤتمر يالطا، والواقع أن هذا المؤتمر الذي حضره ستالين وروزفلت وتشرشل واستثني منه الفرنسيون، كان لاقتسام مواقع النفوذ، وخلق على الفور مشاكل الحرب الباردة، سواء في أوروبة المقسمة أو في سورية حيث بدأ الصراع عليها من قبل القوتين الجديدتين. لذا فإن تشكيل الكيان الصهيوني طرح التنافس بين موسكو وواشنطن فسارعتا إلى الاعتراف به.
ومن ناحية المسألة الكردية احتضنت موسكو ثورة البررازنيين بينما سارعت الادارة الامريكية إلى دعم النظام العراقي والتركي لمواجهة الثورات الكردية المتلاحقة.

الحضاري، فالتشريد والاضطهاد وفقدان الحقوق ليست قضية بحد ذاتها، إنما مظاهر ونتائج لكم من المعالجات السياسية التقليدية والفئوية، اضافة لكونها أموراً حتمية في حال فقدان السيادة القومية، ولقد حاول الاعلام خلال كافة فترات الصراع طرح هذه المواضيع وفق معالجات تتكرر بشكل دائم ويمكن تلخيصها وفق التالي:

أولاً ـ المعالجة الجزئية: فالمسألة الكردية وفق هذا المنظور هي جملة ممارسات وانتهاكات لـ «حقوق» وبمعنى آخر مسألة انسانية، وتفيد هذه المعالجة في ربط المتلقي بالوجهة العامة للتفكير الغربي، كما أنها تجعل الأكراد مفصولين عن المصلحة الكلية للأمة، وتلحق مسألتهم بمصالح الآخرين. وتدل هذه المعالجة على ضياع أساسي في تحديد ماهية الأكراد، وحقيقة انتمائهم للأرض الموجودين فيها[2]، ومن المفيد ذكره هنا أن معظم مسائلنا القومية خضعت للمعالجة نفسها، مثل المسألة الفلسطينية، بحيث جردت عن طابعها القومي وارتباطها بالمصلحة القومية الكلية.

ثانياً ـ المعالجة المطلقة: وتظهر عبر التكثيف الاعلامي في حال انفجار الحدث، فتشارك الطرح السياسي ضبابيته وعدم وصوله لعمق المسألة، فيظهر الأكراد وكأنهم مطلق لا يملك جغرافية واضحة، فتارة يبحث الأمر من زاوية المعاناة، وأخرى من منطلق الحقوق السياسية. فالحدث هنا يوظف كورقة ضغط في تمرير المصالح للدول الأخرى، والاطلاق يعبر بشكل كامل عن محاولات الهيمنة على هذه المسألة،

---

(2) نلحظ الحملة الاعلامية المكثفة نحو الأكراد عند اضطراب الظروف الدولية. والمثالان القريبان هما مجزرة «حلبجا» التي بقيت خارج الاطار الاعلامي، ثم ظهرت فجأة في ظرف محاولة انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. والمثال الثاني هو أزمة الخليج حيث سلطت أجهزة الاعلام اهتمامها على المسألة الكردية من أجل زيادة تدخلها في المنطقة، والضغط على العراق.

وابعادها قدر الإمكان عن المحور الطبيعي لها، فتصبح أسيرة الحركة الدولية بدلاً من أن تكون مسألة متفاعلة مع مجمل القضية القومية.

ثالثاً ـ المعالجة المرحلية: فالاعلام يهتم باستحقاقات المرحلة ويبني عليها كافة طروحاته ونظرته، بينما يحاول النهج السياسي الدولي الحفاظ على التوازنات. وبمعنى آخر فإن الإعلام والنهج السياسي المرحلي يتفقان في المعالجة رغم عدم تطابق هدفيهما، فتصبح المسألة الكردية هي جملة الأهداف السياسية المترتبة على المنطقة، اضافة لضمان توازنات قائمة وعلاقات سياسية خاصة.

رابعاً ـ المعالجة الغامضة: فلا أساس ثابت أو واضح، حيث يطرح الموضوع من زاوية التأثيرات على أمن المنطقة، أو انعكاساته على سياسات الدول ووضعها الديموغرافي والاثني. وعلى العموم فإن الغموض يؤدي في النتيجة لتعدد وتبديد واختلاف في الطروح، وهذا الأمر ينجم عنه تدويل المسائل وفق مصالح دول غريبة عن المنطقة. والشأن الكردي على وضوحه دخل في دوامة هذا الغموض فاستطاعت تركيا وايران والقوى العظمى، مثل الولايات المتحدة من استغلاله لصالحها..؟

وجملة المعالجات السابقة هي التي تستوجب اعادة بحث المسألة الكردية تحديداً، وغيرها من مسائلنا القومية، على قاعدة قومية تبعدها عن التجزئة والغموض، وتخلصها من فرض قواعد استبدادية في الحكم. فالمسائل القومية تتطلب دقة علمية لأنها تعالج حياة شعوب ومصير حضارات، لذا فإننا من خلال هذا الفصل سنطرح المنهج والقاعدة العلمية التي سنعالج بها المسألة الكردية بمختلف مراحلها، فدرجة انفعال هذه المسألة وتفاعلها مع الحدث السياسي تهمنا، ولكن دون الخروج عن الواقع والمقياس المعياري في قراءة تفصيلاتها، لأننا مقتنعون أن القواعد الاستبدادية الجامدة هي التي أدت إلى دخول المسألة

الكردية في مأزق تاريخي خطير لا يمكن الخروج منه إلا بقلب دراسة الشأن الكردي رأساً على عقب، أي باستعمال القاعدة الحقوقية ـ القومية بدلاً من القاعدة السياسية.

قاعدة الوضوح في المسائل القومية:

نحن نقف على اعتاب القرن الحادي والعشرين، ونعيش زمن التحولات الدولية الكبيرة، اضافة إلى كمٍ من التجارب القومية والكيانية التي تمر الآن بمأزق تاريخي سواء بالاستفادة من خبرات الماضي أو برسم آفاق جديدة. فالقرن القادم بالنسبة لكثير من الشعوب هو زمن ارتقاء جديد، فجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على سبيل المثال خاضت تجربة كاملة خلال هذا القرن، وهي تدخل مرحلة جديدة تعبر عن انتهاء تجربة برمتها. وتبقى مسائلنا رغم الزمن الطويل تقف عند اشارات الاستفهام التي طرحت في الزمن الذي نشأت فيه هذه المسائل، هذا من الناحية النظرية، أما عملياً فالتدهور هو الشكل المسيطر على مجرى الأحداث، فالمسألة الفلسطينية لم تعد قضية مستوطنات يهودية، بل غدت مشكلة توسع سرطاني، والمسألة الكردية تعيش دورياً حالة عنف وارهاب يؤدي إلى تفاقمها والبعد عن حلها. أما المسألة اللبنانية فالحرب الأهلية هي المعبر الأمثل عن المأزق الذي عاشته خلال العقدين السابقين، ويبدو الواقع نتيجة للحالة النظرية الخاطئة ومأزقها. وبمعنى أدق فإن الغموض الذي ساد مسائلنا القومية انعكاس مباشر لآلية عمل المجتمع، فنشأت اتجاهات خاطئة في النظر لكافة الأمور المحيطة بحياتنا القومية، وكمثال واضح عن هذا الأمر يمكننا طرح المصطلح القومي وتخبطاته كدليل واضح على الغموض الذي يتحكم بمسائلنا المعاصرة، فالقضية العربية والوحدة العربية والقومية العربية والتضامن العربي مصطلحات مترادفة تستعمل في الخطاب السياسي. وفي المقابل نجد مصطلح القضية

الفلسطينية والقضية العربية كمصطلحين يستعملان للدلالة على حركة التحرر العربي. وعلى الصعيد نفسه يتم استعمال مصطلح القضية اللبنانية وقضية التحرر الاجتماعي دون تميز واضح لما تعنيه «القضية» والقضية القومية تحديداً. وإذا حاولنا النظر إلى مسائل السياسة الدولية نجد خلطاً اضافياً بين ما هو قومي وسياسي، وبين ما هو اجتماعي واقتصادي. فالقضية القومية هنا يتخللها تشويشات تكون في الغالب نتيجة عدم تحديد ما هو قومي، فالوضوح غائب من الناحية العلمية والعملية، والتحديد الذي هو شرط مبدئي للوضوح متداخل مع الشؤون السياسية المرحلية والمطلبية. ومن هنا لا بد من وضع مقياس الوضوح من جهة، وتعيين الأسباب الأساسية للاختلاطات التي أفرزت الغموض في مسائلنا القومية، وفي القضية بشكل عام.

أ ـ التحديد شرط الوضوح في كل ما هو قومي:

ونقصد بالتحديد وجود فكر واضح محدد للهوية القومية ولطبيعة الانتماء، ومثل هذا الفكر لا يقوم على أساس التجزئة لأنه يعالج قضية كلية. وقضية من هذا النوع، تحتاج لفهمها فهماً كاملاً كلياً إلى درس طويل عميق، لأن لكل قضية كلية، على الاطلاق، اضلاعاً رئيسية هامة، كل ضلع منها يحتاج إلى درس وإلى تحليل وتعليل وتفهم شامل»[3]، ومن الطبيعي أن لا يترك هذا الفكر لمجرد الاستنتاجات الشخصية، أو الحالات السياسية العارضة، فالتحرر مسألة سياسية، والحكم الذاتي هو شأن سياسي أيضاً لاحق لتحديد القضية القومية. وبالنسبة للواقع التاريخي الذي مرت به أمتنا فالأمر كان معاكساً للطبيعة العلمية للقضية القومية، فالنزعة الشوفينية الطورانية كانت محركاً لظهور حركة التحرر من ربقة تركية أو ما يمكن تسميته الفعل المناهض

---

(3) انطون سعاده، المحاضرات العشر، المحاضرة الثانية، ص 25 (طبعة خاصة 1987).

للاحتلال التركي. وفي الوقت نفسه لم يكن هناك فكرة واضحة لتأسيس الحياة القومية ومصالح الشعب السوري، لذلك اختلطت شؤون كثيرة سياسية واقتصادية ودينية، وتداخلت بعضها ببعض وأصبحت التعابير كلها مترادفة، وكلها تعني التخلص من تركية. ولما كانت تتسلط على أقطار عربية غير سورية ساعد وجود هذا العامل المشترك على دمج المسائل القومية بالمسائل اللاقومية والدينية وتولدت فكرة اجماع أمم العالم العربي المخضعة لتركية على القيام بحركة تحررية مشتركة كانت الدول الكبرى تنظر إليها بارتياح[4] وهو ما أدى لظهور «القضية العربية»، وظهرت بالتالي «القضية الكردية والقضية اللبنانية» على الأساس نفسه. فلم تقم المسائل السابقة على الدراسة العلمية لما هو قومي بل كانت انعكاساً للحالة السياسية، وردة فعل للنزعات التي ظهرت في تركية.

ب ـ تحديد الهدف ووضوحه في القضية القومية:

وبعد تحديد طبيعة الانتماء على الأساس العلمي والموضوعي، وفصل القومي عن السياسي، يمكن رسم الهدف والمصالح القومية التي يشترك كافة أبناء الأمة وعناصرها المتعددة في تحقيقها. وهنا يمكننا ادخال مسألة التحرر والحقوق المدنية والمساواة في الحقوق والواجبات، فتكون هذه الأمور مرسومة وفق حقيقة الانتماء الواضحة، وبالتالي تخدم أجزاء القضية الكلية. وإذا حاولنا رؤية واقع امتنا وفق تحديد الهدف ووضوحه نجد أن الانعكاسات السياسية، التي ظهرت والمتعلقة بمسألة سياسة هي التحرر من الدولة التركية، أوجدت: القضية العربية، والقضية الكردية، والقضية اللبنانية، وفي مرحلة لاحقة القضية

---

(4) انطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الرابع، ص 32-33، الطبعة الأولى بيروت 1980 والاستشهاد المذكور مأخوذ من خطاب الأول من آذار لعام 1938، ويتطرق فيه سعاده لتفصيلات هامة حول الانفصال ما بين القضية القومية والمسائل السياسية، موضحاً أسباب نشوء المسائل السياسية في سورية.

الفلسطينية. وبناء على التقسيم السابق نشأت الشركات السياسية لاستثمار النزعات المختلفة باسم الوطنية، وقد عملت هذه الشركات طويلاً لغايات مبهمة من الوطنية، بعيدة عن تنظيم الشعب وعقائده، وعن ايجاد المؤسسات الصالحة للعمل القومي، وعن وضع قواعد تربية اجتماعية سياسية جديرة بتوليد المعنويات القومية الكامنة في نفسية الأمة[5]. وظهر جلياً خلال القرن العشرين، وفي مراحل تاريخية، الانعكاس الخطير لهذا الأمر، فنزعات التجزئة والتقسيم كانت نتجية طبيعية لرسم المصالح بعيداً عن الانتماء القومي الواضح والصريح والمحدد.

ويمكننا تحديد النتائج الأساسية الناجمة عن عدم الوضوح مع اسبابها التاريخية وفق النقاط التالية:

أولاً - إنَّ ما سُمِّي بالقضايا القومية والتي ظهرت ما بين نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين هي في حقيقتها قضايا سياسية أولية ناشئة من الاختلاجات القومية الأولى. ففكرة التحرر السياسي من ربقة دولة مسيطرة لا تحصر القضية القومية، فهي معنية بالنتائج المترتبة على تحديد الأمة، أما القضية القومية فهي تعني ادراك شخصية الأمة وحاجاتها وايجاد المبادىء الموحدة صفوفها واتجاهاتها[6]. وكانت هذه القضايا انعكاسات لبعضها لذا فإنها وضمن ظروفها الذاتية والموضوعية متضاربة بطبيعتها والبناء الفلسفي الذي بنيت عليه كان لاحقاً لها. فمع تأزم المسألة الكردية وظهور المذابح ضد الأكراد، تم تنظيمهم ضمن حركات، ثم ظهرت التنظيرات الفكرية للجامع القومي، وينطبق الأمر على القضية العربية والفلسطينية واللبنانية.

---

(5) المرجع السابق، ص 35.

(6) المرجع السابق، ص 36.

ثانياً ـ القضايا القومية نفسها لم تكن تملك الشأن الأساسي الجامع للأمة وهو الارادة الواحدة والمصلحة الواحدة، فالارادة الواحدة الدائمة لا تكون إلا وليدة المصلحة الواحدة الدائمة، وهذا الأمر نلمسه في ترابط المصلحة بين من ينادون بالقضية الفلسطينية أو الكردية أو اللبنانية، بينما كل قضية على حدة كانت مشتتة الإرادة والمصلحة، خصوصاً مع خضوعها للاعتبارات السياسية. ويوضح تاريخ الحركات الكردية والأكراد بشكل عام مشاركتهم بالمراحل الخطيرة لسورية. فإذا كانت معركة ميسلون هي الحدث الأول في تاريخ سورية الحديث، فإن يوسف العظمة كان، حسب التقسيمات المتبعة، كردياً وكذلك إبراهيم هنانو. ونجد في الاتجاه المعاصر للحركات السياسية الكردية بعض الاختلاف في المطالب ضمن تقسيمات سايكس ـ بيكو.

ثالثاً ـ عدم الوضوح كان يتطور بشكل دائم نحو غموض أكثر، وضياع في الهدف، فالحركات الكردية الأولية كانت تبحث عن الحرية والاستقلال، بينما بدأت الحالة المطلبية تنحسر إلى أن وصلت لمجرد المطالبة بالحقوق المدنية، وربما بحالة أقل. والأمر ينسحب على الشأن اللبناني والفلسطيني فهو يتلقص نحو حالة سياسية بحتة.

رابعاً ـ الغموض قاد بدوره إلى اضطلاع أمم أخرى بمسائلنا القومية، فلم تعد ارادتنا المجزأة قادرة على التحكم بمصالحنا، وفي الوقت نفسه قاد الغموض لتدخلات بشؤوننا القومية تحت ستار «الشرعية»، سواء كانت دولية أو اقليمية. وهذه الحالة نتيجة مباشرة لتشتيت المصلحة والارادة القوميتين. فإذا كانت الشرعية تبحث عن شكل انساني للأكراد، فإن الوضوح القومي يقتضي أولاً وأخيراً دخول الأكراد في صياغة الحياة التي نطمح بها، وليس الأمر مجرد حقوق سياسية أو مدنية، إنما ارادة الأكراد التي هي جزء من ارادة الأمة، ومصلحتهم التي هي مصلحة الأمة. وعند درجة هذا الوضوح يصبح

المطلب السياسي بحكم ذاتي أو بتمايز ثقافي شأناً لا يقبل المناقشة لأن مصلحة الأمة أعطته شكلاً أكثر شمولاً بحيث يصبح الأكراد ضمن الفعل التاريخي للمنطقة.

والنتيجة التي يجب أن نصل إليها على قاعدة الوضوح هي أن المعرفة والوعي يشكلان الحقيقة الأولى التي يرتكز إليها العمل القومي، والذي يعني «الخروج من التفسخ والتضارب والشك إلى الجلاء والوضوح والثقة واليقين، والعمل بإرادة واضحة وعزيمة صادقة»[7] وبالتالي يمكننا أن نخلص كافة مسائلنا القومية من التشتت السياسي ونخلق فرزاً واضحاً للحالة التي نمر بها. وإذا كانت الظروف الموضوعية أوجدت الحالة السابقة فهذا الأمر لا يبرر أبداً قاعدة عدم الوضوح التي ما زالت سائدة حتى الآن.

معنى الأمة وتأسيس القضية القومية:

تعطينا قاعدة الوضوح في العمل القومي مساحة حرية لبحث علمي جاد في معنى الأمة، والذي يرتكز إليه مفهوم الانتماء. فإذا كنا نستبعد تدخل الحدث السياسي في تحديد ما هو قومي، أو اعتماد قواعد اعتباطية مبنية على وحدة الاتجاه السياسي فإننا في الوقت نفسه نبحث في اعتماد الارتباط العلمي للمسائل السياسية بالأمة وقضاياها القومية. وهذا الأمر ليس مبحثاً نظرياً بحتاً بل هو تشخيص علمي لتطور المجتمعات، وهو لحظ لقوانين ارتقائها فالأمم لم توجد اعتباطاً، ولم تتأسس وفق تطور الحدث السياسي، إنما كانت واقعاً موضوعياً نشأ مع تطور الجماعات البشرية. فالأمة واقع طبيعي، أو مجتمع طبيعي. يستبعد هذا التحديد أي معنى اصطناعي أو اجتهادي نظري ـ فوقي، فلا

(7) انطون سعاده، المحاضرات العشر، المحاضرة الأولى، ص 14، طبعة خاصة 1987.

يمكن تأسيسها قسراً وفق نظرية سياسية، أو ترتيب دولي. وبالجهة المعاكسة فالترتيبات الوضعية التي تجزيء أمة ما لا يمكن أن تقضي على هذه الحقيقة، فظهور الامبراطوريات الكبيرة ربما استطاع تشتيت الأمة وتغريبها عن مجتمعها الطبيعي، لكنه لم يدخل في الغاء حقيقتها. ولا حاجة هنا لسرد أمثلة حول هذه القاعدة[8]، بل نكتفي بواقع الأكراد الذي هو صلب بحثنا لنورد أن الفتح العربي والفارسي والتركي ثم المعاهدات بين الصفويين والأتراك واتفاقية سايكس - بيكو، وغيرها من الترتيبات الدولية استطاعت تشتيت الأكراد عن انتمائهم لكنها لم تلغِ الحقيقة التي قام عليها تجمعهم. وربما تكون المسألة الكردية بدرجة حركتها الآن، ومأزقها، البرهان الأقوى على حقيقة الأمة وواقعها الطبيعي، فأدى التشتت لاستحداث سياسي لأمة كردية. لكن هذا الأمر لا يلغي حقيقة الانتماء الطبيعي للأكراد.

ويقوم هذا المجتمع الطبيعي على أساس: زواج جماعة من البشر وبقعة أرضية فلا وجود لأمة من غير حيز بشري وآخر جغرافي متفاعلين بشكل مباشر. فهتان الدعامتان تشكلان الأساس المادي الذي يقوم عليه بناء الأمة النفسي. وإذا عدنا إلى الواقع نجد في كثير من الحالات معاكسة في الوضع السياسي للقاعدة المادية. فاليهود حاولوا إيجاد الجغرافية والسكان بشكل مباشر قسري مصطنع، ورغم ذلك فإن عدم وجود الشرط الطبيعي لوجودهم لم يعرقل، على المدى المنظور، قيام الشكل السياسي الذي يجمعهم في جغرافية فلسطين، بينما تعتبر المسألة الكردية معاكسة لهذا الأمر فهي تملك الأساس المادي والمجتمع الطبيعي، لكن تأزمها نابع من فقدان حقيقة الانتماء وتحديد

(8) اعتمدنا في تفصيلات الأمة على ما كتبه أنطون سعاده في كتابه نشوء الأمم، حيث تناول في الفصل السابع: الاثم الكنعاني، ويمكن الرجوع إلى ما كتبه حول تحديد الأمة، ص 227، نشوء الأمم، دار طلاس، دمشق 1986.

معنى الأمة فيها، فاْجْتُزئت باتجاه واقع كردي هو نتيجة سياسية لا غير، بينما غُربت عن المحيط الطبيعي لسورية وحقيقته.

ونضيف شأناً هاماً في تحديد الأمة هو الاختلاط والتمازج، فليس هناك أصل سلالي واحد للأمة، أو أصل شعبي واحد، فهذا الأمر مناف لواقع حركة الأمم واختلاطها. فالأمة مزيج مركب. وتؤكد الدراسات البيولوجية والتاريخية حقيقة التمازج والاختلاط. فالأكراد، وضمن قراءة تحليلية لتاريخ المنطقة، تمازجوا مع كافة الشعوب القديمة والأصول السلالية، ابتداء من «الغوتيين» وحتى الآن. كما وجدوا ضمن البيئة السورية كاملة، فحصرهم ضمن جغرافية «كردستان السورية» الحالية هو تعسف على حقيقتهم وعلى حقيقة الحضارة السورية في آن. والبحث حول الأصل السلالي هو نوع من المغالطة العلمية، وظهر في الأساس كردة فعل للشوفينية الطورانية التي حاولت ايجاد تمايز خاص، فخلقت حالات لا علمية في منطقتنا بشكل عام.

ونشير هنا إلى الخلط بين الأمة وصفاتها ونتاجها. فالعادات والتقاليد واللغة هي نتاج الأمة بفعل اشتراك ابنائها بحياة موحدة الارادة وموحدة المصالح. بينما لا تعتبر اللغة والعادات محددة للأمة، فهذه الأمور تنشأ وتندثر بعامل الحياة لتحل محلها عادات وتقاليد جديدة. فالحياة الثقافية هي التي تتبع الأمة عند كل درجة من ارتقائها، فلا نستطيع القول بالأمة العربية بناء على اللغة أو أمة كردية بناء على اللغة والتقاليد، «فالأمة متحد اجتماعي أو مجتمع طبيعي من الناس قبل كل شيء آخر»[9]، وهي قابلة التطور والتكيف. فقد تتعاقب الأديان ويتحول الأدب وتتبدل العادات وتتعدل التقاليد وترتقي الثقافة في أمة من الأمم

---

(9) المرجع السابق ص 258.

من غير أن يشوب سنة نشوء الأمم شائبة، ومن غير أن ينتفي وجود الأمة.

وتقودنا التحديدات السابقة لتحديد الأمة بشكل دقيق اعتماداً على مبحث علم الاجتماع، فنصل إلى أن الأمة «جماعة من البشر تحيا حياة موحدة المصالح، موحدة المصير، موحدة العوامل النفسية ـ المادية في قطر معين يكسبها تفاعلها معه، في مجرى التطور، خصائص ومزايا تميزها عن غيرها من الجماعات»[11]. وهذا التعريف ليس مطلقاً، لأن الاطلاق يتنافى مع الواقع العام الذي يدل على التمايز في البيئات والمجتمعات، فالعلمية في تحديد معنى الأمة يجب أن تقود في النهاية لمطابقة الوضع مع الحقيقة العلمية للأمة، وإلا فسيبقى التعريف خارج اطار أي عمل جدي وبمعنى آخر يجب أن يكون التعريف السابق من منطلق الإجابة على سؤال: من نحن. . . أي أن يكون له علاقة وثيقة بتأسيس القضية القومية، والتي تنبثق عنها كافة المسائل السياسية الأخرى. فالقضية القومية لا تنطلق من قواعد سلفية تعسفية لا تملك أساساً علمياً، أو نظريات تبدأ من بحث علمي دقيق، لأنها تعتمد على قواعد فلسفية عميقة تتناول المسائل الأساسية العامة والثابتة وغير المرتبطة بوقت أو حالة أو حدث سياسي. والعودة إلى سؤال: من نحن يعني محاولة القضاء على التعريفات المبلبلة واخراج القضية القومية من التحديدات المفترضة، فيندرج فيها كافة المسائل المنبثقة عن التطورات السياسية كالحديث عن الأشوريين والأكراد والعرب والعراقيين واللبنانيين والفلسطينيين والشاميين. فهذه المسائل المجتزأة لم تؤسس على قواعد علمية واضحة إنما خرجت من خضم الحدث السياسي الذي عصف بسورية الطبيعية وأدى لفقدانها السيادة القومية وضياع هويتها الحضارية.

---

(10) المرجع السابق ص 258.

(11) المرجع السابق ص 259.

وحدة الشعب والهوية القومية:

إن الانطلاق من تحديد مَنْ نحن يقودنا إلى تجاوز أخطاء الماضي التي أدت إلى قهر مجموعات من أمتنا بناء على تقديرات سياسية وتغير النتائج المترتبة على هذه الأخطاء، كونها تؤثر في سلامة الأساس العلمي الذي نبني عليه بحثنا، فتعيدنا مرة أخرى إلى حلقة ردود الأفعال. ونؤكد هنا على الاخلاص والجرأة لأن ذلك سيجنبنا الغرق أكثر في أخطاء الماضي. فالأكراد كحدث سياسي نتيجة طبيعية لكافة الاجراءات والممارسات العشوائية والتعسفية التي تحكمت بالاجابة على سؤال من نحن، فتم اقصاؤهم قسرياً عن وحدة الشعب السوري بمخالفة التحديدات التي تتحكم بنشوء الأمة، وذلك وفق التالي:

1 ـ اعتماد الثقافة واللغة في تحديد الانتماء، وبالتالي ظهرت اللغة الكردية كشأن جامع للأكراد، وظهرت معاكسة ثقافية ما بين العربية والكردية دون حاجة لهذا التضاد. ومن جهة أخرى كانت كافة التقاليد والعادات متشابهة لحد قريب، لكن البحث عن الخصوصية أدى لوضع حواجز واضحة بين التراث الواحد، والغوص في البحث عَمَّن ابتدع هذا التراث، هل هم الاشوريون أم الأكراد أم العرب، وتم اغفال البيئة الطبيعية الواحدة المؤثرة في نشوء الثقافات.

2 ـ اعتماد الأصول السلالية في تحديد الأمة، وهو شأن مرافق للتفريق الثقافي، ورغم عدم علميته لكن نتائجه كانت التضييق على كافة الاثنيات الموجودة في سورية الطبيعية. فظهرت النزعات المختلفة من آشورية وفينيقية وآرامية وكردية. وإذا كانت الكردية أكثرها وضوحاً واستمراراً فلأنها تعرضت للارهاب من قبل عناصر اضافية من خارج الأمة، ونقصد تحديداً الأتراك، مما أدى لاستمرار انفعالها بالمعالجات الخاطئة. ومن جهة أخرى يعتبر عامل امتدادها

الجغرافي شأناً اضافياً لتعدد مـراكز العنف المتبـادل بينها وبين الممارسات السياسية.

3 ـ اعتماد الدين في تحديد ما هو قومي، وبالتالي تمزيق المجموع الكردي نفسه بين طوائف ومذاهب متعددة. ونذكر هنا النتيجـة السياسية المترتبة على هذا الأمر وهو دخول الأكراد في تحالفات طبقاً للمذاهب التي يتبعون لها، فكان هناك التحالف مع الايرانيين أو الأتراك أو العراق.

ولكن النقاط السابقة لا يمكن لها أن تلغي الحقيقة، أي وجودهم في ظل سؤال من نحن، وانتماؤنا المشترك إلى أمة سورية تامة، والحقيقة التي نقررها هنا ليست مبنية على تقرير تعسفي ـ استبدادي وذلك لتوفر الشرطين الأساسيين فيها: وجودها بذاتها (حقيقة وجود الأمة السورية والأكراد منها) ثم معرفتنا بهذا الوجـود، وهي الحقيقة نفسهـا التي اعتمدناها في اقرار وجود الأمة السورية، فهذه الأمة موجودة بذاتها، ومعرفتنا بهذا الوجود هي التي اعطت حقيقة الأمة قيمة تم عليها تأسيس القضيـة القوميـة، فكيف يمكن قياس هـذا الأمر، أو تـطبيقه على الأكراد...

اولاً ـ الأمة في واقعها وحدة حياة:

وهي قاعدة الانطلاق الـتي وصلنا إليها من تعريف الأمة، فوحدة الحياة التي تتكون من وحدة المصلحة والارادة تجمع مجمل العناصر البشرية المتفاعلة لتشكل مزيجاً سلالياً متجانساً والأكراد ضمن الواقع التاريخي دخلوا في وحدة الحياة الموجودة في البيئة الطبيعية للأمة، وشاركوا بانتمائهم للبيئة في رسم الخطوط الحضارية الأولى. حتى أنهم في الزمن الاسلامي المتأخر كانوا حاكمين للمنطقة، ونقصد تحديداً زمن الايوبيين. وحقيقة التمازج هذه تلغي موضوع العودة إلى سلالة أو

أصل عرقي، وتبقى وحدة الحياة التي هي واقع قائم الحقيقة الثابتة، أما موضوع المصلحة والارادة فيمكننا الدخول في دراسة تحليلية لهما لنجد وحدتهما داخل الأمة السورية ما بين أكراد وغيرهم على أساس المجتمع:

1 ـ تكامل النسيج الجغرافي: فـ «كردستان سورية»، بما فيها المناطق المحتلة من قبل الأتراك، لا تشكل بحد ذاتها بيئة مستقلة، سواء من حيث الحدود الجغرافية الواضحة، أو الامكانيات الاقتصادية، أو التركيب البشري. والملاحظ عبر التاريخ أن سقوط «كردستان سورية» في يد الغزاة كان يعني تعرض كافة المناطق السورية للغزو، سواء في زمن الحضارات القديمة، أو في زمن الحديث. ولكي لا ندخل في زمن لم تكن فيه شخصية الأمة واضحة بكافة أصولها سنكتفي بالأمثلة المتأخرة نوعاً ما، فالغزو المغولي والتتري والتركي ابتدأ من الشمال السوري، وكان سقوط الامارات الكردية يعني سقوط أمن المنطقة عموماً، وبالمقابل فسقوط المناطق الجنوبية أيام الصليبيين على سبيل المثال كان يعني زوال الأمن عن «كردستان سورية». وهذه الحقيقة الاستراتيجية لها في واقعنا اليوم دلائل خطيرة، فالتواجد التركي في المناطق الكردية أدى لفقدان الاستقرار على طول الشمال السوري (بما فيه العراق). ويمكننا لحظ هذه الحالة عند أي توتر دولي أو اقليمي، سواء في الحروب مع كيان الاستيطان الصهيوني، أو في الأزمات الدولية كأزمة الخليج[12]. وأما التداخل الاقتصادي ـ الجغرافي فيتضح عبر شبكة

---

(12) هناك وشائج استراتيجية لا بد من الاشارة إليها، فأولاً كانت الحدود الشمالية عامل ضغط على حكومات الاستقلال السورية، وكانت ورقة الاسكندرون وكليكية مشهورة بشكل دائم إلى أن تم اغتصابهما. كما تم التلويح بامكانية ضم الجزيرة قبيل حرب 1948، وثانياً أثبتت كافة الحروب مع الكيان الصهيوني =

الأنهار والتربة واعتماد الجنوب على الشمال، والشمال على الجنوب. والانهار الشمالية مع الساحل الغربي لسورية وممراتها الجنوبية مثلت وحدة الجغرافية الاقتصادية التي جعلت من المنطقة بقعة ازدهار حضاري على امتداد العصور التاريخية، والنسيج الجغرافي كان دافعاً لتسمية «الهلال السوري الخصيب» واعتباره زمن الامبراطوريات الرومانية والاغريقية وحدة ادارية تامة.

2 ـ تكامل النسيج الاقتصادي: فبغض النظر عن الجغرافيا الاقتصادية التي حددتها البيئة، فإن كافة الدورات الحضارية التي ظهرت لم تستطع الاعتماد في حركة اقتصادها داخل أمتنا على بقعة جغرافية محددة دون الأخذ بعين الاعتبار كافة أرجاء الجغرافية السورية. فما تمنحنا اياه دراسة تاريخ الحضارات واستمرارها هو أن النماذج الاقتصادية كانت تظهر في سورية مترافقة بشكل دائم، فالصناعة والزراعة والتجارة كانت ممتدة وفق خط متساوٍ ما بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. فارتقاء الزراعة في الشمال كان يعني حركة تجارية في الغرب والجنوب، وحركة صناعية في ممالك الساحل عموماً. هذه الحقيقة تأخذ بعدها الحدي مع ظهور النفط والتطور الاقتصادي في العالم ككل، فالتنمية عموماً تحتاج لمجمل التمازج الذي توفره البيئة السورية والنشاط السكاني في سورية، وتشكل تجاربنا الاقتصادية كماً من خبرات تدعو في النهاية إلى ضرورة احياء دورة الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية في سورية.

3 ـ تكامل النسيج البشري: سواء من الناحية المادية أو الثقافية، فالمبحث اللغوي الحديث يعطي التحديدات التي تؤمن تكامل الثقافة اللغوية، فبعد الاطلاع على اللغات كثقافة متطورة وليست

= ضرورة تأمين حدود دنيا من الأمن الشمالي، ونذكر هنا حرب 1973 حيث تم الاتفاق مع تركيا حول المجال الجوي.

شأناً ما وراثياً، بل نتاجاً مجتمعياً، نجد كيف تأثرت اللغة الكردية في ظهورها وتطورها بباقي لغات المنطقة، وتأثرت لغات المنطقة، بما فيها العربية، بالتراث الكردي عموماً[13]. أما مظاهر التراث فمتكاملة بشكل أكبر سواء من ناحية الموسيقى، أو التقاليد. والتعطيل الذي مورس أخيراً تجاه الأكراد ساهم سلباً في حرمان ثقافتنا من التفاعل والتطوير الذي كان يجب أن يحصل ويكون مادة غنية لثقافتنا من التراث الشمالي أو كردستان والأكراد. ومن الناحية المادية فواقع امتنا البشري يعطي عبر حالته وضعاً ديموغرافياً لا يمكن فيه فصل الأكراد كأثنية عن الأمة، فهم متحركون داخل سورية عموماً، ويشكلون أحد مصادر التغيرات الديموغرافية التي شهدتها الأمة. وتثبت حركة تهجير الأكراد حالة التكامل اليوم. فنادراً ما كان التهجير يتجه نحو الشمال أي باتجاه الاتحاد السوفياتي السابق أو تركيا، إنما كان يذهب نحو بقية مناطق سورية عموماً. وهذه الحركة ليست اعتباطية، بل يحكمها التكامل البشري الكردي مع باقي التجمعات السكانية، أي مع مجتميعنا الواحد.

وحقيقة هذا التكامل لا يستطيع أحد اغفالها، فحتى غلاة المتعصبين يطرحون شكلاً تحالفياً ما بين الأكراد وباقي أجزاء الأمة، والخطأ الذي يرتكبونه هنا هو اعتماد قاعدة سياسية لحصر الحقيقة القومية، وهو يؤدي إلى تباعد أكبر. ومن ناحية ثانية لا يعطي حيوية كاملة للأمة نتيجة القسر السياسي. فالتحالف يقوم على قاعدة المصلحة المؤقتة، أما وحدة الحياة فتقوم على قاعدة وحدة المصلحة وثباتها، بحيث إذا تعرضت المصلحة للخطر هددت الأمة بكاملها، وهذا هو واقع الحال حالياً ما بين الخطر التركي واليهودي في آن.

وبناء على المصلحة الواحدة تنشأ الارادة الواحدة، وهي ارادة كلية

(13) يمكن الرجوع إلى الملحق الأول من هذا الكتاب للاطلاع على هذا الأمر.

وشمولية. فهي ليست محصورة في المطلبية السياسية، إنما تشمل تحقيق المصلحة لكافة ابناء الأمة، فالخطر في تجزئة المصلحة أن ينتج عنه تجزئة في الارادة، فيغدو الأكـراد منحصرين في حكم ذاتي، والفلسطينيون في حقوق مدنية داخل الكيان الصهيوني، أو في تحقيق القرار الوطني الفلسطيني المستقل[14] واللبنانيون في البحث عن توازن طائفي داخل لبنان. بينما يؤدي توحيد الارادة إلى ايجاد حقوق كاملة على كامل التراب السوري، فلا نعود للمطالبة في حق الأكراد في كردستان سورية بل بحقهم في سورية كلها، مهما اختلفت تقسيماتها السياسية، أو نظم الحكم الموجودة فيها، ولا تغدو الارادة منحصرة في تحقيق فرض اللغة الكردية واستعمالها بين الأكراد إنما في حق هذه الثقافة بالتكامل والتفعيل والتأثير في كافة أبناء الأمة. لأن هذه الثقافة تستحق الاهتمام والتطوير كجزء من ثقافة الأمة، ويمكننا سحب الأمر بالشكل الذي نريده وبتوسيعه على قاعدة حيوية الأمة وحقها في الارتقاء.

ثانياً- الأمة هي المجتمع الواحد:

إن وحدة الحياة تعطي للحركة التاريخية للأمة حيوية وليس انغلاقاً أو ثباتاً أو سكوناً. وهي في كل الحالات لا تعني الثبات أو الجمود، بل أنها الحاضن الحقيقي للارتقاء الاجتماعي الذي يتحـرك متطوراً أو

(14) إن مثال القرار الوطني الفلسطيني المستقل بمختلف مراحله يصور كيف تتراجع المطالب السياسية في الشأن القومي. فخلال الستينات نشب صراع حول «منظمة التحرير الفلسطينية» ما بين التشكيل الذي أوجدته قرارات هيئة القمة العربية منذ عام 1964 والتنظيمات الفلسطينية العسكرية، وأدى هذا الصراع لظهور مقولة القرار المستقل. ولكن في مرحلة لاحقة، وخصوصاً بعد الخروج من بيروت 1982، لم يعد يعني هذا الاستقلال سوى ورقة ضغط من أجل الاستفادة من «المبادرات السلمية التي طرحت منذ عام 1985، وانتهى الأمر في مؤتمر مدريد (1991/10/30) إلى الاستغناء الكامل عن هذا الأمر عبر التفاوض مع الصهاينة ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك.

متقدماً، وبالمقابل منكمشاً أيضاً. لذا فالأمة ليست الشعب إنما وحدة الشعب. وبمعنى آخر فنحن معنيون بالواقع الذي هو النتيجة الأخيرة الحاصلة من تاريخ طويل يشمل جميع الشعوب التي نزلت هذه البلاد. ولكي نستطيع قراءة مدلول (وحدة الشعب) من الناحية التاريخية لا بد من تمييز مرحلتين:

أ ـ مرحلة تكون الأمة: وهي المرحلة التي بدأت فيها ظهور الحضارات القديمة، حيث تمازجت التشكيلات البشرية بعضها ببعض على طول الهلال السوري الخصيب، وتفاعلت عبر علاقات السلم والحرب، وتأثرت وأثرت ببيئتها إلى أن كونت شخصيتها المميزة الواحدة وتراثها النفسي المستقل. ثم استطاعت خدمة البشرية عبر الشكل الحضاري المعبر عنها. وهنا فإن الشعوب، أو حتى القبائل التي وفدت على المنطقة، دخلت في نسيج الأمة وفي المرحلة اللاحقة حتى ولو كانت سابقة لعصر القوميات في أوروبة ـ فإن الأمة أخذت طابعها الخاص رغم النكسات في فترات تاريخية معينة، أو غياب وعي الأمة لنفسها والذي يسمى القومية، فهذا الانحسار لا يلغي الواقع الطبيعي أي وجود الأمة.

ب ـ مرحلة ما بعد تكون الأمة: وفي هذه الفترة لا يؤثر دخول شعوب وهجرات في وجود الأمة وحقيقتها، إنما يؤثر في ثقافتها، أو في الأشكال النفسية المعبرة عنها، فالفتح العربي لم يلغِ الأمة السورية، بل بدل النتيجة الثقافية، فحلت اللغة العربية مثلاً كلغة بديلة. وبذلك لا يمكن اعتبار الهجرات بطبيعتها سلبية بل إنها يمكن أن تضعف ثقافة الأمة أو تضيف إليها ارتقاءً جديداً، لكنها عندما تكون معاكسة للخط الحضاري للأمة مثل الهجرة اليهودية عندها فقط تهدد البنيان العام للأمة.

واعتماد وحدة الشعب يخلص القضية القومية من الحرص الزائف

على استقلالها النفسي، ويمنع وجود عصبية شوفينية تؤثر على وحدة المجتمع، أو تنعكس سلباً على الآخر، أو الأمم الأخرى. ومن الوجهة الواقعية تعتبر وحدة الشعب المبدأ الصالح لامتنا لأنه يلغي مفهوم «الأقلية» بالمعنى السائد حالياً، فالأمة السورية لا ينطبق عليها مبدأ الاقليات:

ـ فضمن المفهوم الاثني يعطي مصطلح الاقلية تعدداً كبيراً ما بين أقلية كردية وأشورية وكلدانية وسريانية وأرمنية وعربية، مع الاقرار بتداخل هذه الأقليات بعضها ببعض، فنحن لا نتعامل مع أقلية محددة، بل مجموع عناصر بشرية تشكل الأمة بكاملها.

ـ وضمن المفهوم الديني تنقسم الأقلية الواحدة لمجموعات بشرية متعددة، فالأكراد يصبحون ثلاث طوائف على الأقل، والعرب يتوزعون على خمس طوائف أو أكثر، وينطبق الأمر على المسيحيين وباقي الاثنيات، فنواجه حالة فسيفساء عجيبة تلغي مفهوم أكثرية وأقلية.

وعموماً فإن المصطلح السابق هو سياسي بحت يتعامل مع حقوق مدنية مجزأة، ورغم ذلك فلا يمكن اسقاطه على امتنا نتيجة واقع الأمة المكون من مزيج سلالي وليس من عرق أو سلالة معينين. والأكراد في واقع وحدة الشعب يخرجون من استبدادية المنهج الحالي المفروض عليهم. فهم بتاريخهم وثقافتهم ومجموعهم بشكل عام ضمن النسق الحضاري الواحد المشكل للأمة والمؤثر بها وبخط ارتقائها، وحتى إذا تعاملنا مع الغلاة الشوفينيين الذين يعتبرون الأكراد مهاجرين إلى المنطقة أو وافدين، فإن قاعدة وحدة الشعب تضعهم على قاعدة المساواة مع باقي أبناء الأمة، لأن الهجرات لا تلغي البناء النفسي أو الاستقلال الروحي للأمة، بل على العكس تساعد في كثير من الأحيان في ارتقائها الحضاري، خصوصاً أن الأكراد هم ضمن النسق الحضاري العام للمنطقة وغير خارجين عن روحيتها وثقافتها.

ثالثاً ـ حركة التفاعل داخل الأمة:

التفاعل هو في أساس وحدة الحياة ووحدة المجتمع، ونقصد بهذا المصطلح التأثيرات الايجابية المتكاملة لتحقيق المصلحة الواحدة للأمة. فالتفاعل من الوجهة المادية يؤدي لصهر الجماعات البشرية وادخال خصوصيتها ضمن الشأن العام ويعزز التمازج البشري. والمعروف أن النقاء السلالي لا يؤدي إلى ارتقاء في الجنس البشري، بينما يكون التمازج ضمان الارتقاء. وهو ـ أي التمازج ـ حقيقة انسانية مستمرة عبر تاريخ البشرية الطويل. أما من الناحية النفسية فالتفاعل يعني اغناء الثقافة الخاصة للأمة وضمان ارتقائها بفعل الاحتكاك بين ما هو خاص وعام. فالانتاج الفكري ليس طفرة في تاريخ الحضارات إنما يدخل في اطار التفاعل مع المحيط المادي ـ الروحي. فالبيئة والإنسان هما المادة الاساسية لكافة الثقافات، واستغلال ممكنات البيئة مع حركة الانسان عاملان اساسيان في عملية الانتاج الفكري وارتقائه. وهذه القاعدة الايجابية غائبة ضمن المنهج السياسي المفروض على المسألة الكردية.

فمن الناحية الجغرافية تعتبر معاناة الأكراد شأناً حيوياً في تعطيل تفاعلهم مع البيئة نتيجة حركة العنف المتبادل[15]. فهم محرومون من تطوير بيئة «كردستان سورية» وبالتالي فالأمة محرومة من تفاعل جزء منها مع بيئته. ويؤثر هذا الأمر سلباً على الوحدة الجغرافية لسورية، وعلى الدورة الاقتصادية ـ الاجتماعية فيها. أما من الناحية البشرية فمنهج الفصل المتبع مع الأكراد عموماً يعطل التفاعل البشري ـ الثقافي، فأبناء الأمة محرومون من حقهم في الاطلاع على ثقافة جزء من أمتهم،

(15) المقصود هنا بالعنف المتبادل ردات الفعل داخل التشكيلات الاجتماعية، التي تملك ارثاً نفسياً طويلاً عززته فترات الاستعمار العثماني الطويلة.

ومحرومون أيضاً من التفاعل مع هذه الثقافة لتطويرها وتطوير أنفسهم. وينطبق الأمر على الأكراد أيضاً، فهم يتعلمون اللغة العربية ويشاركون في حياة الأمة، ولكن من جانب واحد. لأن الحركة السياسية تحد من تفاعلهم مع ما يتعلمونه أو يتلقونه من ثقافة. وبهذا الشكل تنقطع دورة الحياة داخل الأمة لتصبح أجزاء مستقلة تعزز انغلاقها.

ونلاحظ كيف يكون التفاعل مولداً لحركة المجتمع، فمناطق الاضطراب الكردي تشهد بشكل دائم آلية معاكسة للمنطق العام سواء من الناحية الديموغرافية أو الثقافية. فالأكراد ونتيجة التهجير لا يتمتعون باستقرار سكاني خاص، وثقافياً يؤدي التعصب لانفصالهم عن الحركة العامة للمنطقة. فانفعالهم بالأحداث المحيطة بالأمة ليس كافياً، وهذا الأمر نتيجة وليس سبباً، أي أن انهاء التعصب واتاحة التفاعل سيعيد الوضع لحالة طبيعية. ومن جهة أخرى يعد تعطيل التفاعل المؤثر الأكبر في عدم حركة «كردستان سورية» باتجاه مراحل حضارية جديدة. وينطبق الأمر على باقي اجزاء سورية، فهو ليس محصوراً في بقعة جغرافية. ونشير أيضاً للتناقص الكبير الذي جرى في الأدبيات السياسية المعاصرة ما بين اليهود والأكراد وعلاقة كل منهما بمسألة التفاعل. ونحلل الأمر وفق معطيات المنهج القومي على أساس:

1 ـ الاختلاف النوعي بين الأكراد واليهود من حيث أن الأكراد جزء من الأمة بينما اليهود وافدون عليها وفق مخطط مدروس سلفاً، وبالتالي فالمقارنة من أساسها لا تصح.

2 ـ حتى ولو وافقنا نظرياً على المقارنة معتبرين الأكراد هجرات إلى المنطقة فإنهم يختلفون عن اليهود بمسألة التفاعل، فهم قادرون عليه بينما يرفض اليهود سلفاً هذا الأمر.

3 ـ من الناحية العلمية والعملية يملك اليهود ارثاً تاريخياً تعصبياً ينعكس

على المنطقة بشكل عام. فهم يواجهون مجتمعاً منفتحاً بامتياز بعقلية عنصرية تعصبية، وبالتالي لا يمكن عقد مقارنة بينهم وبين أي مجموعة بشرية موجودة داخل سورية أو خارجها[16].

سويات العمل في المسائل القومية:

لم يكن المنهج في درس المسألة الكردية وحيداً على مذبح السياسات التقليدية والفئوية، انما آلية العمل حكمتها التعصبات والنعرات. فالأمة بمجملها ليست واضحة لأصحاب هذه السياسات، والانتماء القومي تابع للظرف السياسي. فكان العمل القومي يسير بسويات متعددة مختلفة، دفعت على سبيل المثال المسألة الفلسطينية إلى قمة العمل السياسي، وأبقت حدود الأمة عرضة لتبدلات عديدة. ورغم أن العمل السياسي على نطاق المسألة الفلسطينية لا يستند إلى قاعدة قومية واضحة غير أن طبيعة هذه المسألة فرضت اهتماماً كبيراً وواسعاً. وذلك تبعاً لطبيعة الصراع القائم بين مجتمعنا واليهود. ونسجل هنا أن ما اعتبر صراع وجود انحسر بشكل تدريجي نتيجة فقدان القاعدة القومية نحو شكل يطلق عليه مصطلح «الأزمة» بدل الصراع، و «التسوية السياسية» أو غيرها من التعابير الديبلوماسية التي لا تحوي في مضمونها خطورة الوضع القائم في الجنوب السوري. وواقع الأمر أن الفهم السطحي، أو القراءة المجزئة لحرب الوجود هي السبب في فقدان هذا المصطلح أهميته أو زحفه داخل المجتمع. فصراع الوجود مسألة متكاملة لا تتجزأ، أي أن المسألة الفلسطينية لها تماس مباشر مع

(16) من المفيد هنا التذكير بمحاولات تركية لعقد مؤتمر المياه في شهر تشرين الثاني 1991، ومحاولة ادخال الكيان الصهيوني ضمن هذا المؤتمر، ثم تهديدها بضرب معسكرات الأكراد في لبنان خلال الشهر التاسع من عام 1991، وتسربت في الوقت نفسه أنباء عن تنسيق تركي - اسرائيلي بخصوص ضرب معسكرات الأكراد في لبنان.

المسألة الكردية، ولا يمكن فصل المسألتين إلى سويتي عمل مختلفتين، لأن الأمر في النهاية يعني وحدة الأمة والوطن، وخطر تحييد الأكراد وكردستان عن وحدة حياة الأمة يماثل اغتصاب فلسطين واخراج الفلسطينيين عن واقع الأمة الطبيعي.

ومن جهة أخرى لا يمكن فصل الوجود عن واقع الأمة، فاضطهاد جزء من الشعب أو ضياع انتمائه الحقيقي يعني تراجعاً في صراع الوجود، أو خطراً على وجودنا، فواقع الأكرد المعاش منذ بداية هذا القرن أثر سلباً على مجمل القضية القومية وما يتفرع عنها. فهم في النهاية من صلب الصراع الذي نخوضه ضد الكيان الصهيوني، أو لتثبيت حقوقهم داخل سورية الطبيعية بكاملها، وتجريد الأمور هو المسؤول عما آلت إليه القضية من انفصال ما بين مسألتي الشمال السوري (كردستان) والجنوب المغتصب (فلسطين). فعندما نجرد الأكراد من حقوقهم لتصبح حقوق أقليات، فإن الأمر سيصبح خارج اطار القواعد الأساسية التي تقوم عليها وحدة الشعب والأرض، وينطبق الأمر على المسألة الفلسطينية كشأن مجرد ومنفصل عن العمق السوري ويؤدي بالتالي إلى تجزئة الوطن والأمة.

الأمر الثالث هو أن صراع الوجود يملك شمولية في الحقوق والواجبات، فلا يمكن لجزء أن يكون خارج مقتضياتها. ومن هنا فالمسألة الكردية هي مسألة الأمة وما ستتعرض له من تغريب وضياع يهدد كافة ابناء الأمة، وينطبق الأمر على المسألة الفلسطينية. فلا يجوز لأي سلطة سلب الحق والواجب لأي كان من أبناء الأمة في الدفاع عن هاتين المسألتين، فهما من صلب صراع الوجود الذي سيتقرر عليه بقاؤنا كأمة ووطن.

والنتيجة التي يجب الاقرار بها هي الترابط داخل كافة المسائل القومية، فهي ليست درجات أو مراتب، وآليات العمل فيها يجب أن

تكون متوازية ومتكاملة في آن. وبما أن كافة المسائل القومية تخضع لمفهوم السيادة القومية، فإنها تتبادل التأثير بأشكال مختلفة، فالتوازي داخل هذه المسائل يعني أهميتها بالنسبة لمبدأ السيادة القومية. لكن الظرف الموضوعي هو الذي يحدد سوية العمل في كل مسألة، فأهمية المسألة ليست مطلقة بل منسوبة إلى الزمن التاريخي، ومدى تشابك الظرف الموضوعي أو الذاتي في هذه المسألة. وعندما نقر بأن العمل في مسألة قومية يجب أن لا يطغي بحيث يتجاوز باقي المسائل، فهذا لا يعني عدم وجود أولويات، خصوصاً في أمتنا حيث يتهددنا أكثر من خطر. والأولويات تتبع الظرف الموضوعي للصراع، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي لكافة المسائل، فاهمال الشمال السوري، جغرافياً وسكانياً، له تأثير مباشر في الصراع على المياه، وفي حرب الوجود مع الكيان الصهيوني. ومن جهة أخرى يجب أن لا يصبح سلم الأولويات مجال تفرقة وتجزئة لتكامل صراعنا، فمن حق السوري الدفاع عن أبناء أمته من الأكراد، تماماً كما هو حق الكردي في الدفاع عن الحقوق الكردية أياً كان موقعها، فالأولويات لا تفرض فصلاً على صعيد المجتمع بل على صعيد التكتيك السياسي، وإلا فإنها تكرس الانفصال السياسي.

إن التكامل والتوازي في العمل القومي حقيقتان هامتان تؤثران مباشرة على الواقع الاجتماعي للأمة، فدرجة التفاعل بين مسائلنا القومية واضحة تماماً. وعندما يصبح شمالنا السوري «كردستان» منطقة استقرار وأمان، فإن المسألة الفلسطينية تصبح في وضع أفضل، والعكس صحيح. إضافة إلى ما يمكن أن يؤمنه هذا الاستقرار من قوة مادية ومعنوية على المدى الاستراتيجي. فالحد الشمالي ليس أمراً مطلقاً، بل حزاماً اقتصادياً ـ عسكرياً أثبتت التجارب التاريخية مدى خطورته على أمن سورية عموماً.

المسألة الكردية على ضوء القاعدة الحقوقية:

ترتسم القاعدة الحقوقية تبعاً لوضوح الانتماء القومي، الأمر الذي يخرج القضية القومية من فوضى الاشكال السياسي. وهي أيضاً مرتكز المنهج القومي في معالجة المسائل القومية، فعندما تتضح الشخصية القومية بكافة أبعادها يصبح من اليسير تحديد مجرى الأمور، واعادة المسائل العالقة إلى قاعدة واضحة تعتمد على الحق القومي. فنحن أمام المسألة الكردية نواجه معضلة قومية واضحة المعالم لكنها تحوى كماً من التراكمات السياسية والتي ترتب عليها معالجات حملت المعاناة والتغريب والحركات الانفصالية. فالانتماء للأمة السورية والوطن السوري، وتحديد ماهية الأمة يوظف المعضلة من جهة الانتماء ويضعها في بقعة الضوء من حيث الحقوق. فعندما نعي انتماءنا لأمة تامة تملك جغرافية محددة ندرك ما لنا من حقوق وما لغيرنا من حقوق، وتصبح حقوقنا ثابتة مهما اختلفت الأوضاع السياسية داخل الوطن السوري، فإذا ظهرت كيانات أو أنظمة سياسية، أو تعاقبت احتلالات وغزوات، فإن هذا الأمر لا يلغي حقنا في كامل التراب السوري، ولا يمحو انتماءنا للأمة السورية، وعلى هذا الأساس يمكننا تلخيص ما يترتب على القاعدة الحقوقية من أمور خاصة بالمسألة الكردية وفق ما يلي:

أ ـ المسألة الكردية هي نتيجة وليست سبباً، ذلك أن بدايتها كانت صراعاً من أجل حقوق، وإذا كانت هذه الحقوق قد اتخذت طابعاً قومياً أو انفصالياً فلأن الشخصية القومية كانت مضيعة ليس فقط عند الأكراد بل في كافة أرجاء الوطن، وبالتالي يكون الحق هو منطلق معالجة المسألة.

ب ـ الحق في المسألة الكردية ليس سياسياً أو مطلبياً، بل حقاً قومياً في انتمائهم إلى هذه الجغرافية المحددة بالوطن السوري والأمة

السورية، وكافة المطالب الأخرى في حكم ذاتي أو حقوق ثقافية هي شأن لاحق لهذا الحق الأساسي والثابت.

ج ـ المسألة الكردية شأن قومي داخلي، ويجب أن يعالج داخلياً وفق معطيات الانتماء. وفي هذه الحالة تعتبر الحلول الخارجية أمراً غير شرعي، فالشرعية في المسألة الكردية تنبع من الأمة واعتباراتها وليس من خارجها أو من الاعتبارات الدولية والاقليمية.

د ـ تتضح المسألة الكردية مع واقع الأمة الممزق، ومع تجزئة الحق القومي لمسائل سياسية. وفي هذا الخصوص فإنها تدخل أبواباً خصوصية وتفقد اعتباراتها القومية. والقاعدة القومية تمنع التجزئة، فلا يجوز ولا يحق لأي طرف أو نظام تجزئة المسألة الكردية أو أبعادها عن محور الحياة القومية، خصوصاً أن احتكار نظام أو فئة للتحكم بهذه المسألة يعني تطبيق التجزئة على «فئة كردية» نظراً لانتشارهم على طول الأرض السورية.

ومهما كانت تفصيلات المسألة الكردية فإن المنهج الذي يعتمد فقط على وحدة الانتماء وحقوق أبناء الأمة داخل وطنهم هو ما سنحاول اسقاط كافة المعطيات الواقعية للأكراد عليه، فالفصول القادمة هي قراءة للوثائق والمعطيات على ضوء تكامل القضية القومية ووحدة مسائلها، ثم يمكن بعدها رسم الاستراتيجية الخاصة في واقع وجود الأكراد وانتمائهم للأمة.

* * * *

الفصل الثاني: الأكراد وأزمة التاريخ

مشكلة التاريخ واحدة، سواء تعلق الأمر بالأكراد أم بغيرهم من عناصر الأمة، وبمعنى آخر فنحن نواجه في التاريخ كماً من الأحداث. وبالمقابل نتعاطى معه ضمن مقاطع مستقلة، وسويات حضارية متفاوتة. فالتاريخ ضمن الوضع الحالي هو تاريخ الفينيقيين والأراميين والغوتانيين والميديين والميتانيين، وفي مراحل لاحقة هو تاريخ العباسيين والأمويين والسلاجقة والايوبيين والمماليك، وعندما يحاول الباحث التفصيل يصبح التاريخ سجل احداث حركات القرامطة والبرامكة ودمشق وحلب والامارات الناشئة على امتداد سورية الطبيعية، بحيث يصبح التراث كم أحداث متفرقة تعين سيرة حياة أشخاص وتجمعات دون التطرق لمجرى حياة الأمة عبر الزمن... والسؤال الذي يطرح نفسه متعلق بصلب المسألة التاريخية وما يتفرع عنها من شؤون، فهل يمكن فصل التاريخ ضمن مقاطع مستقلة... وهل يعني بحث التاريخ محاولة الوصول إلى جذور الانتماء...

أولاً: التاريخ ونسيج الأمة:

ليس التاريخ كحدث بمعزل عن أمرين أساسيين: الأول هو الجغرافية أو البيئة بما تحمله من امكانات، والثاني التجمع البشري وقدرته على التأثير بالبيئة. فالبيئة تحدد الحدث التاريخي، فامكاناتها الذاتية من موارد طبيعية وميزات استراتيجية تجعلها مجال صراع الارادات والشعوب. وفي حال فقر البيئة فإنها تغدو مهملة ويصبح الحدث التاريخي ضعيفاً. أما التجمعات البشرية فهي التي تعطي للبيئة

أهميتها من خلال تفاعلها معها. ونلاحظ هنا التفاوت الشديد بين درجة الحدث التاريخي القديم في مناطق تقدم فيها البيئة الامكانات نفسها، فسورية وبعض مناطق أفريقية وأمريكا تقدم امكانيات كبيرة لكن النشاط الانساني فيها متفاوت لدرجة كبيرة، أي أن درجة التفاعل المتفاوتة أنهت الحالة القبلية في سورية القديمة باتجاه ظهور الحضارات، فتمازجت الأصول العرقية فيها، واختلطت السلالات البشرية، بينما بقي هنود أمريكا وقبائل أفريقيا واستراليا حتى بداية القرن العشرين ضمن التنظيم القبلي البعيد عن ادراك الوعي القومي وظهور الأمة. فنحن والحدث التاريخي نقف عند نقطة ظهور الأمة، أو تبلور شخصيتها، ثم في مرحلة لاحقة وعي الأمة لذاتها، وبالتالي تكتمل الشخصية القومية. فالتاريخ مسؤول بشكل مباشر عن نسيج الأمة الحالي، أو مزيجها السلالي. ومن ناحية ثانية مسؤول عن حركتها الحالية وتطور مسائلها القومية، فالاحتكاك السوري الحضاري مع القبائل اليهودية عبر التاريخ، وسلسلة الأحداث المتلاحقة من حروب هي من الأسباب التي أدت لشكل الصراع الحالي مع الكيان الصهيوني، والمراحل الوسيطة من التاريخ الاسلامي وظهور بعض الامارات في «كردستان سورية» ثم نزاعاتها في مراحل لاحقة مع الامبراطورية العثمانية مسؤول أيضاً عن الوضع الكردي في الوقت الحاضر. ولا يمكن هنا حصر الأمثلة في هذا المضمار. فسواء تعلق الأمر بالتاريخ القديم أو الوسيط أو الحاضر فإننا نقف أمام فكرة جوهرية هي أن المجتمع والبيئة القطبان المحددان للمجال الطبيعي لحركة التاريخ ضمن اطار الدورة الاجتماعية ـ الاقتصادية الواحدة، ويمكننا تحديد مجال تأثير الأمة والتاريخ بالنقاط التالية:

أ ـ دورة الحياة الاجتماعية الاقتصادية:

وهي دورة فرضتها المصلحة ضمن بيئة متكاملة مثل سورية، فلم

تؤثر عليها الاشكال اللاطبيعية، أو السياسية بتعبير أدق، فالحياة الأولى في سورية كانت تفرض الاحتكاك بين القبائل والعناصر سواء بالحروب أو بالزواج. وفي مراحل لاحقة كانت دورة الحياة داخل الحضارات تستدعي التمازج السكاني الواسع، وحتى ما يمكن اعتباره «سلفاكردي» مثل مملكة كوردئين أو الكوديين أو حتى الممالك الشمالية[1] كان على احتكاك مع السومريين والاكاديين حرباً وزواجاً وعلاقات تجارية، والتاريخ الكودي مع الحضارة الاكادية دليل واضح على هذا التمازج والدخول في دورة حياة كاملة[2]. والمراحل الأكثر وضوحاً في التاريخ القديم هي مرحلة الميتانيين والميديين، فكانت تشكل تداخلاً أكبر في دورة الحياة السورية، خصوصاً الميتانيين الذين ساهموا بشكل أكيد في بلورة الشخصية السورية. وهذه العناصر ضمن دورة الحياة كونت نسيج الأمة كما أسلفنا في الفصل الأول.

ب ـ الانغلاق في دورة الحياة:

إذا كانت الدورة الاجتماعية ـ الاقتصادية هي الشأن الطبيعي في بيئة مثل سورية فإن الانغلاق هو الطارىء السياسي أو الخارجي. فالتاريخ شأن حيوي لا يسير على خط تصاعدي واحد، إنما يخضع تاريخ الأمة لانتكاسات متفاوتة في خطورتها تؤدي لحالة انغلاق داخل

---

(1) المقصود بالممالك الشمالية هنا هو الحالات التي ظهرت حول نطاق السومريين والأكاديين. وهي في واقع الحال تمثل حالة منافسة على الجغرافية الخصبية، لكن اللُّقى السومرية تحديداً تثبت أن عناصر هذه الممالك كانت موجودة في كافة المدن السومرية والأكادية مما يؤكد الاختلاط السكاني في بداية ظهور الحضارات على البيئة السورية.

(2) يورد الدكتور محمد حرب فرزات في كتابه: دول وحضارات في الشرق القديم، الصادر عن دار طلاس، دمشق 1991، أن علاقات المصاهرة بين الكوتيين والأكاديين كانت السبيل الوحيد لانهاء الحرب. وهذه العلاقات أمنت فترة سلام، لكنها في النهاية أدت لسيطرة الكوتيين على آكاد.

مجموعة بشرية ضمن ظرف موضوعي معين، فتنوع البيئة السورية سهل في بعض المراحل لانغلاق مجموعات بشرية نتيجة الحالة السيئة التي تمر بها المنطقة، فكانت الجبال مقراً لمثل هذه المجموعات، سواء جبال طوروس أو البختياري أو جبال لبنان أو غيرها. ورغم الظرف المحيط بالانغلاق فإنهم كانوا خاضعين للحدث المحيط بالأمة سواء كان غزو الامبراطورية الرومانية أو الصلبيين أو العثمانيين. وهذا الانغلاق خلق حالة فراغ في دورة حياة الأمة، وتفرع عنها دورات صنعية ولا طبيعية، لم تتمكن في يوم من الأيام من تحقيق وجود خاص بها مستقل عن محيطها الطبيعي أو عن الحدث المؤثر بمحيطها. ولكن حالة الانغلاق أثرت في الرؤية التاريخية فبدأ النظر لهذا التواجد الطاريء بشكل مستقل عن باقي تاريخ الأمة، مما أدى لظهور تمايز غير مبرر في التاريخ بين الحضارات القائمة. وأصبحت الدراسات التاريخية تهتم بكل سورية تاريخية ـ زمانية على حده، ففصل الميتانيون والكوديون ومملكة كوردائيين عن باقي تاريخ سورية وكأنهم شأن مختلف عن باقي تاريخ المنطقة. وفي الزمن الاسلامي غدت الامارات الشمالية امارات مستقلة فاعتبرت ضمن الخلط الحاصل بداية ظهور «الاقطاع الكردي» فأغفل الباحثون أن الوضع في كامل سورية خلال العهد الاسلامي كان متشابهاً، كما أغفلوا كيف انحدرت الممالك الشمالية نحو الجنوب السوري لتعيد وحدة الحياة خلال الفترة الايوبية وقامت بحماية سورية بشكل عام من الخطر الصليبي ثم المغولي والتتري.

ج ـ تكامل الحركة السكانية في دورة الحياة:

يمكن لحظ التمايز البيئي السوري ضمن الحدود التالية: أولا الصحراء الجنوبية، أو الجزيرة العربية، والثانية الجبال الشرقية والشمالية، والثالثة (البحر الأبيض المتوسط).

كان وسط سورية عرضة لهجرات تاريخية من مختلف مناطق التمايز

السوري. فمن الجنوب كان العرب يهاجرون ويتمازجون ضمن حركة التفاعل، ومن الغرب أتى الشعب أو العنصر الفلستي ومن الشمال والشرق أتي الحثيون والميتانيون وغيرهم. وهذه الحركة البشرية كانت طبيعية لأبعد الحدود فأي عنصر من هذه العناصر لم يشكل بحركته منحى مستقلاً عن شخصية الأمة أو وجودها الحضاري، بل إن جميع هذه العناصر انصهرت متفاعلة ضمن تكامل البيئة الواحدة، لذا فإن تاريخ أي مملكة قديمة، سواء اعتبرت بداية الظهور الكردي أو الفينيقي أو الأشوري هي بالأساس ممالك تعبر عن شخصية الأمة الحضارية لأنها أخذت طابعها الحضاري في البيئة السورية بشكل عام وليس خارج اطار هذه البيئة. ومن جهة ثانية لم تكن هذه الحضارات مطلقة، فإذا كانت عناصرها قادمة من خارج سورية، أو من حدود سورية فإنها تابعت مسيرة الارتقاء السوري ولم تعطله. والمراحل التاريخية القديمة، التي كانت مليئة بصراع الأقوام، كانت في النهاية تحاول السيطرة على كامل سورية لعجزها عن الاستمرار دون ادخال كافة العناصر ضمن دورة الحياة. فالأمر لم يكن غزواً بالمعنى العصري الحديث، بل كان حالة طبيعية في فترة تاريخية لم يكن بالامكان فيها اجراء اتصالات اجتماعية دون ادخال القوة. فالممالك التي ظهرت على سفوح جبال طوروس وحتى بحر قزوين، ومن بحيرة (وان) حتى الخليج الشرقي «الخليج العربي» لم تكن متناقضة مع حضارة امتنا، وفي حال سيطرتها كانت تتابع المسيرة الحضارية ضم النسق نفسه الحضاري المميز لسورية ـ والأمر ينطبق على الجنوب أو الغرب، فالبيئة والعنصر السكاني النشيط أدى لتكامل حركة التفاعل وتطورها.

ثانياً ـ التاريخ سجل مجرى حياة الأمة:

إذا كنا نرى في دراسة التاريخ كمقاطع مستقلة تشويهاً له في حركته ومعناه، فإننا بالمقابل نعتبر دورة الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية هي

الأساس الذي يمكن من النظر في تاريخنا نظرة حقيقية بعيدة عن التلفيق السياسي. ونحاول هنا قراءة الشأن التاريخي من جانب تأثيره على جذور الانتماء، فالعملية التاريخية مسؤولة عن تكون الأمة ولكن هل يمكن ايجاد انتماء تاريخي، أو بتعبير أدق اللجوء إلى منهج بحث يقودنا إلى أصول الأمم...

وبالطبع للسؤال السابق مبررات موضوعية تكمن في كتابة التاريخ الكردي، وفي بعض التحديدات القاطعة التي تحدد أصولاً واعراقاً. ذلك أن النزعة الطورانية أثرت حتى على تدوين التاريخ، فانجرف بهذا الخطأ المنهجي إلى أصول سلالية ـ عرقية. وكان من نتائج تعميم هذا الخطأ اعادة الأمم كافة إلى أصول عرقية، كالأصل العربي مثلاً. وأصبح علم النسب والتاريخ صنوان، لذا فمن الواجب وضع اطار عام لمفهوم الانتماء التاريخي، دون أن يقودنا مثل هذا البحث للتطرف، بل على العكس لمزيد من الرؤية الواسعة التي تحكمها حركية قاعدة دورة الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية.

أ ـ وحدة الامة تعين التاريخ القومي[3]:

الأهمية ليست للمملكة التي ظهرت، أو شكل الحضارة التي نشأت بل شخصية المملكة والحضارة هي الأهم. فالتاريخ القومي يهتم بالخط العام لسير الأمة، والذي أنتج أنساقاً حضارية ومدناً وممالك، بينما

(3) يقول أنطون سعاده في كتابه نشوء الأمم حول التاريخ والقومية ما يلي: «وأما التاريخ فهو سجل مجرى حياة الأمة وخطورته هي في القومية، في روحية الأمة ووجدانها، لا في الأمة بعينها فإن ذكريات ما قامت به الأمة وما عانته تقوي الوجدان القومي. ووحدة الأمة هي التي تعين التاريخ القومي. فلولا ما حدث من وحدة الاغريق بعد الاسكندر لظل تاريخ الاغريق تواريخ أثينا واسبارطة وطيبة وسكدونيا، أو تواريخ الدوريين واليونانيين والهيلنيني الخ» نشوء الأمم ص 255، دار طلاس دمشق 1986.

يبحث التاريخ المجزأ عن اتجاه مملكة معينة دون تعيين واضح لشخصية هذه المملكة وتراثها النفسي. ومن جهة أخرى، فوحدة الأمة هي التي تدل على الانتماء التاريخي وليس العكس، فنحن لا نفترض انتماء معيناً ثم نحاول البحث عن جذوره التاريخية فنصبح فينيقيين من سلالة الملكة اليسار، أو عرب من نسل قحطان، أو أكراداً نعود إلى جذور ميدية أو ميتانية، بل نبحث في التاريخ على قاعدة وحدة الحياة لنصل لوحدة الأمة ثم نحدد هذه الأمة وتراثها النفسي، فتحديد الأمة السورية انطلق من مبحث اجتماعي - تاريخي ليصل في النهاية لتحديد من نحن وليس العكس. وعلى العموم فلا أهمية للتاريخ المجزأ لأنه يبقى في حركة مجزوءة، وهو وإن استطاع تحديد انتماء وهمي فسيبقى ضمن التعميم والتأويل والافتراض.

ب - النتاج الحضاري هو التاريخ القومي وليس النزاع:

نحن لا نهتم بدرجة السيطرة التي حققها الحثيون أو الاشوريون على سبيل المثال، بل بالمرحلة التي سادوا فيها ومدى ما قدمته من ارتقاء نحو بلورة وحدة حياة الأمة. وعدم اهتمامنا بدرجة السيطرة نابع من قاعدة منهجية وهي أن التفاعل هو الذي حكم سورية وليس النزاع. وبمعنى آخر، فعندما كان شكل سياسي ما يسيطر فهذا يعني أنه احتل درجة أولى في دورة الحياة. فما يعنينا من مملكة الكوردائيين، التي تعتبرها بعض الدراسات سلفاً للأكراد، هي حركتها ضمن دورة الحياة حتى ولو كانت حرباً. فالمنطقة كانت تعيش قفزات حضارية متلاحقة، ومن التعسف والاستبداد اسقاط قاعدة النزاع على هذه الحركة لأنها كانت تنتج بوادر الحضارة الانسانية الأولى. ومسألة النزاع شأن لاحق ظهر بعد بلورة شخصية الأمة، فاقتتال الفرس والروم فوق سورية يمكن اعتباره نزاعاً قياساً لما خلفه من دمار دون اعطاء نتائج ايجابية واضحة. أما الصراع داخل الممالك السورية فلم يكن سوى ظاهرة من ظواهر

حركة التفاعل دون اهمال عامل القوة الذي كان يعبر عن المصلحة، بينما يعتبر الوعي في مرحلتنا الحضارية الحالية معبراً عن المصلحة القومية.

إن غرضنا من التحديدين السابقين تنقية الرؤية التاريخية من العصبيات السياسية، أو تأويل التاريخ وفق الايديلوجيات المعاصرة، فالآراميون كانوا يتخاطبون رسمياً باسم الآراميين. والفينيقيون والكوردائيون وكافة الممالك السابقة كانت تعي نفسها ضمن العناصر التي شكلت لاحقاً الأمة، ومن التعسف تسمية هؤلاء بمصطلحات حديثة فرضها الواقع السياسي المعاصر مثل الأكراد والعرب أو الطورانيين. فالممالك القديمة مع وعيها لذاتها كانت تعي أيضاً أرضها السورية بكاملها، ومن هذه الرؤية كانت الحروب والعلاقات وغيرها.

ثالثاً ـ الأكراد وأزمة التاريخ:

استعمال «أزمة التاريخ» هو مصطلح اجرائي لنعبر به عن منهجية خاطئة في استعمال الحدث التاريخي لتدعيم الشخصية القومية. والحقيقة أن الأزمة هي من صلب الأساس التاريخي المعتمد في التدوين كما أسلفنا لاحقاً، فـ«أزمة التاريخ» يمكن تفصيلها بمحاور أساسية هي: التدوين، والايديلوجيا، وردات الفعل. وليس غريباً تكرار هذا التأزم في كافة أشكال الاعتماد التاريخي لمنطقتنا، لأنها ليست حصراً على الأكراد، بل هي مدرسة نشأت منذ العصور الأولى للتدوين الحديث أي في منتصف العصر العباسي، وشكلت خط العقل العام في المنطقة. وإذا كانت النتائج المترتبة على «أزمة التاريخ» غير جلية في العصور المتأخرة، لكنها انفجرت فجأة مع بداية القرن العشرين بفعل عاملين أساسيين:

أ ـ انهيار الدولة العثمانية، بما يعنيه الانهيار من انتهاء منظومة قيم

اجتماعية ـ سياسية ـ اقتصادية، مما خلف فراغاً مركزياً في منطقة اعتادت مركزية الحكم.

ب ـ عصور النهضة الأوروبية وعصر القوميات: امذي اختصر الوقت بالنسبة للمنطقة بشكـل عام ووضعهـا أمام استحقـاق تاريخي، فواجهت التغيرات الحاصلة في العالم دفعة واحدة، وانفرزت أخطاء الماضي تجمعات بشرية منعزلة عن دورة الحياة. وكان التخلف الذي ضرب المنطقة خلال العهد العثماني قد أعاد صياغة دورة الحياة بحيث مزق الأمة بشكل واضح.

التدوين مشكلة متراكبة:

يحتاج ايضاح مشكلة التدوين لاسهاب مطول في التاريخ الكردي، إذا صح التعبير، لأنه نموذج واضح في الصيغ المعتمدة لتجميع التاريخ في منطقتنا. فالمسألة هنا عامة وليست خاصة، أي أنها تعني كافة مراحل حياتنا القومية، ابتداء من ظهور بذور التحضر في سورية وصولاً إلى الوقت الحاضر. لذا فإن استعمال تعبير «مشكلة متراكبة» له ما يبرره. لأن أغلب الباحثين التاريخيين قدموا أبحاثهم استناداً للخطوط التاريخية العامة، مقتبسين من المستشرقين والبحاثة الأجانب مدارسهم. فليس ذنبهم أنهم وقعوا في الخلط التاريخي، إنما في اعتماد المدارس الغربية في البحث، والتي كانت مهتمة في رسم اطار الحضارات الأولى وتأثيرها على الغرب، بينما كان تأثير التاريخ في بلورة الشخصية القومية لنا، وفي ايضاح وحدة الأمة بعيداً جداً عن دائرة بحثهم.

وتطورت هذه المدارس مع المكتشفات الأثرية، فتراكبت الأبحاث التاريخية لتجعل مدرسة المقاطع المستقلة في التاريخ شأناً ذا أهمية خاصة. وبعكس كافة البحوث فإن المكتشفات الأثرية لم تعزز عند الباحثين السوريين اتجاهاً نحو اظهار وحدة الحياة، بل بقيت فكرة

الانفصال التاريخي معززة لاقترانها بايديلوجيات سياسية. وإذا حاولنا البدء في المرتكزات التي تم فيها التدوين نجد التاريخ القديم اعتمد النظرة السامية في ترتيب الحدث التاريخي. . . . فما هو الموقف الحالي من هذه النظرية. . .

أ ـ بطلان عملية النظرية السامية: فهي سابقة للمكتشفات الأثرية، ومعتمدة بشكل كلي على مرويات التوراة، أو العهد القديم، بكل ما تحمله هذه المرويات من أخطاء علمية. فاعتماد الأصل البشري الواحد ابتداء من آدم ووصولاً إلى سام وحام ويافت، هي نظرة نقضها العلم الحديث جملة وتفصيلاً، وتقسيم الشعوب إلى سامية وحامية يناقض سير التاريخ العام. ورغم أن هذه الفكرة هي التي اعتمدت في التقسيم التاريخي حتى نهاية القرن التاسع عشر، لكنها مع المكتشفات الأثرية الحديثة، والنظريات البيولوجية غدت من منسيات التاريخ، وأصبح استعمالها اجرائياً يحمل دلالات لغوية وجغرافية، ولا يحوي أي مدلول عرقي أو سلالي. لكن تدوين التاريخ من قبلنا ما زال متأثراً بهذه المدرسة. وعلى العموم فالنظرة السامية تغفل عاملين هامين: الأول امكانيات البيئة والثانية التفاعل المجتمعي، فيغدو الفعل التاريخي مجرداً ومطلقاً. وعلى سبيل المثال فلمجرد وجود هجرات من الجزيرة العربية، اصطلح على تسميتها سامية، غدت كافة الحضارات الموجودة في سورية سامية أو عربية، فٱعْتُبِرَ الآشوريون والأكاديون والآراميون والكنعانيون عرباً، وهذه النظرة تهمل وجهة خطيرة وهي أن هذه الهجرات لم تقدم شيئاً في موطنها الأصلي واقتصر فعلها التاريخي في سورية، مما يدل على امكانيات البيئة المتاحة، وعلى التفاعل المستمر بين كافة الهجرات مهما اختلف مصدرها. وتهمل هذه النظرة الحضارة السومرية مجردة اياها من هويتها الحضارية لأنها مجهولة السلالة

والأصل. ونلحظ هنا كيف أصبح التاريخ تاريخ سلالات بشرية بحيث عاكس الواقع العلمي في تمازج الشعوب. وبالنسبة للأكراد فإن الدراسة اتجهت نحو البحث عن الأصل السلالي أيضاً. فابتداءً من شعب (لوللو) ثم الكوتي أو الجودي، ثم الكاشيين والميتانيين والميديين كان البحث يتم حول الأصل السلالي القبلي. وننقل هنا نصاً حرفياً من كتاب حول تاريخ الأكراد يسرد فيه المؤلف في البداية كيف نهج الأتراك في البحث عن أصول سلالية، وكذلك العرب اعتماداً على النظرة السامية، فيقول: «ونحن كذلك ننسج على منوالهم في هذا البحث فنقول: إن كردستان التي هو الموطن للسلالة البشرية الثانية وموضع انتشارها إلى جهات أخرى، حسب الحادثات التاريخية، كان يسكنه في فجر التاريخ شعوب جبال زاغروس وتتألف من شعوب (لولو) و (كوتي - حوتي) و (خالدي - كالدي) و (سوبارو - هوري) ...»[4] ثم يقوم بوضع كافة الهجرات وتأثيرها على هذه الشعوب لتجعل من الأكراد آريين... وهذا الأمر يظهر تعسفاً واضحاً في حركة هذه الشعوب وحياتها. فشعب (اللولو) يظهر أحياناً في سومر بشكل واضح وكذلك في الوثائق الاشورية ضمن علاقة تفاعل واضحة، انتهت باجتياح الأشوريين لها في عهد شلمنصر. والشعب (الكوتي) الذي كان يستوطن نهر الزاب الصغير كان له علاقات مصاهرة مع بابل، وقبلها مع سومر وآكاد. أمَّا الكاشيون فهم الأكثر وضوحاً في

(4) الاستشهاد مأخوذ عن محمد أمين زكي في كتابه تاريخ الدول والامارات الكردية، الجزء الأول ص 58-59. ولكننا هنا نسجل التحفظ التالي: أولاً قدم الكتاب أي أنه سابق للمكتشفات الأثرية الحديثة، ثانياً الظرف الموضوعي الذي كان يعيشه الأكراد في ظل انهيار الدولة العثمانية، ثالثاً المنهج السامي الدي كان سائداً. لذا لا يمكن اعتبار ما قاله الاستاذ زكي مأخذاً عليه، إنما نموذجاً للطريقة التي تم فيها تناول التاريخ.

علاقاتهم مع الاشوريين والحثيين. والغريب في الأمر أن المستندات التاريخية لهذه الشعوب هي في الغالب من خارجها، فكان التدوين يدل على درجة التفاعل والانصهار الحاصل بين الشعبين، فنحن لا نستطيع القول بانصهار شعوب جبال زاغروس داخل شعوب الوسط، ولا نستطيع أن نعكس القاعدة السابقة. فواقع الحال هو تفاعل ضمن البيئة، فرضته الطبيعة المتكاملة لسورية بشكل عام، والانحسارات التي شهدتها كافة هذه الممالك لم تكن انحساراً حضارياً انما طوراً تاريخياً جديداً.

والأمثلة السابقة الذكر هي للإيضاح فقط، لأن الغرض الأساسي هنا هو تجريد الاطلاق في التاريخ القديم، أو قسره على تحديدات استبدادية، لأننا اليوم لا نقف أمام التاريخ بسير احداثه، إنما بتراثه. فنحن لا نواجه الميتانيين أو الحثيين، أو الكاشيين، بل نواجه تراثهم الحضاري المشترك. أما النظرة السامية فهي تريد وضعنا في دائرة السلالة والأصل القبلي، وبالتالي تضيق من حقيقة الانتماء نحو سلالة واحدة أو عرق واحد، فالمغالطة فيها رغم وضوحها وجدت طريقها للظهور نتيجة الخطأ المنهجي في تدوين التاريخ وانكسار وحدة الحياة ودورتها عبر العصور. وهذا ما سنواجهه عند النظر إلى كيفية كتابة التاريخ الوسيط، أي مع ظهور الاسلام وسيطرته على منطقتنا. فإذا كانت النظرة السامية هي السائدة في التاريخ القديم، فإن تاريخ الامارة هو واقع التدوين خلال العصر الاسلامي. ونقصد تاريخ السلالات الحاكمة، فالامارة تبدو مطلقة وسط زخم الحدث التاريخي والأمراء هم التاريخ. أما اشكال الحياة الاجتماعية المسؤولة عن سير الأحداث فتبدو خارج اطار التدوين، لهذا فإن تاريخ الامارة يجب اعادة بحثه من جديد على ضوء معطيات الواقع الاجتماعي، والتأثيرات المتبادلة داخل وحدة حياة الأمة، فنصل بالتالي لتحديد ثغرات التدوين بشكل كامل دون

المساس بالحدث التاريخي، أي بقلب النظر إلى التاريخ، بحيث يغدو تاريخ أمة وليس تاريخ سلالات. فالنقطة الاساسية والجوهرية التي نحاول صياغة التاريخ على أساسها هي أن التاريخ سجل مجرى حياة الأمة، وليس سجل سلالة وأمير.

ب ـ تداخل تاريخ الامارات: ولا بد هنا لحصر التداخل من ايضاح نقطة بداية فاصلة في التاريخ الاسلامي، فالعرب الفاتحون حملوا قيمهم الخاصة إلى البلاد المفتوحة، وكان الإسلام كدين يلخص جذوة هذه القيم التي تشذبت بفعل الدين. ومن أهم هذه القيم، والتي أثرت على التاريخ، هي الفخر بالنسب، ومن ناحية ثانية كان التنظيم القبلي العربي مؤثراً في رسم السياسة بشكل عام. ويمكننا ملاحظة الآثار القبلية بين بني هاشم وأمية خلال فتنة عهد عثمان وما بعدها، ونستطيع أيضاً تتبع الأثر القبلي في المذابح التي شنت ضد النسب النبوي من بني هاشم، والتي تمثلت في أحفاد الامام علي، وفي كربلاء تحديداً. وهذا التأثير القبلي لم يكن حكم أسر كما جرت العادة في الحضارات القديمة، بل حكم قبائل بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، فأصبح يطلق على الحكم في عهد بني أمية بالحكم الأموي، ثم العباسي، والفاطمي، وغيرها من التسميات التي أرخت بنسق من القيم السياسية على المنطقة ككل. ولكي نميز بين حكم الأسر وحكم القبائل فلا بد من ايضاح أن الأسر هي أشبه ما تكون بالحكم الملكي، حيث يكون هذا الحكم يحمل شرعية مجتمعية نابعة من الحق الإلهي. أما الحكم القبلي فهو وان أخذ طابعاً شرعياً بمفهوم الخلافة، لكنه يعاكس منطقية المجتمع فيفرض قيمه عليه، بدلاً من أن يفرض المجتمع قيمه على السلطة، وإذا تتبعنا العامل السابق في تاريخ صدر الاسلام، أي نسق القيم والفخر بالنسب، نجد أن السلطة بدأت تمنح الهوية، فمن الطبيعي

أن لا يكون أهل سورية ومصر أمويين أو عباسيين، لكن السلطة فرضت الهوية بعامل شرعية الاسلام كدين ودولة. لذا فإن الحركات الشعوبية بدأت تنتفض في العصر الإسلامي الأول، وتمنح نفسها ايديلوجية دينية. ومن ناحية أخرى أصبحت السلالات الحاكمة تفرض هويتها، فإذا كان الحاكم تركياً أصبحت الامارة تركية وإذا كان فارسياً صبغ امارته بهذا الطابع، وأخذ التدوين يدقق بنسب الحاكم وإلى من يعود.

وبهذه الطريقة كسرت وحدة الحياة بشكل حاد. ففي العهود السابقة، حتى في فترة الاحتلال الروماني والفارسي، كان الحاكم من المنطقة، أما في العصر الاسلامي فالحاكم من خارج النسق الحضاري العام، ونزعة الشعوبية دخلت في صلب دورة الحياة فتشكلت فسيفساء من الامارات التي تملك انساباً معينة، وتفرض هويتها الزائفة على المنطقة. وتدوين التاريخ الاسلامي يشهد على هذه الحالة الاجتماعية. وكان تدوين التاريخ يعتمد على نقطة تحدد نسب الحاكم وصلاته ثم بطولاته. فتاريخ الامارة هو تاريخ الحاكم وحركة نزاعه ضد باقي الامارات. ولم يتطرق التدوين للأسباب الكامنة وراء حركة الامارات، بل على العكس فإننا نواجه كما من الدسائس والمؤامرات خصوصاً في العصر الاسلامي المتأخر، فيقوم تحليل الحدث التاريخي على جانب ذاتي واحد هو شخصية الحاكم. وبالطبع فـ «تاريخ الأكراد» لا يخرج عن هذا الاطار، وتطالعنا دوائر المعارف الاسلامية بمثل هذا التدوين، فهي توصف بداية نسب الحاكم وجهته الجغرافية، ثم تتطرق لباقي نواحي سلطته. فأصبحنا نشهد (الامارة الروادية 230-618) كامارة كردية قام على رأسها (محمد الروادي) ونشأت في تبريز ثم حاولت الوصول إلى بغداد. ويخبرنا التدوين عن أميرها مزربان وبطولاته العسكرية بشكل رواية تحمل تشكيلة من الدسائس، دون تحليل منطقي علمي

يعتمد البحث الاجتماعي في السبب الكامن وراء نزاع هذه الاماراة مع سلطة بغداد ومحاولة الاستيلاء عليها. ودراسة تاريخ هـذه الاماراة اعتماداً على وحدة الحياة داخل الأمة سيعطينا الكثير عن حركة «كردستان سورية» تاريخياً، خصوصاً أنها تخضع لمنطقة تصدع حسب تعبير علم الحرب، أي أن جغرافيتها هي مثلث الغزوات والحد الفاصل الطبيعي بين سورية وباقي البلاد. ولكن التدوين يسرد أخبار سلالة الروادية وأنباء حياتهم ضمن «عقلية المؤامرة». فالأمور تسير وفق خط واحد هي المحاولات الرامية للاستيلاء على السلطة وقتل الأمير، فتختصر الحياة والتاريخ بشخص مركزي يحاول الجميع النيل منه، ونسجل هنا بعض الملاحظات التي يمكن أن تفيد في مراجعة تاريخ هذه الامارة هي:

أولاً ـ جل أحداثها التاريخية تقع في منطقة أذربيجان وايران، ضمن المصطلح السياسي المستعمل حالياً، وحركتها الفعلية باتجاه داخل سورية كانت واضحة فقط في عهد مرزبان.

ثانياً ـ لم تكن هذه الامارة بمعزل عن الحركة العامة في سورية سواء في اقتتال مع الروم أو مع القبائل الغازية الأخرى. ورغم ضعف الحكم المركزي في بغـداد، والاضطهـاد الممارس ضـد الامارات الشمالية، لكن المنعطفات الخطيرة في التاريخ كانت تؤكد الارتباط الوثيق بين الامارات ضد الغزو الخارجي.

ثالثاً ـ تعطي سير الاسراء الرواديين حركة نشطة ساهمت في حماية وسط سورية، ولو عن غير قصد، مما يؤكد طبيعية دورة الحياة في سورية، وعدم تناقضها حتى في حال وجود عارض سياسي.

ونضيف هنا إلى تداخل تاريخ الامارات في العهد الاسلامي نقطة هامة متعلقة بالتدوين، فالتأريخ خلال العهد الإسلامي لم يكن يبدأ إلا مع اصطدام الامارة، أو الحركة بالسلطة الرسمية. ومن الطبيعي خروج

هذا التدوين عن الموضوعية ضمن خطين: الأول يتفه من الامارة أو الحركة ويطعنها بكافة النعوت لصالح السلطة. وهذا ما نراه واضحاً في تدوين تاريخ القرامطة أو الحركة الاسماعيلية وغيرها من الحركات. وأما الخط الثاني فيعظم من التاريخ لصالح الحركة وضد السلطان فيتم تضخيم الحدث التاريخي. ومما زاد حجم المبالغات أن بعض المدونات كانت تتم عبر الرحالة مثل ياقوت الحموي، والذي يعتمد على المرويات الشعبية غير العلمية. فظهرت المدونات متناقضة لأبعد الحدود، فكيف يمكن والحالة هذه وضع عملية فصل حازمة للحدث التاريخي . . .

إن القراءة الأولية لمجمل «الامارات الكردية»، حتى بداية الدولة الايوبية، تعطينا واقعاً ملموساً لوجود هذه الامارات وتحركها، كما أنها تعطينا فكرة عن تواجد قبائلي كثيف. ولا نعني بالقبائل هنا شكلاً اجتماعياً فقط، إنما حالة عزل مفروضة على كامل جبال زاغروس نتيجة التمزق الحاصل. فالقبيلة هنا تجمع سكاني متحضر ولكنه ممزق لطبيعة الظرف المتحكم به. وهذا التجمع كان ينشيء امارات تكبر وتصغر، ولكنها من الناحية الحضارية لم تكن تظهر بشكل فعلي إلا من خلال الحدث التاريخي العام المحيط بالمنطقة. فنحن لا يمكننا انكار وجود الامارة أو حركتها بشكل عام، لكننا نتحفظ على طابع هويتها لأنها منقطعة عن وحدة حياة الأمة بشكل عام. ولكي لا نغوص كثيراً في الحدث التاريخي فنحن نعرض هنا الاتجاه العام، والامارة الروادية كمثال، تاركين باقي الامارات لأنها تسير على نفس الخط التاريخي باستثناء الامبراطورية الايوبية المختلفة نوعياً عن باقي الامارات. ولن نهتم بأنساب هذه الدولة كما تفعل دوائر المعارف الاسلامية في ارجاع النسب الأيوبي لجد واحد، لكننا سنوضح أن هذه السلطة دليل واضح على وحدة الحياة في تاريخنا العام، فهي كبرت بفضل الاحتكاك مع

باقي أرجاء الوطن، وفتحت من جديد باب التفاعل الكامل بين سكان الشمال السوري وبقية أرجاء الوطن، أي أنها، وبشكل تلقائي، أعادت وحدة الحياة وبها سادت ثم انتصرت على كافة المخاطر المحيطة بالمنطقة. ونسجل هنا النقاط التالية حول العهد الأيوبي:

أ ـ إذا اعتبرنا أنه عهد كردي لأن الأيوبيين قدموا من الشمال فهذا يعني عدم وجود التناقض بين كافة أرجاء الوطن، ودليل على التمازج بين أبناء الأمة، وبالتالي فاعتباره حكماً كردياً لا ينافي أنه سوري أيضاً. وتنطبق هذه القاعدة على بقية العهود السورية فهي تنتسب للمجموع السكاني والجغرافية بغض النظر عن القاعدة العرقية أو الجزئية في التحديد.

ب ـ اختلفت هذه الامارة عن باقي امارات الشمال بحركتها نحو الداخل السوري لذلك انتصرت، أي أنها أخذت الشكل الطبيعي في الانتشار، بينما كانت باقي الامارات تتجه شمالاً لذلك توقفت عند الحد الجغرافي الذي تنعدم فيه وحدة الحياة.

ج ـ تثبت المملكة الأيوبية ضمن تشكيلة جيشها خروجها عن الفكرة الشعوبية، أو التعصب الشوفيني، فقد كان جيشها مركباً بين المماليك والمحترفين، وهؤلاء ليس لهم خط عرقي ينسبون إليه، بل على العكس كانوا يملكون توزعاً جغرافياً معتدلاً.

نضيف نقطة أخيرة لمسألة التدوين الخاص بامارات الشمال (الامارات الكردية)، وهي طبيعة هذه الامارات المقاتلة، فظرفها الطبيعي بوقوعها في مثلث الغزوات، جعل منها امارات عسكرية لأبعد الحدود، ولو أن الظرف الموضوعي المحيط بها كان أفضل لغدت مواقع متقدمة في خدمة وحدة الحياة بشكل أكبر مما قدمته، فهي خدمت المنطقة وتفاعلت معها رغم انقطاع دورة الحياة، ولكن ظرفها

الموضوعي حال دون اعطائها حقها داخل دورة الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية.

الايديلوجيا وتأويل التاريخ:

نستعمل مصطلح ايديلوجيا بحذر شديد، بالنظر للغموض الذي يكتنف استعماله، ولما يصاحبه من التباسات. . . ولكي نزيل منه أي التباس فإن ما نقصده تحديداً من هذا المصطلح هو منظومة أفكار سياسية محددة لخدمة هدف سياسي محدد. وبالتالي فإننا نخرج هذا المصطلح من الاطار الزمني المفروض، ليصبح شأناً متعلقاً بكامل العصور التاريخية التي ننظر فيها. وإذا كانت الايديلوجيا قد اتضحت أكثر خلال القرن التاسع عشر عبر تسييس التاريخ، خصوصاً مع نظريات ماركس وانغلز، لكن التسييس لم يتوقف منذ العصور الأولى للبشرية، فالتدوين قديماً خضع للتسييس ـ كما أسلفنا في الفقرة السابقة ـ والايديلوجيات كانت رديفاً لكافة السلطات التي تعاقبت عبر العصور على سورية. لكن أخطر ما تعرض له التاريخ هو تداخله مع الايديلوجيا. واعتبار العقيدة القومية والايديلوجيا شأناً واحداً. فإذا كنا منحازين لتاريخنا القومي فهذا لا يعني تسييسه، بل وضعه على قاعدة وحدة الحياة القومية دون اعتبار لاشكال السلطة السائدة أو نظرياتها في الحكم وأعراقها وأنسابها. ومن هذا الباب اعتبرنا الحكم الأيوبي سورياً رغم نسبه الكردي، فالحياة القومية هنا تحكم الايديلوجيا وليس العكس. أما انعكاس الايديلوجيا على ازمة تاريخنا فتتضح عبر مسريين اثنين: أولاً: الافتراضات الايديلوجية ثم قسر التاريخ عليها، وثانياً التعميم الايديلوجي على التاريخ. فالطريق الأول سلكته الدعوات الشوفينية عموماً، والثاني الدعوات الماركسية في فترات المد الماركسي. ولا بد هنا من التفصيل في المجالات التي تداخلت فيها

الايديلوجيا والتاريخ بشكل كامل من أجل قراءة هذين التيارين وتأثيرهما على مجمل مسائلنا القومية:

أ ـ قسر التاريخ:

يبدأ هذا التيار من منطلق مغلوط في التحديدات القومية، مفترضاً العرق والنسب هو الأساس القومي، أو اللغة والدين، أو غيرها من الافتراضات. وبمعنى آخر فإنه ينطلق أما من قاعدة لا علمية باعتماد العرق، أو من الخلط بين مقومات الأمة ونتاجها. فاللغة والدين والأدب هي نتاج الأمة وليست مقوماً لها، لأنها أمور لاحقة للهوية الاجتماعية وليست سابقة لها، وبعد جملة الافتراضات يبدأ البحث التاريخي باتجاه جذور الفرضية، وفي هذه الحالة يفقد البحث أي أهمية علمية لأنه ينطلق من أمور لاحقة للتاريخ. فنحن عندما بحثنا عن سورية الأمة مثلاً: انطلقنا من سؤال هل نحن أمة، ثم انطلق البحث التاريخي ليحدد في النهاية تاريخ الأمة، ولم نقم بافتراض أمة والبحث عن تاريخها. وضمن هذا الاطار نجد البحث التاريخي المقترن بالايديلوجية يتخذ نقاط ارتكاز في منهجه يمكن حصرها بالتالي:

ـ البحث عن الجذور اللغوية

أي دراسة اللسانيات، فهذه الدراسة على أهميتها لا تحدد الأمة ولا تاريخها بل تحدد الارتقاء الثقافي العام. والأبحاث اللغوية، عندما تحاول البحث عن الجذور اللغوية والنقاء في اللغة، تقع أسيرة المحدودية، ذلك أن اللغة نتاج اجتماعي يدل تطوره على رقي الجماعة وليس العكس. كما أن الجذور اللغوية لا يمكن تحديدها وفصلها بشكل دقيق لتداخل شعوب وحضارات سورية عموماً. فعندما نجد في «الأوغاريتية» مثلاً جذوراً من لغة أخرى فهذا لا يحدد الأسبقية، وفي حال فرض مثل هذه الأسبقية نكون قد جردنا اللغة من طابعها الحيوي

والاجتماعي، وجعلناها مركباً ما وراثياً مناقضين بذلك الواقع العلمي الذي تقوم عليه اللغات. والأمر هنا ينطبق على الحضارة الميدية والفارسية وعلاقتهما ببعض الجذور اللغوية الكردية الحالية. فاللغة كائن حي يتطور بالتفاعل بين الشعوب، وتسيطر بعض اللغات لحركيتها أو لقوة القوم الذين يستعملونها، وتندثر لغات أخرى، مما يدل على أن اللغة شأن متعلق بالنشاط القومي وليس بتأسيس الرابطة القومية.

ـ البحث عن النزعات السكانية:

وبمعنى آخر تقسيم الجغرافية بحسب التواجد السكاني الأصلي أو الوافد. فالافتراض المسبق بالوجود الطوراني، على سبيل المثال، جعل الباحثين يفتشون عن الجغرافية الموجودة فيها تركيا الآن، ومن كان يسكنها، وكذلك الأمر بالنسبة للأكراد والعرب والفينيقيين والأشوريين وباقي النزعات المعتمدة على العرق. ومن الطبيعي أن هذه المناطق مسكونة منذ فجر التاريخ، ولكن هذا لا يعني أن من وجدوا سابقاً هم بالضرورة أجداد للموجودين حالياً، لأن هذه القاعدة التعسفية خارجة عن كافة الأطر الموضوعية والعلمية. وهي تعطي للجغرافية أولوية مستقلة، وللانسان أولوية مستقلة أيضاً، فتفصل ما بين الاثنين بشكل قسري، علماً بأن الجغرافيا والانسان هما أساس التاريخ، فعبر تفاعلهما نتجت الحضارات، ولا يقتصر الأمر هنا على الفصل بين الجغرافية والانسان بل أيضاً على اعطاء تحديدات جغرافية وبشرية تجعل من الاثنين معزولين عن باقي المحيط. فالجغرافية ضمن المنطق السابق مجتزأة وغير متكاملة، بل ومعزولة عن نطاقها العام. وينطبق الأمر على الانسان، ومثل هذا التجريد يفترض عزلاً تاماً عن كافة المؤثرات البيئية والاجتماعية.

نستطيع هنا تقديم أمثلة محددة وعلى محورين، الأول فيما يتعلق بالنزعة السامية التي افترضت منح هوية سامية لكافة أنحاء الهلال

السوري الخصيب بمجرد وفود عناصر سامية ـ عربية، فقامت بدمج جغرافي غريب، متجاهلة طبيعة المهاجرين والجغرافية القادمين إليها، والتي من الطبيعي أن تصهرهم داخلها لا أن تنصهر بهم. فقامت بالتالي بعملية تجريد للعامل الاجتماعي ـ الحضاري الموجود في منطقتنا، والذي كان يطبع كافة الهجرات بميزات محددة، فالخزان البشري في شبه الجزيرة العربية لم يكن له من العوامل الديموغرافية سوى عامل الكم العددي التراكمي، أما البيئة ونسقها الحضاري فهي المسؤولة عن اكساب الجماعات الوافدة شخصية جديدة بعد فترات تاريخية محددة.

والمحور الثاني هو تدوين تاريخ الأكراد، الذي أنطلق أيضاً من الجغرافية التي تستوعب الآن الأكراد، ليبحث في السجل التاريخي عن الشعوب التي سكنت هذه المناطق، وتم اسقاطها على الأكراد على اعتبار أنهم أسلاف وأجداد. ويتجاهل هذا الطرح كافة المعطيات الديموغرافية التي عصفت بمنطقة زاغروس، واحتكاكها الدائم مع باقي أرجاء المناطق في الشرق الأدنى القديم. وحتى الآن لا يوجد دليل حقيقي على أن (اللولو) كشعب، والغوتيين والميتانيين هم أسلاف الأكراد سوى دليل البقعة الجغرافية، وفي بعض الأحيان الجذور اللغوية. وهذا الشأن يعتبر تقليلاً من أهمية تاريخ شعبنا من أكراد وغير أكراد. فالأكراد ليسوا أحفاد الميتانيين والميديين فقط، بل أحفاد كافة الشعوب العريقة التي قطنت منطقتنا، وهم مؤتمنون على هذا التراث العريق بغض النظر عن المشكلات السياسية الحالية.

وما ينطبق على التاريخ القديم يصح على التاريخ الاسلامي، من حيث تحديد الامارات الكردية وفق جغرافيا لغوية مع اضافة عنصر النسب كشأن زائد. . . ولن نستطرد كثيراً في سرد الوقائع لأن هذا الشأن أخذ حقه من الأمثلة في الفقرات السابقة، ويكفي التذكير بالمنهج الايديلوجي واختلاطاته داخل التاريخ.

ب ـ التعميم التاريخي:

وهو يحمل خطراً نوعياً مختلفاً عن عملية القسر التاريخي، لأنه يعتمد على نظرية متكاملة في بنيانها النظري، وجسدت واقعاً منذ منتصف القرن العشرين. فعندما يدخل الديالكتيك الماركسي في تاريخنا القديم والمعاصر يعطي تفسيرات لحركة المجتمع التاريخية لا تنطبق مع واقع ما جرى خلال العصور المتعاقبة. ونحن هنا لا نخطيء النظرية، أو ندحضها، بل نحاول رصد نتائجها على أرض الواقع، خصوصاً أن أنماط الانتاج المطبقة على تاريخنا ارتبطت مع تشكيل سياسي مطلبي حرك الأكراد وغيرهم باتجاه تسييس القضية القومية. وإذا كنا لا نملك منشورات محددة حول التفسير الديالكتيكي لتاريخ الأكراد، لكن التنظيرات السياسية تدخلت في التاريخ بشكل مباشر لتدعم أساس انطلاقها. ولنبدأ من الفكرة الأساسية التي أدت لاطلاق التعميمات على تاريخنا، فالنظرية الماركسية دخلت منطقتنا كحركة تحرر، وأخذت صفة قومية بدلاً من اجتماعية، فلم تعد شكل تحرر اجتماعي بل قومي. وكان الأساس النظري لهذا التحرر هو البدء باقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، أي الاعتماد على البيانات السياسية الصادرة عن الاتحاد السوفياتي وليس على الأساس النظري للماركسية[5]. ثم تحول الأمر لتفسير تاريخ المنطقة على أساس المراحل الماركسية بدءاً من المشاع ثم الرق ويتوقف تاريخنا عند الاقطاع. وفي أي حال فالنتيجة المباشرة

---

(5) في خطاب ألقاه ستالين في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفياتي في آذار 1921 يقول:

«لا توجد في مبادىء الحزب الشيوعي كلمة واحدة حول الحق القومي بتقرير المصير، غير أننا نعتبر هذا الشعار في الوقت الحاضر، أي في الوقت الذي تلتهب فيه حركات التحرير القومي في المستعمرات، شعار الثورة، وبما أننا نهتم بمستقبل الأقطار العربية والهندية وبلاد ما بين النهرين، فإن شعار حق الشعوب بالانتفاضة على الحكومات القائمة، هو شعار الثورة».

لهذه التفسيرات هي جعل شعوب المنطقة طبقات، ما بين حاكم اقطاعي وفلاحين اجراء. وكتوظيف عام فإن الواقع خلال العصور الاسلامية كان متطابقاً مع هذه النظرة، ولكنه لم يجعلها طبقة بالمعنى السياسي المعاصر، فالاجراء أو الاقطاعي على حد سواء كانوا خاضعين لجملة اعتبارات من القيم الاجتماعية جعلت الحواجز بينهم متداخلة لأبعد الحدود. ثم جاءت الحركات المتمردة، والتي بدورها لم توصف طبقة بل حذفت طائفة، أو عزلت أتنية معينة. وبشكل آخر إذا افترضنا أن المرحلة اللاحقة للاقطاع هي البرجوازية، فإن هذه البرجوازية لم تظهر لأن الاقطاع لم يكن اقطاعاً بالمعنى الماركسي، وبالتالي لم يكن نمط الانتاج الاقطاعي هو السائد، بكل ما يحمله من قيم اجتماعية تستطيع فرز طبقة اقطاع وطبقة اجراء. وعلى سبيل المثال لم تكن الثورة التي خاضها المواطنون (الكاشيون) على ملكهم (خار خرداش) عام 1360 ق.م ثورة طبقة عبيد بل كانت لها أسباب متعلقة بالاحتكاك مع الاشوريين. وكذلك الأمر بالنسبة لثورة القرامطة أو الزنج أو حتى اقتتال الامارات في الشمال، والتي يطلق عليها الامارات الكردية، فمع بداية أي حركة من هذه الحركات كان مفهوم الطبقة يهتز ليحل محله مفهوم طائفي ـ ديني، أو اثني ـ عرقي، مما يؤكد عدم استقرار مفهوم الطبقة بمعناه المعاصر، ودون الدخول بجدوى اعتماد مصطلح الطبقة، أو بصحته العلمية، فإننا نشاهد عبر تاريخنا عدم تطابق بين هذا المصطلح وما جرى من حركات.

ولكن الشكل الأساسي الذي حققه الديالكتيك هو محاولة فرز «قومي» بحيث يفصل الأكراد عن واقع الحياة ووحدتها. فالأكراد ضمن تموضعهم الجغرافي يشكلون حالة اجتماعية واحدة، والظرف التاريخي القاسي وحد الشكل الاجتماعي لأبعد الحدود، فجاء التوصيف الماركسي ليزيد من حدة الكسر الاجتماعي، ويحطم الانتماء لوحدة

الحياة. فتوصيف «طبقة الأكراد»، ووضعهم في مرحلة نمط الانتاج الاقطاعي زاد من التعلق بالشكل الحالي لهم، وشجع السلطات المركزية في الدول المعنية على زيادة عزلتهم. ومن المؤكد أن الخط الحالي القائم داخل التنظيمات الكردية الماركسية هو نتيجة لدخول الايديلوجيا والتعميم إلى صلب تاريخنا، أي أنه يخرق قاعدة الوضوح القومي. وبالأساس فإن الاعتماد الماركسي نظرياً يلغي أي صراع قومي، ويحصره بشؤون سياسية لا علاقة للقضية القومية بها. والتعميم التاريخي بشكل مختصر يخطيء قاعدة الانطلاق ملغياً عاملي البيئة والانسان في خلق التمايز في العالم، معتبراً القواعد النظرية والحتميات التاريخية شأناً أقوى من الارادة الانسانية، وهو أمر معاكس لمنطقتنا تماماً. فالحتميات توقفت في سوريا وفق عامل بيئي بالدرجة الأولى، ثم عامل الارادة الانسانية التي فرضت قيمها على الحتميات، فظهرت الطوائف بدلاً من الطبقات. وكان الأثر الاتنولوجي أقوى من أنماط الانتاج، فلم يكن الاقطاع قادراً على فرض قيمه الاجتماعية، بينما كان تأثير الحضارات الوافدة قوياً في تغير القيم. فالايديلوجيا هنا لا يمكن تطبيقها وفق دراسات مسبقة بل لا بد من فهم المزيج السلالي السوري، والاستقلال النفسي الناتج عن هذا المزيج قبل تطبيق أي قواعد سابقة، أو دراسات ايديلوجية جاهزة.

ردات الفعل في رؤية التاريخ:

نستطيع اليوم قراءة مدوناتنا التاريخية بروية وعلمية، الأمر الذي لم يكن ممكناً في وقت سابق، خصوصاً في بداية القرن العشرين ونهاية القرن التاسع عشر عندما بدأ تشويه الوعي القومي مع موجات التنكيل، والاضطهاد بحقنا لم يتوقف منذ فقدنا سيادتنا القومية، وبالتالي ضاع حقنا القومي واتنماؤنا لهذه الأرض والأمة. لكن مفصل القرن العشرين أمر اجرائي لوضوحه الشديد. ولنتابع بشكل تسلسلي الظرف الموضوعي

الذي جعل ردات الفعل عاملاً أساسياً في تحليل الحدث التاريخي:

أ ـ كان التخلف والتشتت وضياع الهوية ـراً للجوء إلى تعصبات ضيقة تبدأ من العائلة وتنتهي نحو القبيلة، وفي أحسن الحال نحو الطائفة بمفهومها الديني أو الاثني. واجراءات الدولة العثمانية من ظلم كانت تزيد من قوة الانتماء المشتت والرؤية المجزأة، وبالتالي فردات الفعل موجودة في كافة مناحي الحياة، وليست مقتصرة على كتابة أو رؤية التاريخ.

ب ـ الحكم التركي المتمثل في (الاتحاد والترقي) قاد نحو مزيد من التعصب مع تطبيقه لسياسة التتريك. فعندما أصبحت الجذور مهددة بالغاء التراث واللغة وغيرها، وغياب رؤية قومية واضحة، بات من الواضح أن الانتماءات المجزئة تأخذ بعدها الحدي مع ردات فعل عنيفة بهدف الحفاظ على البقاء الحضاري، وأصبح التأكيد اللغوي ودعمه بالجذر التاريخي هو السائد، حتى ولو خرج البحث التاريخي عن الأصول العلمية.

ج ـ النزعة الشوفينية الواضحة تماماً في عهد كمال أتاتورك زادت ردة الفعل جموحاً، ونتج عنها تحركات شوفينية على مختلف الأصعدة، وفي كافة الفئات الاجتماعية. وأصبحت كافة المعطيات التاريخية تسخر لصالح هذه النزعات، ولنذكر جيداً أن النزعة الفينيقية والأشورية وحتى التحرك الأرمني، تزامن مع تصاعد حدة الشوفينية الطورانية.

د ـ الحالة الدولية الهادفة لتصفية الامبراطورية العثمانية لصالح تجمعات دولية جديدة، حيث أدى هذا الوضع العالمي إلى تشجيع فوران النزعات الشوفينية، وأغرق المنطقة ببحر من الدم من خلال مذابح الأكراد والأرمن والأشوريين. كما دعم هذه النزعات بالشكل

السياسي وشجعها على البحث عن أصولها التاريخية ليمدها بالعصبية اللازمة لتحركها. ونذكر هنا أن اشتداد حدة النزعات الشوفينية ترافق مع المكتشفات الحضارية للممالك القديمة، أي بطلان النظرية السامية. ولكن هذا الأمر لم يغير النظر إلى التاريخ، فعزلت هذه الأمور عن حركة المجتمع وعن تطور النعرات العرقية.

ومع قدوم اتفاقية سايكس ـ بيكو لم يكن الوضع السياسي فقط هو المشتت والممزق، بل الرؤية التاريخية أيضاً، فكانت هذه الاتفاقية بداية تفريق ثقافي واضح يساعد على حرق كافة الامكانيات لوحدة الحياة. وأصبح تدوين التاريخ يملك ارثاً دموياً عبر المذابح والاقتتال الذي دار ضد السلطة التركية، أو بين التركيب الاثني الذي تخضع له سورية. ولنفصل عاملين أساسيين أوجدتهما ردات الفعل العنيفة التي عصفت بالمنطقة نتيجة الشوفينية الطورانية، وهما: ظهور ايديلوجيات تستخدم التاريخ، والثاني واقع تفرقة واضح المعالم يحصل تأثيرات من عدم الثقة والأمان بين المناطق المختلفة في سورية، فلم يكن الأكراد وحدهم على هذا المنوال، بل كافة أبناء الهلال السوري الخصيب.

ـ التراث الايديلوجي: فالنزعات الشوفينية بالأساس تدخل التاريخ أفقياً لتبحث عن الأصل العرقي، فأساسها تاريخ العرق وعزله عن الاختلاط. أما الايديلوجيات المعرضة لخطر الاضطهاد الشوفيني فهي مضطرة لبحث التاريخ لتأكيد ذاتها. لكنها نشأت ضمن عوامل حدية، جعلت من الفصل التاريخي أمراً خطيراً في ايديلوجيتها، لذلك فتعصبها لا ينبع من كونها شوفينية، إنما من دفاعها عن ذاتها، وظرف نشأتها الذي محور التاريخ حول الايديلوجيا وليس العكس. وهذا الخلط المنهجي ارتبط بفترة التحرر، مما يعني دخول تأكيد الهوية المضادة حتى ولو اعتمدت على السرعة والعشوائية وردات الفعل. ويتطور التراث الايديلوجي دون تغيير جوهري في النظرة الايديلوجية، بل على

العكس سبب العامل السياسي زيادة في ردات الفعل وفي خلق كافة التنظيرات المؤكدة لعملية قسر وتعميم التاريخ في آن.

واليوم نواجه هذا الكم من الأخطاء المنهجية الناتجة عن ردات الفعل، سواء في وضع التاريخ ضمن اطار الأعراق والسلالة، أو في إجبار اللغة والثقافة على الدخول في صلب تكون الاسم، أو في غيرها من العوامل التي لم تستطع خلق حالة جديدة تجعل التاريخ مفتوحاً وواضحاً لكافة أبناء الأمة، ولن نظلم التراث الايديلوجي الذي كون نواة عمل تاريخي، لكننا نحتاج اليوم لتصحيح المسار لهذا العمل بكل ما يحمله التصحيح من جرأة ووضوح، وإلا فسيبقى التاريخ أحداثاً متفرقة، وعرضة للاستغلال من قبل أعداء الأمة، أو مطية لأية دعوة عرقية تحاول تأكيد انكسار دورة الحياة داخل الوطن.

ـ واقع التفرقة المفروض بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو خلق أزمة ثقافية في دراسة التاريخ، لأن تنوع مدارس البحث التاريخي لم تسر على صعيد واحد في مختلف مناطق الانتداب، وإنما تدخلت سياسة الدول المنتدبة في تفضيل وتشجيع مدرسة على أخرى، وذلك طبقاً لمصلحتها. كما نشأت حركات التحرر والأحزاب الايديلوجية متفاوتة ومتفرقة، حسب طبيعة الاحتلال والوضع الاجتماعي الذي فرضه، فكان للتاريخ تفسيرات وتأويلات متعددة حتى بين أبناء النظرية الفكرية الواحدة. فتوزعت التفسيرات حسب جغرافيا انتشار النظريات الفكرية والظروف الموضوعية المحيطة بهذه الجغرافية. ثم جاء الاستقلال ومعارك السلطات الاقليمية لتزيد من فرز الواقع الثقافي ولتعمق التراث الايديلوجي المعتمد على ردات الفعل والفصل التاريخي، لنشهد مع نهاية القرن العشرين تفاوتاً كبيراً في انتشار الثقافة التاريخية وتأويلها.

ويبدو بشكل عام أن الخارطة السياسية لـ «سايكس ـ بيكو» هي في الوقت نفسه خارطة ثقافية ـ تاريخية، نجحت في فرض واقع متميز في

التجزئة والتشتت. وكان انعكاسها على الأكراد فاصلاً، فهم في ظل الاحتلال التركي يقاومون بردات فعل سريعة نتيجة القوانين الجائرة والشوفينية والمتجددة باستمرار منذ سقوط الدولة العثمانية. وهذه المقاومة وانعكاساتها على الرؤية التاريخية مختلفة في العراق حيث يظهر صراع واضح ما بين الأكراد والسلطة في بغداد، وصل في بعض أحيانه إلى الحكم الذاتي، وإلى وجود مجمع لغة كردية وغيرها. ولكن عدم الثقة، وانعدام قاعدة واضحة للترتيبات المتخذة بين الأكراد والسلطة - جعل حدة التناقض الثقافي تأخذ أبعاداً خطيرة، واختلق التضاد بين السوريين (عرب وأكراد) بشكل قسري مفتعل ليستخدم كأداة في يد السلطة المركزية(*).

لذا فإن الطابع الثقافي ـ التاريخي في العراق كان مختلفاً، وردات الفعل كانت أقل ولكنها أعنف. وفي سورية تبدو ردات الفعل بطيئة جداً نتيجة عدم الاحتكاك، ولانعدام العنف نسبياً لذا يبدو الشأن التاريخي قابلاً للحوار والمناقشة. وبهذا الشكل فالتفاوت موجود بين الأكراد أنفسهم ضمن الظرف الموضوعي المحيط. وهذا الانعكاس عام يطال السوريين كافة مهما اختلف توزعهم جغرافياً أو اتنياً أو دينياً، وتتفاوت حسب هذا التوزع رؤية التاريخ والتعصب له. والنتائج التي نلمسها اليوم من تأويلات وتفسيرات تاريخية متعددة هي خلاصة ردات الفعل تجاه أمر

(*) هذا التفسير فيه الكثير من المبالغة. لأن ما يسجل على الادارة المركزية في بغداد هو عدم تدبر معالجة المشكلة الكردية. ويجب الفصل في هذا المجال بين مرحلة الاستعمار البريطاني والمرحلة اللاحقة، مع تفصيل مرحلة «الاستقلال» بجميع فتراتها، دون اطلاق حكم عام قاطع على «السلطة المركزية». ففي مرحلة الاستعمار كان التضاد مختلفاً ومقصوداً من المستعمرين. وفي المرحلة اللاحقة كان هنالك جهل بالمعالجة الصحيحة. وفي المرحلة الحالية فإن الجميع (من أكراد وفئات اخرى وسلطة) معنيون بأن يتفهموا قاعدة المعالجة. (الناشر).

خطير هو تاريخ أمة وسجل حياتها، وتصفية هذا الأمر تحتاج بداية لفتح الحوار من أجل اعادة الثقة ثم اعتماد منهج قومي ـ علمي في البحث.

رابعاً ـ البعد الاستراتيجي في أزمة التاريخ:

سنحاول قراءة ازمة التاريخ من خلال أخطر شؤونها، ونقصد أمن الأمة، أو الاستراتيجية التي يمكن رسمها في ضوء تاريخ الأمة. وتشابه النماذج التاريخية في منطقتنا هو الذي يدعو للقراءة المتأنية لكافة مراحلها لرسم خط عام أو مفاصل أساسية خاصة بها. ولا أنكر هنا الفراغ الموجود في بحوثنا التاريخية والتي تتطرق لهذه الأمور. لكن المحاولة هنا تبقى محاولة، وأبنيها على أساس أن التاريخ هو سجل حياة الأمة، ووحدة الأمة هي التي تعين التاريخ القومي. وسنرى بوضوح كيف يدخل تاريخ الأكراد ضمن النموذج نفسه. ومن ناحية أخرى خطورة التاريخ الكردي في حياة الأمة، ولنبدأ بالتحديدات الأولية التي تأخذ بعداً سكانياً فقط:

أ ـ الخزان البشري باتجاه الهلال السوري الخصيب كان متكاملاً من كافة الاتجاهات، فمن البحر تعرض لهجرات، ومن الشمال والجنوب والشرق تعرض أيضاً لهجرات. مما يعني بالشكل التاريخي الكامل عدم خضوع المنطقة لأي خطر حقيقي نتيجة الهجرات. فالانتقالات السكانية خلال فترة وحدة الأمة لا تشكل عائقاً في تحصين الأمة وأمنها. لكن الخطر الأمني هو في التدخلات العنصرية ـ الشوفينية الموجودة في جوار سورية، مثل النزعة الطورانية، أو الوافدة على المنطقة مثل الهجرة اليهودية المرفوضة جملة وتفصيلاً.

ب ـ هذا الخزان البشري يختلف نوعياً ما بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، فمن الجنوب كانت هجرات مفاجئة هددت، كهجرة، أمن

الحضارات القديمة. لكن من الشمال والشرق لم تكن هجرات بالمعنى الدقيق بل كانت انتقال ممالك من السفوح إلى السهول. فالممالك الجبلية كانت من أصل المنطقة، وأي احتكاك لها مع حضارات الداخل كان يتم بشكل تغير في التنظيم السياسي، بينما نلحظ أن التراث الميثولوجي واحد لهذه الممالك. وبمعنى آخر فلم يكن نسق القيم الاجتماعية، وطابع المجتمع المنفتح يتغير في حال الاحتكاك مع الشمال والشرق. بينما التغيرات النوعية كانت بارزة في أثناء احتكاكه الأعمق مع الجنوب، أي عند حدوث الفتح الاسلامي. أما الاحتكاك مع القبائل فكان يعطي تغيراً ديموغرافياً ويتراكم إلى أن يغير التركيب السكاني، دون المساس بنسق القيم الخاص بالمنطقة. ومن الناحية الأمنية فأمن المجتمع لم يتأثر في مراحل الاحتكاك والحروب مع الشمال بقدر تأثره مع الجنوب. أما هجرات البحر فلم تحدث لفترات طويلة، وبالتالي لم تطل نتائجها المجال الأمني.

ج ـ يعطينا التاريخ أمثلة خلال حكم الأكاديين والأشوريين عن خطر القبائل من الجنوب، وعن الحروب في الشمال، لكنه في أغلب الأحيان يغفل دور ممالك الجبال في صون أمن الحضارات القديمة لأنه يشكل الصد الأول باتجاه الهجرات، فهي غالباً ما تهذبها، وتخفف من وطأتها، بعكس الجنوب الذي هو بطبيعة الحال هجرة مستمرة دون توقف. ومن جهة أخرى فممالك الشمال لم تكن تطمح بالاستيطان في وسط سورية، بقدر رغبتها في الاحتكاك والتكامل. فهي كانت دائماً تعود باتجاه مواقعها، أي أنها تعبر عن انتمائها للأرض أكثر من هجرات الجنوب التي كانت تستقر في وسط سورية. فأمنياً كانت ممالك الشمال تعبر عن حركة داخلية نتيجة ظرف موضوعي، بينما كانت الحركة الديموغرافية الجنوبية

شأناً خارجياً لا يدخل بطرق عادية إلى منطقة الهلال السوري الخصيب.

د ـ وإذا انتقلنا إلى مرحلة متقدمة أخرى نجد عدم الاستقرار الديموغرافي طابعاً عاماً للمنطقة حتى بداية العهد العباسي. ثم بعدها أخذ بالاستقرار التدريجي إلى حين بدأت غزوات الصليبيين ثم المغول والتتر من الشمال ولكن من خارج الحدود الطبيعية لسورية، أي من خلف جبال زاغروس وطوروس. فالتغيرات اللاحقة ارتبطت باهتزاز أمني كامل للمنطقة.

بالنسبة لحركة الحضارة في سورية فنسجل أيضاً النقاط الأساسية التالية:

أ ـ توحيد سورية عسكرياً لم يتم سوى من الشرق إلى الغرب، أي أن الحركة المركزية لم تأخذ حقها في الغرب كما أخذته في الشرق. ويبدو العامل الجغرافي، والبحر تحديداً، هو المؤثر الأول في هذه الحركة، فأي مملكة شرقية كانت بحاجة للبحر الغربي، بينما لا تحتاج الممالك الغربية للاحتكاك العسكري إنما لشؤون اقتصادية تكميلية.

ب ـ الامارات الشمالية، والممالك الشمالية، لم تشكل امبراطوريات مميزة إلا في حال انتشارها نحو الجنوب أي لداخل سورية الطبيعية. وبالتحديد نذكر العهد الأيوبي كأكبر مثال على هذا الأمر، وكذلك الممالك القديمة مثل (الكاشيين والغوديين).

ج ـ تحولات الممالك الشمالية باتجاه الجنوب ارتبط بالعدوان الخارجي، فالامارات الكردية لم تتحول نحو الجنوب إلا مع وجود الخطر السلجوقي، أي أنها تعود لحركة طبيعية في حال تعرض الحدود الشمالية للأمة للخطر.

وبالطبع فإن هذه العجالة ليست كافية ولكنها اشارة لما يمكن أن تعطيه دراسة تاريخ، في ضوء وحدة الأمة، من آفاق كثيرة لـرصد امكانيات الأمة من مختلف وجوهها، وهو يحتاج لبحث مستقل، وليس غرضنا هنا تفصيله إنما اسقاطه على تاريخ الأكراد من خلال زوايا محددة.

* * * * *

الفصل الثالث:
المسألة الكردية وأوهام الاستيعاب السياسي

لا نقصد من وراء الوضوح، والتمييز بين القومي والسياسي شأناً طوباوياً، لأن الواقع يمنحنا ثقة بعملية التمييز، والتي ستصبح ضابطاً للعمل السياسي، فتحقيق المقصد القومي يعتمد في إحدى وسائله على السياسة من حيث كونها وسيلة لا غاية. وأنها بالدرجة الاولى علم تمتاز به المجتمعات الراقية. فالسياسة تتطور بقدر ارتقاء الأمة، ومؤسساتها الحزبية، أو غيرها من المؤسسات، وتعبر بشكل واضح عن الأمة ومقدار تطورها. فالعمل السياسي المبني وفق المنهج القومي هو وحده القادر على قيادة مسائل الأمة نحو الحل النهائي، فإذا كان المنهج القومي لا يرى في الخلط السياسي أي نتيجة، بل المزيد في التخبط، لكنه كمنهج صراعي يعتمد السياسة وسيلة من وسائله لتحقيق الأغراض القومية. واليوم يختلف التعامل السياسي عن أي وقت سابق، بحيث نستطيع القول بأن المصطلح السياسي المعاصر لا ينطبق مع أي مفهوم سابق للقرن العشرين. ولا يبدو هذا الأمر مبالغاً فيه عندما ندرك أن صراع الارادات في العالم الذي اختبر نفسه عبر حربين عالميتين، ثم بمرحلة توازن الرعب، وأخيراً بالوفاق الدولي، تختلف تشعباته وصولاً إلى النظام الدولي الجديد[1]. ولم تكن هذه

---

(1) تحكمت ثلاث مفاصل في النظام الدولي خلال القرن العشرين:

أ ـ في العام 1914، ظهر اقتحام الشعب والقدرة الصناعية لعالم الحرب، كما برزت معدلات التضخم النقدي وزيادة الخسائر العسكرية والمدنية من خلال الحروب (الحرب العالمية الأولى). وكان هذا العام بداية الانحسار النسبي للقوة الأوروبية ومؤشر ظهور قوة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميريكية.

ب ـ في العام 1945، اقتحمت القوة الذرية العالم كله، وتلا ذلك الانفجار =

المراحل عادية بمآسيها، وما انبثق عنها من قواعد حقوقية جعلت العمل السياسي شكلاً مقيداً لأبعد الحدود بجملة من الاتفاقيات والمواثيق والاستراتيجيات الدولية. وأما من الناحية التقنية فارتقاء المجتمعات والعلوم الانسانية جعل التحرك السياسي يمتلك شرعية عالية لا تنبع من النظام الحاكم، بل من طبيعة المجتمع ونسق حركته وقيمه. فالدولة غير الامارة والسلطنة، والحاكم أو الرئيس لم يعد يمنح هوية المجموع وانتماءه، بل المجتمع يعطي هوية الحاكم. ولكي لا نغوص باطلاق جملة من الاحكام حول النظم السياسية المعاصرة، فإن قراءة كافة الأشكال السياسية المتشكلة في أمتنا عقب انتهاء السيطرة العثمانية ستكون بداية فهم مشكلة الاستيعاب السياسي، ومقارنتها بالتشكيلات السياسية القائمة في عالمنا المعاصر.

أولاً ـ أزمة نشوء الدولة:

يجب التمييز في البداية بين ما نقصده من مصطلح الدولة، وواقع الحال في بداية هذا القرن، فالدولة تختلف عن أمرين أساسيين هما السلطة والأمة، واختلاط المصطلحات الثلاث السابقة ناجم عن أن أمتنا واجهت، مع انتهاء العهد العثماني، كافة تعقيدات القرن العشرين مباشرة، فاليقظة القومية، الطبيعية أو المختلقة، تداخلت مع الرغبة في التحرر وتأسيس كيانات مستقلة، ومع الأشكال السلطوية الموروثة في ظل مجتمع أبوي في تركيبته. وكانت الدولة تعني السلطة، وتحقيقها يعني التحرر وإيجاد استقلالية الأمة، ولم يتضح هذا الخلط إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية،

= السكاني. وكان هذا الأمر بداية تفجر الصراعات الاقليمية، وسيطرة الحرب الباردة بكل مراحلها. كما شهد سباق التسلح والاستقطاب الدولي.

في 1983/3/23 طرح الرئيس ريغان مبادأة الدفاع الاستراتيجي، والتي غيرت من بعض مفاهيم الحرب والسلام، ثم تلا ذلك التطورات الدراماتيكية التي شهدها الاتحاد السوفياتي نتيجة أزماته الاجتماعية ـ الاقتصادية، فانتهى بذلك عصر الحرب الباردة والاستقطابات وظهر في العالم شكل جديد، يمكن ملاحظة أولى تمظهراته في حرب الخليج.

فكانت الدول أشكالاً سلطوية فحسب، وأما مؤسساتها فتعكس واقع سلطوية الحكم، سواء كانت المؤسسات حزبية أو حكومية، وظهر التعارض بين وحدة الأمة ومصالحها وبين «الدولة الاقليمية». وبهذا الشكل وصلت سورية لذروة التأزم الداخلي والخارجي، دون وضع حدود واضحة لاسباب المشاكل الداخلية والخارجية.

أ ـ الدولة واقع ثقافي:

هو التميز الاول عن الامة كواقع طبيعي، فالدولة شأن ثقافي ـ صنعي، يختلف حسب درجات الارتقاء البشرى، ووظيفتها تعيين الحقوق والواجبات وفق شكل، تعينه طبيعة المجتمع ودرجة تعقد مصالحه [2]. ويجب ملاحظة مدى اختلاف مفهوم الدولة بين عصر وآخر، وتعدد النظريات حول نشوئها، لكنها بشكل دائم صفة مرحلة متقدمة من الاجتماع البشرى. فنحن لا نرى هيكلية الدولة في التجمعات القبلية ولا حتى في الامارات القبلية، إنما نواجه بسلطة وشكل أولي للحقوق والواجبات. لكن الدولة تبدو بالظهور في مراحل تاريخية تظهر فيها الحاجة للتنظيم العالي نظراً لتشابك المصالح داخل التجمع البشرى. وعند هذه الحدود تصبح الدولة واقعاً ملموساً يتجسد بشكل تعاوني. ومن أولى مظاهره المؤسسات والجمعيات بمختلف أشكالها. وهي لذلك شأن سياسي بحت، ولكنها ليست شأناً لا اجتماعياً، لأن الدولة والسياسة لا وجود لهما بدون الاجتماع.

ب ـ الدولة تتضمن السلطة وليس العكس:

بشكل عام توجد السلطة في مختلف أشكال التجمع البشرى والعلاقات الاجتماعية. فالسلطة ظهرت مع بروز شخصية الفرد، وهو الشأن الذي ميز التجمع الانساني عن الحيواني. ونحن نجد في أشكال التجمع

---

(2) اعتمدنا بشكل أساسي في تفصيل الدولة، وإيضاح مكوناتها على كتاب نشوء الاسم، الفصل السادس، نشوء الدولة وتطورها.

البشرى الاولي فوارق سلطوية واضحة تتجلى في التمايز الفيزيائي (الذكورة والعمر). لكن الشأن الثقافي، والارتقاء النفسي للمجتمعات أدخل العامل المعرفي في السلطة، فكانت الكهانة في المظاهر الاولى للدولة، حيث أصبح العرافون والكهنة، وفي مرحلة لاحقة رجال الدين، يملكون سلطة إضافة لسلطة زعيم القبيلة أو الحاكم. فعند ظهور هذا التمايز بين الزعيم والكاهن يكون التجمع البشرى دخل في مرحلة تعقد المصلحة النفسية، وبالتالي نستطيع تمييز الدولة بشكل أفضل، فنواجه مصادر سلطوية لا تعتمد على الشكل الفيزيائي في فرض سلطتها، وإنما على ناحية معرفية، حتى ولو كانت غيبية. ومن الميثولوجيا القديمة لشعوب أمتنا نجد أن ألواح الآلهة، أو المعرفة طبقاً للتفسيرات المعاصرة، كانت الأساس الحقيقي لقيام الدول والحضارات، فانتصار دولة على أخرى لم يكن ليتم دون استحواذ ألواح الآلهة لكسب تأييدها، بينما نجد توحداً في السلطة عند القبائل فالكاهن هو نفسه زعيم القبيلة.

ويمكننا القول بأن المرحلة المتقدمة من التطور البشري هي التي جعلت السلطة تدخل في صلب الدولة فأصبحت شرعية السلطة مستمدة من القوة التي تمنحها الدولة عبر مؤسساتها المختلفة، ومنها مؤسسة الجيش والأمن والقضاء. ولكي نوضح التبدلات نحو الدولة وخطورتها يمكننا إيضاح مثال هام جداً، فحتى انتهاء العصر الأموي لم يكن هناك مؤسسات جيش وإنما كان يعتمد على مبدأ التطوع والجهاد، بينما أعطى العصر العباسي للجيش شكل مؤسسة مستقلة، وبتعقيد أكثر وضوحاً فإن مؤسسة الخلافة حتى نهاية العصر العباسي كانت تعتمد التقسيم القبلي لأفخاذ وبطون، فكانت مشروعية الخلافة في بداية عصر الخلفاء الراشدين هي القرب من الرسول. لكن هذه المشروعية ظلت تصطدم بأحقية بني هاشم من جهة وبني أمية من جهة أخرى، واستمر هذا في ظل سيطرة مذهب «الخلافة». فحتى الخلافة العثمانية نشأت على قاعدة زعيم العشيرة، ومن

هذه الامثلة يظهر جلياً أنه مع نهاية الحكم العثماني كانت الالوية والسناجق والاقضية في كافة مناطقنا تخضع لشكل سلطوي يعود إلى عهود متخلفة في التجمع البشرى. خصوصاً إذا أدركنا أن الدول السابقة للفتح الاسلامي كانت تملك مجالس تمثيل، مما يعني تعقداً في نظام الحقوق والواجبات وفي أشكال الدولة.

ج ـ الدولة القومية:

لم يكن الوصول إلى الدولة القومية شأناً عابراً وعادياً في تاريخ البشرية، فالدول السابقة للشكل القومي صارعت للاحتفاظ بهيمنتها على التشكيلات الاجتماعية. فمن المرحلة القبلية إلى دولة المدينة، ثم دولة الامبراطوريات الكبرى، البحرية والبرية، وأخيراً الدولة الدينية. كل هذه المراحل فرضتها حتمية ارتقاء البشرية وتعقد المصالح داخل المجتمعات، ثم كانت الدولة القومية التي صبغت عصرنا بطابع مميز من الاشكال الحقوقية الراقية. ونحدد هنا بعض المفاصل بشكل مختصر التي قادت نحو ظهور الدولة القومية بشكلها الحالي:

ـ ارتبط ظهور الدولة بشكلها المتميز عن اتحاد القبائل أو القبائل بظهور التشريع الذي وضع حدود الحقوق والواجبات. والتشريع يعني أيضاً وحدة المصالح وتفرعها ووحدة الارادة لتحقيق المصالح. فلم يعد الجامع قوى مناقبية غيبية، بل شأن واقعي يعني الوجود البشري، لذا فإن التشريع بدأ بتشريع غيبي، وانتهى مدنياً صرفاً.

ـ الاشكال الاولية بدأت بالديموقراطية (وهي غير الدولة الديموقراطية القومية)، حيث يمكن جمع كافة أبناء الشعب وينتخبون الزعيم الذي يكون مقيداً برأي المجموع. وهذا الأمر يختلف عن زعامة القبائل التي تحددها عوامل فيزيائية لا علاقة لها برأي المجموع، مثل السن وعدد الاولاد. وأما الشكل اللاحق فهو الشكل الاتوقراطي الذي ظهر لضرورات الحرب

والحياة الانسانية، بحيث دخلت القوة عاملاً فاعلاً في تحديده ونجم عنه الشكل الاقطاعي في ملكية الأرض وظهور الأمير، وهي المرحلة التي توقف عندها عصر الامارة. والشكل الثالث هو الارستقراطية الناجمة عن وجود جملة من الاقطاعيين أو النبلاء. وهذه الاشكال هي مقدمات الدولة التاريخية التي ظهرت في أرجاء سورية، ثم انتشرت في أوربا في زمن الامبراطورية الرومانية.

ـ الدولة الثقافية التاريخية في أمتنا اختلطت في مراحلها الاولى بالشكل الديني، وكانت تعتمد مبدأ القوة والاستبداد. ولكنها مع الانتهاء من العامل الديني، ومن الاستبداد وحلول المصلحة، خضعت مرة أخرى لدورة الدولة الدينية بعد الفتح الاسلامي. وتختلف الدولة الدينية التي نشأت في أمتنا عن واقع الدولة الدينية التي ظهرت لاحقاً في أوربا. فاحتفاظ الدين الاسلامي بنسق قيم وتشريع متلازمين جعل السلطة الزمنية تترافق مع السلطة الدينية ضمن نسق من القيم الخاصة، بينما تنازعت أوربا سلطة الكنيسة والملوك بشكل دائم. ولم تظهر الدولة القومية إلا بانتصار الملوك، ثم بانتصار الشعب على الملوك، أي بظهور وتجلي وحدة المصلحة والارادة. فالدولة الدينية الاوربية شأن ديني بحت متعلق بنظام قيم جامد. أما التشريع فلم يكن خاضعاً للثبات بل للصراع، والثورة الانكليزية زمن كرومويل دليل على الصراع حول تغير التشريع، بينما كانت الدولة الاسلامية خاضعة لعاملين أساسيين: الأول التشريع الالهي، والثاني التغيير السكاني المرافق لهذا التشريع. فالخلفاء والأمراء والوزراء كانوا من خارج المنطقة ونسق قيمها، وهذا الاختلاف الموضوعي والذاتي هو الذي قاد أوربا نحو الدولة القومية، بينما حفظ سورية الطبيعية عموماً ضمن النسق السلطوي القبلي حتى نهاية العهد العثماني وظهور الدولة الاقليمية.

إن الدولة القومية التي نشهدها الآن لم تكن شكلاً سلطوياً مفروضاً، بل كانت تعبيراً عن استيقاظ الشعور بالوحدة الحيوية والمصلحة الواحدة

والرابطة الواحدة بالحياة. لذلك فالارادة في الدولة القومية أقوى من كافة الولاءات، فالطبيعي زوال صفة الامير والزعيم وقائد العشيرة، وحتى النظام الاجتماعي الابوي ينحسر بحيث تصبح الدولة الممثلة للارادة العامة مسؤولة عن الاطفال في كنف ذوييهم، وهذا الشكل من الدولة تصبح فيه السلطة، بكافة أقسامها ومؤسساتها الدولة والامة، شكلاً حركياً منظماً وكل ما ينبثق عنه من تنظيمات يكون لتحقيق المصالح المعقدة داخل المجتمع. فالدولة القومية تعبير عن تكامل ارتقاء المجتمع ووضوح هويته وانتمائه، بحيث يتخلص من كافة الاشكال الاجتماعية السابقة للوعي القومي. وعندها فقط تصبح الدولة قومية لا تتأثر بعامل الضغط الخارجي فتفعل بمحيطها بدل انفعالها بالظروف الموضوعية.

ونعود لبدايات هذا القرن لنفهم أزمة الدولة بشكل عام وليس عند الأكراد فقط، لأن الأمر يتعدى كونه مشكلة تعنى جزءاً من أمتنا، بل كلا متكاملاً. فالمعاهدات التي يعتبرها الأكراد بداية الأزمة (سايكس - بيكو، سان ريمو، لوزان) كانت بداية أزمة المنطقة كلها وليس «كردستان»، وهي النقطة الفاصلة لظهور الدولة الاقليمية وتجزئة المصلحة الواحدة والارادة الواحدة.

الدولة الاقليمية:

يمكننا اعتبار أزمة نشوء الدولة في منطقتنا هي الدولة الاقليمية، فالعهد العثماني كان يقف في مرحلة متأخرة من أشكال الدولة المعاصرة. وكان خليطاً غير متجانس من الدولة الدينية والحكم الاستبدادي، ويتحكم في منطقة أثرت فيها الغزوات القبائيلية بشكل مستمر مع انتهاء العصر العباسي، بحيث قلبت ميزان البيئة والسكان في آن. فكانت الأمة خلال العهد العثماني تخضع لحكم إمارات هي بالدرجة الاولى عشائرية، وفي أحسن الاحوال قبائلية أو أسرية، فالامارات والحركات السياسية التي

ظهرت على امتداد فترة الحكم العثماني كانت تأخذ طابعاً أسرياً لا يحمل أي مضمون قومي فحركة فخر الدين المعني، وحركة بدرخان الكردية (1842-1846) كانتا تمثلان أشكال الانتفاض على الاضطهاد، دون أي مضمون يمكن أن يطور من وعي الأمة لذاتها. فهذه الحركات كانت تنهار عند أي احتكاك سلطوي، فدولة فخر الدين المعني قامت وفق الشكل السلطوي للدولة العثمانية، وانتهت بتحركات متشابكة داخلية وعثمانية في آن. وأما حركة بدرخان وعبيد الله النهري (1880) فانهارت بفعل التدخل الاجنبي نتيجة فتك حركة بدرخان بالمسيحيين، بينما كانت فرق الحبيدية الكردية عامل انهيار حركة عبيد الله النهرى، والتي هي في النهاية اتحاد مجموع قبائل(*).

وبالطبع فإن هذه الحركات والامارات، كردية كانت أم غير كردية، عبرت عن خصوصية واضحة تجاه الدولة العثمانية، لكننا نجردها من إثارة أي وعي قومي لأنها في حقيقتها اصلاحية طالبت بحكم ذاتي يرفع أنواع الاضطهاد عن فئات معينة. وبالتالي فلم يتجلً فيها مظاهر وعي قومي واضح ينهي حالة القبائل والأسر باتجاه وحدة مصلحة ووحدة إرادة. ونلحظ أن انتهاء الفترة العثمانية كانت نقطة فاصلة لبروز الشأن القومي بشكل حاد، واتخاذ الحركات القومية تعبيراً انفصالياً. ونستعمل كلمة القومي هنا كمصطلح اجرائي وليس علمياً، فالنزعة القومية الكردية برزت في مطلع القرن العشرين مع بروز الدولة الاقليمية.

(*) إن حركة فخر الدين المعني قد انهارت هي أيضاً بفعل التدخل الأجنبي. بعد معركة عنجر التي انتصر فيها فخر الدين على الجيش التركي بقيادة والي دمشق، طارد جيش فخر الدين الجيوش المهزومة حتى البوابات الكيليكية. ولكنه اضطر للانكفاء لأن بعض الأساطيل الأوروبية بدأت بدكّ بيروت وصيدا. وفي هذا المجال يجب أن نذكر أيضاً حركة ضاهر العمر التحررية، والتي انهارت لأنها اعتمدت على الدعم الخارجي (الروسي). (الناشر).

ظهور الدولة الاقليمية كان بموجب اتفاقيات دولية، وهي بذلك تعاكس الحركة الطبيعية للمجتمعات وتأسيسها لدولها. فالخارطة الحالية هي من رسم اتفاقية سايكس بيكو، مع بعض التعديلات. وهذه الخارطة لم تكن تملك الأساس الحقوقي لوضع الحدود لذا فإنها جاءت تفتت حتى الاشكال القبائلية الموجودة في المنطقة، وبمعنى آخر فإن الاتفاقيات الدولية لا ترى الواقع الاجتماعي، إنما تجسد مصالح الأمم الواضعة للاتفاقيات. فليس الأكراد وحدهم تمزقوا بفعل سايكس ـ بيكو، بل كافة عناصر الأمة، ومن شأن مثل هذا التقسيم، وقبل ظهور الدولة الاقليمية، أن يخلق توترات دائمة، فخط بروكسل الذي وضع حدود الدولة التركية بقي منطقة متوترة رغم عدم قيام حروب نظامية. وهو خط يشكل مستقبلاً جبهة صراع المياه في سورية الطبيعية عموماً. والدولة الاقليمية تأتي وفق نسق سلطة خارجي، فشرعيتها تنبع من الاتفاقيات الدولية، لذا فإنها تفرض غصباً عن الواقع، وبالتالي فهي تلقائياً تفرز فئة حاكمة. وفي حال وجود منطقة منفتحة بامتياز مثل منطقتنا تتعدد فيها الأصول الحضارية، وتمتزج فيها السلالات والاعراق، فإن الفئة الحاكمة تساعد في عملية الفرز وتعطّل التفاعل الاجتماعي. وبهذا الشكل تكون الدولة الاقليمية متصالحة مع «الأمر الواقع» أو «الأمر المفعول». مهما كان مريضاً، ولا تعبر سوى عن مصلحة مرحلية وإرادة مرحلية.

والدولة الاقليمية من جهة ثانية غير قائمة على أساس حقوقي واضح، فكونها دولة اجرائية رسمتها الحدود والمصالح السياسية الخارجية، فهي لا تعبر عن المجتمع ووحدته، لذلك تكون تربة خصبة لظهور مختلف النزعات العرقية والفئوية. وكونها بحكامها تفرز فئة سلطوية خاصة فإن المصلحة الجزئية تشكل واقع مؤسسة تظهر ضمن الدولة أو خارجها. فالاحزاب أحزاب فئات والمؤسسات مقصورة على جزء من أبناء الشعب ولا تحقق مصالح الجميع. فعدم امتلاكها لشرعية داخلية تجعلها في صراع دائم

لتحقيق المصالح، وتنسحب كافة أمراض المجتمع لداخلها، فالوضع القبلي أو الطائفي أو العرقي يتجسد مباشرة داخل هيكلية الدولة، مما يمنع خط ارتقائها نحو الدولة القومية مهما تمثلت مؤسساتها ايديولوجيات عصرية.

والدولة الاقليمية تتخذ فيها السلطة شكلاً غيبياً أو خارقاً، فيتنازعها عاملان: هو الجذر التاريخي للدولة الدينية الاسلامية، والعامل الثاني سلطة المنتدب الغريب. وهي سلطة معلم لا يدرك المجتمع شرعيته الحقيقية إلا من خلال ما سمي بمحاولة تمدين شعوب المنطقة. فهي أيضاً سلطة فوقية، وتنبع غيبيتها من عدم ادراك ماهية الغرب وفحوى نهضته. ومن تنازع هذين العاملين كانت الاشكال السلطوية تقوى طبيعة المجتمع الابوي، وتمنع وحدة المصلحة، فسلطة المنتدب كانت امتداداً لسلطة العشائر والأسَر، وسلطة العشائر والأسَر كانت من الناحية السياسية الرسمية امتداداً لسلطة المنتدب. وقامت حكومات الانتداب على ربط سلطها مباشرة بكافة الأشكال البدوية والقبلية والعشائرية وحتى الدينية[3]، ونلمس مثل هذا التحرك من خلال حركة الحكومة البريطانية في الجزيرة العربية عبر «لورانس»، وفي سورية ضمن حركة القنصليات البريطانية مع الأسر والعشائر السورية.

---

(3) نورد هنا بعض الأمثلة حول اعتماد السلطات الاقليمية والانتداب على أمراء العشائر:
- في أواخر عام 1918 عين الأنكليز الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً في السليمانية، وكان الأتراك قبل انسحابهم في خريف 1918 قد سلموه هذا القضاء.
- تذكر الس بيل (الجاسوسة الانكليزية) في مذكراتها لعام 1919 أن حوالي 400 شيخ ورئيس من عشائر مناطق الحلة والناصرية والديوانية طالبوا في عرائض لهم بدوام الاحتلال (وفي موقع آخر تقول بأن شيوخ العشائر العراقيين هم أحب الناس إليها) ص 60. من كتاب القضية الكردية في العشرينات للدكتور عزيز الحاج المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984.

ولنتتبع بشكل تاريخي كيف جسدت المعاهدات الدولية الدولة الاقليمية بكافة صورها، ابتداء من اتفاقية سايكس ـ بيكو مروراً بهدنة (مودروس) بين الحلفاء وتركيا، ثم باتفاقية سان ريمو (1920/3/3) ، وصولاً لاتفاقية سيفر في باريس (آب 1920) وأخيراً معاهدة لوزان (1923/7/23)، وشكل الدولة الاقليمية غير المنسجم مع طبيعة ارتقاء مجتمعاتنا وتطورها:

أ ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو (1916): هـي الخط العام الذي ما زال قائماً حتى يومنا هذا. وهذه الاتفاقية عملت على الفرز الكامل لكافة أرجاء سورية. وكانت نقطة البداية نحو خلق نقاط توتر مستمرة تستطيع الدول العظمى من خلالها الامساك بالمنطقة. ومن الطبيعي عدم اعتبار هذا الأمر مؤامرة، لأن سورية بعد مرحلة الحكم العثماني كانت مؤهلة لأي تقسيم نتيجة الفرز العنيف الذي مارسه العثمانيون، لكن اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت مقدمة لخلق الدولة الاقليمية بكافة مشاكلها:

ـ فظهر لبنان بشكله المريض بحجة وجود وطن للمسيحيين.

ـ وكان فصل الجنوب السوري مقدمة لخلق الكيان الصهيوني من أجل اعطاء وطن لليهود.

ـ وإمارة شرقي الاردن هي الخلاص من الضمانات المقدمة للشريف حسين، فيصبح حاكماً ولو على بقعة صغيرة.

ـ وولاية الموصل والخلاف الفرنسي ـ الانكليزي ـ التركي عليها كانت الخطوة الأولى لكافة المشاكل التي يعاني منها السوريون في العراق (عرب ـ اكراد).

وهذه الأمور اتضحت في الاتفاقيات اللاحقة لتكون المحور الهام لسلطات الانتداب عندما وضعت المنطقة بكاملها تحت السلطة الفرنسية والانكليزية. فالدولة الاقليمية التي أوجدتها اتفاقية سايكس

ـ بيكو، أو خططت لايجادها هي دولة تحمل ضعفها في أساس وجودها.

ب ـ هدنة مودروس في 1918/10/30 كانت نقطة الفصل الاولى نحو الدخول في حيز تنفيذ الفرز وخلق الدولة الاقليمية. وما يمكن أن يقال عن هدنة مودروس إنها الفصل ما بين الجيوش المتحاربة، والتي كادت أن تصبح حجة في يد الاتراك لضم الموصل. فإيقاف القتال لم يكن يضمن هدنة كاملة تحقق الوجود المجتمعي للشعب على الجغرافيا. وهذه الهدنة كانت كغيرها من تدابير إيقاف الحرب والتي تبحث عن إنهاء القتال بأي شكل ممكن. خصوصاً وأن القتال فوق الأراضي العراقية حمل سجلاً عسكرياً لم يكن دائماً في صالح الانكليز.

ج ـ اتفاقية سان ريمو: وهي التي تم فيها وضع امتنا تحت سلطة الانتداب، وكان خط بروكسل هو الحد الفاصل ما بين تركيا ودول الانتداب، وتم فيها الاعتراف بسلخ مناطق معينة مثل لواء الاسكندرون، فهي مرحلة تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو فعلياً، وخلق الدولة الاقليمية بكافة مؤسساتها.

د ـ اتفاقية سيفر[4]: التي عنت الأكراد بشكل فعلي، لكنها أصبحت طي النسيان مع انتصار أتاتورك، والاعتراف بحدود تركيا رسمياً في اتفاقية

(4) سجلت اتفاقية سيفر لعام 1920 ثلاث مواد بخصوص الأكراد: فالمادة رقم 62 أوضحت وجوب العمل لوضع خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الارمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وسورية والعراق. . . وتنص المادة 63 على وجوب موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل إليه بهذا الشأن، . . . وتقول المادة 64 أنه إذا حدث، خلال سنة من تصديق الاتفاقية، أن تقدم الأكراد القاطنون في الأراضي المحددة في المادة 62 إلى عصبة الأمم قائلين أن غالبية سكان هذه المناطق يطلبون الاستقلال عن تركية، ورأت عصبة الأمم قدرتهم على الاستقلال، فإن تركية تتعهد بقبول توصية العصبة بشأن استقلالهم.

لوزان. ويمكن القول أن الحدود السياسية للدولة الاقليمية ظلت في حال تبدل مستمر عبر المعاهدات الانفة الذكر حتى استقرت توزعات المصالح والقوى في المنطقة باتفاقية لوزان ثم بقرار عصبة الأمم الذي أقر حدود العراق بشكلها الحالي، وحدود الجمهورية العربية السورية الحالية بعد سلخ اللواء عنها.

فالمعاهدات كانت صراع إرادات عالمية، ونشأت خلالها أيضاً مشاكل اقليمية ليست سوى انعكاساً لصراع الارادات، ومن الطبيعي أن يحرك ظهور الدولة الاقليمية حركات شتى جوبهت بمأزق الدولة الاقليمية وبما تحمله من جزئية وعدم تكامل المصلحة القومية. لذا كانت الاشكال السياسية التي ظهرت لاحقاً هي النتيجة الفعلية لمأزق نشوء الدولة في المنطقة مع بداية القرن العشرين.

ثانياً ـ أزمة العمل السياسي:

إن الالية التي سارت عليها سورية نحو ظهور الكيانات و «الدول الاقليمية» هي جوهر العمل السياسي وخلاصة أزمته. لكن الشكل العام لم يأخذ طابع التوجه نحو إنشاء «دولة اقليمية» بترتيبات دولية دون بلادنا، وهي التي تم اعتبارها بداية «اليقظة» القومية، ورغم أنها لم تملك يداً في ظهور الدولة الاقليمية، لكنها بشكل أو بآخر هيأت مناخاً فكرياً لصراع ما زال قائماً حتى الآن. فمطلبية هذه الجمعيات أو الحركات، وجزئية توجهها حكمت طابع العمل القومي ـ السياسي حتى منتصف هذا القرن. لكنها في فترة اندلاع الحرب الثانية أخذت صفات حزبية، فغدت «مؤسسات» تردف الدولة الاقليمية أو تصارعها. ورغم عدم وجود قفزات نوعية في الحركات التي ظهرت مع بداية القرن، أو تلك التي شكلت نفسها كمؤسسات في فترة الحرب العالمية الثانية، لكننا إذا فصلناها زمنياً، كأمر اجرائي بحت، فسيكون من السهل علينا قراءة فعلها في أزمة العمل السياسي تجاه مسائلنا القومية، والمسألة الكردية على وجه التحديد.

أ ـ الحركات والجمعيات حتى عام 1930

السمة العامة لهذه الحركات هي محاولة اتخاذ الصفة القومية، فالحركات الكردية والجمعيات العروبية وحتى الثقافية، كانت تحمل صفة قومية ضمن منحى مجزأ. فالتحرر ومحاربة سياسة التتريك، ومحاولة رفع الاضطهاد، كل هذه الأمور اختلطت مع الأشكال القومية أو النزعات الانفصالية. فلم يكن الوضوح سمة هذه الجمعيات، بل ربما الغموض والتستر، أو التمرد عند الأكراد، هو أساس تحركها، وعندما نضعها في نسق واحد فلأن الظرف الموضوعي الواحد تحكم في مسيرة نشوئها، ومن جهة أخرى عبرت عن شكل أحادي في التحرك السياسي. ولا بد من الاشارة هنا إلى الاختلاف ما بين الحركات الكردية التي أخذت صفة التمرد في معظم الاحيان، بينما كانت الجمعيات التي ظهرت في الشام ولبنان تأخذ طابعاً سلمياً لا بعد الحدود. وهذا الخلاف نابع من ضعف مركزية الدولة العثمانية من جهة، ولطبيعة «كردستان» «سورية» التي تملك احتكاكاً مع الدولة الفارسية وروسية القيصرية. فالحركات والامارات الكردية التي كانت تظهر لا تختلف في جوهرها عن التكتلات والجمعيات الأخرى[5]، ودرجة العنف الذي تمثله يدل بالدرجة الاولى على الظرف المحيط فقط. فهي أولاً ترتبط بدول غريبة عن النظام العثماني، وارتباطها هنا جغرافي بالدرجة الأولى، ثم سكاني، وهذا يؤدي لخلخلة مركزية السلطان العثماني. وهي أيضاً مشكلة تاريخية لا تتعلق فقط بالأكراد إنما بكافة المناطق البعيدة عن مركز الحكم. ومن ناحية ثانية لم يكن الأكراد مخيرين في سلوك طريق العنف، فالطابع السكاني العشائري أو القبلي يفرض الابتعاد عن ديلوماسية التعامل مع

(5) ما بين 1842 و 1846 قام الشيخ بدرخان بحركة في الجزيرة العليا، حيث أقام وحدة أقليمية شبه مستقلة بين بحيرتي وإن وأوروبا شمالاً، والموصل وراندوز جنوباً. وفي 1880 عقد زعماء الدين والعشائر في منطقة شبزينان بقيادة الزعيم الديني الشيخ عبيد الله النهرى مؤتمراً رفعوا فيه شعار «تحرير أكراد إيران وتركية».

الاضطهاد. فبينما يفكر زعماء بيروت مثلاً في تأسيس جمعية تملك بعداً سياسياً، فإن اتحاد العشائر يواجه حالة أصعب في انقطاع كامل عن حرية التحرك الديبلوماسي، وفي حدة أي تحرك قد يقوم به. وهذه الحالة معروفة دائماً عند اختلاف الرابط الاجتماعي بين المدن والقرى. ومن جهة ثانية يواجه الأكراد في مناطقهم حالات قصوى من العنف، مثل غزو الجيش القيصري عام (1828-1829)، أو خلال حرب القرم (1853-1859)، فهم مضطرون في مثل هذه الظروف، وبالشكل الاجتماعي الموجودون به إلى التكتل والحفاظ على الوجود ضمن حالة العنف. وهذه الأسباب مجتمعة جعلت شكل الحركات الكردية متجهة لأخذ مسار أعنف من مثيلاتها في الشام ولبنان وحتى فلسطين.

والمسار العنيف كان سبباً في تسليط الاهتمام الدولي على الحركات الكردية في بداية القرن الحالي، فالاستراتيجيات الدولية كانت مهتمة بحركة العنف من أجل خلخلة المنطقة بشكل عام واستعمال الحدث في الضغط تجاه الاتفاقيات المبرمة مع الاتراك. وهو ما يفسر التحركات والاتصالات المباشرة لزعماء الأكراد مع الانجليز بشكل لم تعهده باقي المناطق. فالاتصالات التي قاموا بها مثلت الخروج من الأزمة التي وجدوا أنفسهم فيها بين نزعة طورانية شوفينية وتحرك نحو فرز المنطقة دون الأخذ بعين الاعتبار انتماءهم لها. وعلى هذه القاعدة سار كل من الشيخ عبد القادر الشمديناني من خلال النادي الذي أسسه في مطلع القرن، والسيد طه الشيخ الذي اتصل بالحكومة الروسية آواخر عام 1917، ثم عاد ليتصل بالانجليز عام 1919. ويجب أن نفهم كيف كان الوضع السياسي المحيط خلال هذه الاتصالات لكي لا نقع في فخ التفسيرات الخاطئة التي تجعل من كافة هذه الاتصالات دليلاً على استغلال الأكراد، أوعدم انسجامهم مع واقع أمتهم، فمع بداية هذا القرن كانت صورة الوضع القومي بتشابكاته الدولية وفق ما يلي:

(1) الدولة العثمانية على حافة الانهيار والمناطق الكردية عرضة بشكل دائم لتوترات داخلية من قبل العشائر الكردية، أو خارجية من قبل إيران وروسيا القيصرية. ولم تكن تملك هذه المناطق ضمانات استقرار أو أمان، وبمعنى آخر فهي تخضع لحالة تغريب وصراع ما بين الولاء الديني للعثمانيين والذي لم يحمل سوى المآسي، وبين القادمين الجدد، أو الغرباء الجدد الذين يحملون إمكانيات لم تختبر بعد.

(2) المخططات السياسية كانت جاهزة للمنطقة، أو في طور الرسم. ومهما يكن من أمر فإن افتراض عدم دراية الزعماء الأكراد بهذه المخططات هو افتراض لا علمي. فهم بأغلبهم يملكون تحركاً ديبلوماسياً، وبعضهم كانوا وزراء في الدولة العثمانية، أي أن الاستراتيجيات الدولية ليست بعيدة عنهم، فهم يعرفون مدى الحرج الذي يمر به وضعهم، خصوصاً مع بدء ظهور ترتيب عربي يحضر له الشريف حسين.

(3) سادت المنطقة حالة عدم ثقة، فالفرز القائم كان يضمن البقاء للمجموعة التي تسندها جهات خارجية. وكان المثال اللبناني واضحاً للعيان منذ منتصف القرن التاسع عشر، ثم جاءت مذابح الاشوريين والأكراد بمساندة أطراف خارجية لتساعد في تدعيم الثقة بالاعتماد على (الخارجي).

(4) ـ لم يكن أي ترتيب يوحي بالأمان لهذه الحالة المتوترة، فالعنف نزع الثقة من كافة الترتيبات التي لا يتولاها زعيم كردي. والشكل الاجتماعي العشائري عزز هذا الأمر وخلق له عصبية خاصة فهمت على أنها اتجاه قومي، رغم أنها ظرفية مهما كان حجم التراكم التاريخي الذي شكلها.

وجملة الامور السابقة كانت منعطفات حملت الاكراد نحو تكثيف الاتصالات والتي تتوجت بتشكيل وفد كردي إلى مؤتمر الصلح في باريس

عام 1920 . والملفت للنظر أن الوفد كان كرديا ـ أرمنيا رغم التناحر، لكنهما كانا خاضعين لنفس التأثيرات الأربع السابقة، بحيث صار التناحر الدموي بينهما عامل التقاء سياسي. ومن الخطأ اليوم قياس هذه التحركات وفق معطيات الحاضر، لأن مثل هذه القياس يخرج العمل والتحرك الكردي من نطاقه الأساسي المتحور حول تأكيد انتمائهم لسورية، وخلق عامل ثقة وأمان لهم. فالصبغة القومية هنا غير واضحة بشكل ملموس، وحالة الاضطهاد عبر قرن من الزمن هي التي جمعت العشائر الكردية نحو صيغ الحكم الذاتي التي طرحت منذ منتصف القرن التاسع عشر وارتبطت دائماً بحالة توفيقية سواء بارتباط مع الدولة العثمانية، أو بطرح الاشراف الغربي، مما يعزز عدم ثبات الشكل القومي ووضوحه. وينطبق الأمر على الجمعيات السورية (سورية الفتاة، القحطانية. . . الخ) التي خضعت للقاعدة نفسها فهي لا تحمل شكلاً قومياً، بل ضبابية تعبر عن مأزق التخلص من التعسف التركي.

ولفهم الافتراق بين الوضوح القومي وهذه الجمعيات أو الحركات يجب إيضاح جوانب المفارقة في مثل هذه الجمعيات والتي اعتبرت بداية وعي قومي:

ـ تعدد وتنازع الولاءات:

تبدو الخارطة التي تنازعت الجمعيات والحركات مقمسة لعدد من الولاءات تبدأ بالولاء الديني، الذي يمثل نتيجة مباشرة لكافة عهود السلطنة العثمانية، والتي استطاعت وضع كافة الهيئات الاجتماعية ضمن هذا التقسيم. ففكرة الجامعة الاسلامية لا تعمل فقط على تقسيم المجتمع وجعل الهيئات غير الاسلامية تعمل كفئات مستقلة، إنما كرست فوضى في المفهوم القومي، فاعتبرت الحركات التي طرحت اصلاحات خاصة داخل الدولة العثمانية بداية الوعي القومي، رغم أنها قادت نحو غموض وتشتت داخل المجتمع، فلم يتبلور ما هو قومي ويتمايز عن ما هو ديني. وبالنسبة للولاء الديني تظهر جمعية (أم القرى) كمثال واضح لطبيعة الفكر المكون

لمثل هذه الحركات، فلم ير الكواكبي من الدولة العثمانية سوى حالة اغتصاب للخلافة الاسلامية، وأن نقل الخلافة لمكة هو الخطوة الأولى نحو إعادة مجد الامبراطورية الاسلامية، ثم يحدد طبيعة الخليفة في كونه قرشياً، وهذه المفارقة تعيدنا إلى زمن الخلافات القبلية بين الأمويين والهاشميين من قريش حول من يكون خليفة الرسول. فيبدو طرح الكواكبي مجرداً من الزمن التاريخي نتيجة خضوعه للولاء الديني. وإذا حاولنا متابعة هذه الجمعيات سواء جمعية بيروت السرية، أو حزب اللامركزية الادارية الـذي قال بأن أرمينيا للأرمن وكردستان للأكراد، نرى أن الاستقلال السياسي كان منوطاً بالارتباط بالدولة العثمانية، وسرية هذه الجمعيات والأحزاب تضع احتمالاً واحداً للنزوع نحو الارتباط بالعثمانيين وهو المحافظة على (تابو) الخلافة، مما يشير لطغيان الولاء الديني على كافة الولاءات. وبالنسبة للحركات الكردية فيبدو الأمر أكثر تعقيداً لتنازع ولائين هما: الولاء الديني والقبلي، وباستعراض عام لكافة الحركات الكردية متخذين نقطة اجرائية، هي حركة (بدرخان)، نجد زعماء العشائر هم دعاة التحرك بينما لا تصل حركاتهم نحو الدعوة لشكل قومي واضح، أو حتى عشائري واضح، نظراً لتدخل العامل الديني والذي يطرح نفسه بقوة عبر الفرق المشكلة من قبل الدولة العثمانية، مثل فرق الحبيدية. ولنذكر أيضاً أن زعماء العشائر كانوا دائماً بحاجة لتحقيق الولاء الديني، فمعظمهم كان (ملا) أو(شيخاً) مما يدل على إشكالية الولاء، وبالطبع فتنازع الولاء هو الذي شتت وبعثر الجهود في هذه الحركات والجمعيات وقادها نحو تأسيس مفاهيم بعيدة عن الولاء القومي الجامع.

ـ الطبيعة الجزئية للحركات:

الشأن القومي هو قضية وجود أو عدم وجود، وبمعنى آخر فالجمعية أو الحركة التي تنهض بأعباء قومية تملك صفة مميزة بأمتلاكها للكل القومي وخلقها لهذا الوعي الخاص، الذي تنبثق عنه أشكال سياسية ونضالية خاصة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تسمية جمعيات أو حركات نشأت

بدافع الاصلاح أو التخفيف من الضغط العثماني بحركات وجمعيات قومية. فالشأن القومي أبعد ما يكون عن المطالبة بشأن جزئي وتحقيق اصلاحات فرعية إنما يعني حياة أمة ومستقبلها، واختلاط الوعي في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي حمل الكثير من الانتفاضات والثورات التي فسرت على أنها نهضة أو ما شابه، رغم أنها أبعد ما تكون عن خلق الوعي القومي الواضح. وظهور الجمعيات لم يكن ذاتياً، أو نتيجة وعي اجتماعي خاص، إنما نشأ مع بروز صراع القوى في المنطقة وفي أوساط معينة كانت في الحقيقة تمثل فئة موجودة داخل السلطة العثمانية (ضباط جيش، أفراد، عائلات، طلاب في الخارج).

ـ ارتباطها بمفاعيل المرحلة والعلاقات الدولية:

فنحن لا نميز مشاريعها وما كان يرسم لسورية. فإن هذه الجمعيات والحركات استغلت من قبل كافة العناصر الخارجية فتأسيس (الاتحاد والترقي) كان بين العرب والأتراك، (الجمعية القحطانية) و (الجمعية العربية الفتاة) وغيرها، كانت مرتبطة بسياسة استنبول مباشرة، وكذلك حزب اللامركزية الادارية. وليس بالضرورة أن يكون الارتباط مباشراً، بل هو في معظم الأحيان فكري مما يدل على انعدام الوعي القومي المتميز باستقلالية الفكر والتوجه. وإذا أخذنا نسقاً آخر من الجمعيات مثل جمعية بيروت السرية، أو الجمعية الوطنية العربية، أو عصبة العالم العربي، نجد ارتباطها بالبعثات التبشيرية من جهة وبالقنصليات الأجنبية من جهة أخرى. فهي قادت العمل الفكري والسياسي نحو نقطة تحقيق ارادات دولية معينة[6]، وأدت في النهاية لخلق وعي مبلبل اختلطت فيه مفاهيم العروبة بالاسلام، وتصارع فيه الوضوح القومي مع التشتت الذي حملته هذه الجمعيات وما زلنا نعاني منه حتى وقتنا الحاضر، ويبدو الشأن الكردي أكثر التصاقاً بحركة

---

(6) يمكن مراجعة مجلة البناء عدد 1991/7/8 مقالة الاستاذ علي عمران للاطلاع بشكل مفصل على الخلفية التاريخية لهذه الجمعيات.

الارادات الاجنبية. فكافة الحركات الكردية، ولأسباب ذكرناها سابقاً، كانت نقطة تماس للصراع على تركة الامبراطورية العثمانية، وبمراجعة الوثائق الخاصة بالخارجية البريطانية خلال هذه الفترة، نجد كماً من الاتصالات والتحريضات والنصائح والصفقات[7].

وفي الفترة الواقعة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وعام 1913، أدت الجمعيات إلى خلق مفاهيم وتيارات ومناهج بحث عدت مسؤولة عن سير الحدث السياسي العام في سورية. وكان المؤتمر العربي المنعقد في باريس (8-1913/6/21) هو الخثصة الغريبة لما اصطلح على تسميته عصر النهضة. فمقرراته أتت تحمل المؤثرات الثلاث السابقة، فطغيان الولاء الديني أبقى على حالة الارتباط بمركز الدولة، والمطلبية وضعت تحسين ظروف المعيشة والنواحي الحقوقية في مقدمة المطالب، وطابع الجمعيات التي شاركت يعبر عن التوجه اللاقومي من حيث عدم الاستقلالية السياسية والفكرية.

وإذا كان الأكراد بعيدين عن هذا المؤتمر فهذا يؤكد تشتت هذه المفاهيم، لأنهم كانوا يخوضون صراعهم بمعزل عن هذه التيارات التي قامت في غربي سورية. لكن المقارنة التي أوردناها سابقاً حول طبيعة حركات الشرق السوري عن الغرب تؤكد السمات العامة والضبابية من الناحية القومية لهذه الحركات. وبعد عام 1920 كانت الحركات الكردية قد دخلت منعطف الصراع مع الدولة الاقليمية، عبر حركة محمود الحفيد وغيرها من الحركات المسلحة، بينما كانت الجمعيات والتي تشكلت أحزاباً في مرحلة العشرينات تخوض صراع الدولة الاقليمية في سورية لتخلق فرزا كاملاً، أثنيا وطائفياً، ما بين عرب وأكراد وأشوريين وسريان ومسيحيين ومسلمين. فكيف يمكن لهذا الفرز أن يكون مرحلة صراع قومي، علما أن

(7) يمكن الرجوع إلى ملاحق كتاب (القضية الكردية في العشرينات) ص: 201.

رجالات الجمعيات والحركات. هم أنفسهم زعماء التحرك في عهد الدولة الاقليمية زمن الانتداب.

ب ـ المؤتمر السوري عام 1920

شكل المؤتمر السوري افتراقاً واضحاً عن جميع اشكال التجمعات السابقة التي تنكبت مسؤولية مواجهة التدخلات الأجنبية، حيث تمثلت فيه مناطق سورية كافة، بما فيها العراق حيث شارك مندوبون عنها، وحاول بناء مؤسسة سياسية كاملة للنهوض بالوضع في سورية. وبالطبع فإن المؤتمر بحد ذاته رفض لاتفاقية سايكس ـ بيكو، وخروج عن فكر الجمعيات والحركات التي ظهرت بتنازع ولاءاتها، ورغم اغلاطه السياسية التكتيكية في اعتماد الشكل الملكي وتنصيب فيصل على البلاد، لكنه عندما واجه واقع الاغتصاب انطلق من وحدة قومية كاملة وكانت معركة ميسلون دليلاً على هذا التوجه، رغم استجابة الملك فيصل لنداء غورو وحله للجيش. ومن جهة أخرى أتى اهتمامه بالوضع في الجنوب (فلسطين) تعبيراً عن هذه الوحدة، فأتي المؤتمر الفلسطيني ـ السوري عام 1921 وعام 1922 ليشكل نقطة فارقة في إثارة الوعي القومي. فبينما اعتبر المؤتمر العربي أن حركة الاستيطان الصهيوني شأن يمكن كسبه إلى جانب الدولة العثمانية، أتى المؤتمر السوري ليرفض كافة أشكال الانتداب والهيمنة والاستيطان، ويبقى السؤال هنا عن سبب عدم تجسيد هذا المؤتمر لنتائج ملموسه. . . .

إن الإجابة عن مثل هذا السؤال تنبع من تكتيك المؤتمر واعضائه وطبيعة البلاد ووضعها الاجتماعي من جهة أخرى، فهو مثل سورية الطبيعية، وعني بأمورها من حيث تركيبتها الاثنية. لكن القائمين عليه هم انفسهم أصحاب الجمعيات التقليدية، وكان للتدخل الاجنبي واحتلال فرنسا للشام، وبريطانيا للعراق وكردستان أثر في خنق هذه المحاولة الرائدة. وهو نقطة فاصلة أيضاً لأنه مثل المفصل ما بين التشتت القومي وظهور الدولة الاقليمية، أي أن الصراع بعد هذا المؤتمر، حتى في

كردستان، سيحمل طابعاً خاصاً يتميز بالأمور الآتية:

1 ـ وجود وضع خاص، جغرافي وسياسي وفكري، مخالف لأي منهج قومي أو تحرك قومي، ولكن هذا الواقع مدعم بتيار خارجي قوى ومعتمد على التشتيت والضياع القوميين الموجودين في امتنا.

2 ـ ارتباط الوضع الجديد بالتوازن الدولي العالمي، فأي تحرك قد يقوم يحسب على أساس عدم مساسه بما يخلخل توازن المصالح بالمنطقة. ومن الغريب أن اتفاقية سايكس ـ بيكو وضعت قبل حلول استراتيجية الرعب النووي وتقسيم العالم في مؤتمر يالطا، لكنها الأكثر حرجاً. فمع أن خارطة العالم تغيرت في نهاية العقد الماضي، وجاء مؤتمر (يالطا)[8] لينهي آثار الحرب الباردة، لكن حدود سايكس ـ بيكو قادت إلى حرب الخليج وإلى وضع أمن أقليمي يضمن ثبات هذه التقسيمات الجغرافية.

3 ـ ظهور أشكال سلطوية تابعة للدولة الاقليمية، وتبعتها تقسيمات اجتماعية محددة زادت حدة الفرز في سورية. وهذه الاشكال السلطوية ما تزال تكرس نفسها في التفكير المجتمعي على أنها تملك الفرادة وحق اطلاق الوعي أو خنقه.

ج ـ الصدام مع الدولة الاقليمية:

يمكن اعتبار ثورة محمود الحفيد (1919) المثال الذي يمكنه تصوير طابع الصراع مع الدولة الاقليمية المركبة. ونقصد وجود الانتداب البريطاني والحكومة العراقية في آن. فاعتماد الادارة العثمانية على زعماء العشائر في

---

(8) قمة يالطا جرت في الشهر التاسع من عام 1990، وتعتبر اعلاناً رسمياً بانتهاء الحرب الباردة، وإلغاء كافة الاجراءات التي أقرتها قمة يالطا التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية. وأتت هذه القمة بين الرئيس بوش وغوربوتشيف تتويجا لعصر الوفاق الدولي الذي افتتحته قمة هيلسنكي بين ريغان وغورباتشوف عام 1985.

تسليم زمام الأمور في الاقضية والسناجق أدى لخلق حالة من اللامركزية لدى العشائر عموماً، سواء أكانت عشائر كردية أو عشائر أخرى. وينطبق الأمر على الادارات العثمانية، فلم تتغير التركيبة السلطوية، لكنها اصطدمت عند أول بادرة ادارية حاولت التغيير من الطبيعة الحاكمة للعشائر. فالشيخ محمود البرزنجي تسلم قضاء السليمانية من الأتراك، وفي أواخر عام 1918 عينه الأنكليز حاكماً عليها، وبالطريقة نفسها كان الحوار قائماً مع بقية الزعامات في البلاد (كردية أو غير كردية). وهذه السياسة نفسها هي التي أدت لخلق الصدام ما بين الأنكليز والشيخ محمود، فهم منحوه الادارة الذاتية (أو الحكم الذاتي) لكنهم في الوقت نفسه لم يعملوا على تشجيع خروجه من إمارته والسيطرة على باقي المناطق. فهم مهتمون ببقاء وضع خاص لا يريدون تحريكه أو زيادته، لأن استتباب الدولة الاقليمية قائم في الأساس على مصالحة الوضع الاجتماعي مهما كان مريضاً، فالعلاقة ما بين الشيخ محمود والانتداب تلخص حركة الصراع مع الدولة الاقليمية في بدايتها، وهي تحمل المؤشرات التالية:

1 ـ الدولة الاقليمية تزيد من تناقض الزعامات، فهي تفرز فئات معينة مما يؤدي لتعزيز الشعور بالانفصال. فحركة الشيخ محمود كانت ناتجة عن تدعيم واقع الأكراد العشائري وإبراز زعامات أخرى، وبالتالي الحد من سلطة الشيخ محمود ونفوذه. وبالطبع فإن الطموح هنا للشيخ محمود لا يمكن أن يكون قومياً، لأن حركته بدت بشكل يريد إعادة صياغة الادارة الذاتية وتوسيع نفوذه، واصطدمت بحركات كردية أخرى خصوصاً تلك الموجودة ضمن الأراضي الايرانية.

2 ـ الدولة الاقليمية لا تملك موقفاً واحداً، فهي ذات طبيعة يمكن تسميتها بالتوازن القلق، لأنها قائمة على حسابات خارجية تتغير تبعاً للظروف. لذا فإن الادارة الذاتية، أو أي وعد بحقوق أخرى مهما تعقدت، ينبع دائماً من الظرف المحيط الذي يتغير فتنتهي الوعود وتنفجر

الاضطرابات. وساهم الانكليز في تكريس هذا المفهوم السياسي، فتعمدوا في كثير من الأحيان، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، اعطاء وعود وحتى منح امتيازات، ثم سحبها مع تغير الظرف. والأكراد عانوا من هذا الأمر خلال حركة الشيخ محمود، فهي كانت تتقد وتخبو بحسب القوات الانكليزية الضاربة لها، وفي الوقت نفسه سارت آلية الوعود السياسية بشكل متواتر حسب قوة الثورة التي خاضها الأكراد.

3 ـ الدولة الاقليمية نقلت الصراع من الحيز القومي إلى الحيز السياسي، فحتى النزعات التي تطلق على نفسها اسم قومية، أصبحت مطالبها سياسية، مثل الحكم الذاتي، أو الحقوق السياسية، أو حتى المساواة، وهو مأزق حرج شتت القضية القومية إلى أجزاء تنازعتها الدول الاقليمية. فأصبح هناك نزعة لبنانية، ثم «قضية كردية» «وقضية أثورية» وغيرها من المسائل التي تملك مطالب سياسية لا علاقة لها بما هو قومي. فالصدام مع الدولة الاقليمية لم يعد يملك القاعدة الحقوقية للقومية، إنما استهدافات مطلبية، وليس هذا الأمر إلا النتيجة المباشرة لطبيعة الدولة الاقليمية وطبيعة الحركات التي تتعامل معها، فحتى حركة الشيخ محمود الحفيد، والشيخ أحمد البرزاني كانت صراعات محلية حولتها مؤسسات الدولة الاقليمية إلى أشكال انفصالية متطورة. فظهور النزعات الانفصالية ليس شأناً ذاتياً داخل الحركات الكردية، ولا يملك أي أساس واقعي، لكنه شأن موضوعي وضعته الدولة الاقليمية موضع التنفيذ عبر أشكال العمل السياسي المجزؤ مع الأكراد وغيرهم.

4 ـ الصراع مع الدولة الاقليمية هو من أجل إدارة ذاتية فقط، وهو مأزق الاستيعاب السياسي لكافة الحركات التي ظهرت على ساحتنا. لأن الحكم الذاتي شأن سياسي قد لا يعني الأكراد أنفسهم بقدر ما يعني سياسة الحكومة المرحلية، أي أنها تبني إدارتها طبقاً لوضع قائم ومتغير باستمرار، ويمنحه الأكراد تحديداً حركية قل نظيرها، فهم موجودون

على أكثر من جغرافية سياسية (الشام، العراق، تركيا، إيران). وبمعنى آخر فلا يمكن منح أكراد العراق حكماً ذاتياً دون الموافقة التركية لما سيسببه هذا الأمر من مشاكل للأتراك. والحكم أو الادارة الذاتية كانت شأناً مربوطاً منذ بداية الدولة الاقليمية بتحرك الأكراد أنفسهم وليس بمبادرة الدولة الاقليمية نفسها وحرصها على صياغة توازنها الداخلي.

إن الأمثلة المتعددة للثورات الكردية توضح بجلاء أزمة الأكراد مع الدولة الاقليمية وأزمة الدولة الاقليمية في خلق استيعاب سياسي للحالة الكردية. فالوضع حتى انقلاب عام 1958، واستلام عبد الكريم قاسم للسلطة، هو عبارة عن احتكاك مستمر من أجل تنفيذ سياسة لا غير لا علاقة لها بأي شكل قومي. ونستثني هنا الطرح الماركسي، والذي أثر بوضوح على أكراد العراق، وهو لا يختلف من حيث انطلاقه من قواعد سياسية في تفنيد المسألة الكردية وإيجاد الحلول لها، لكنه يتصف بالشعاراتيه التي طرحها وأدت إلى خلق مطب جديد في العمل السياسي داخل المسألة الكردية. وهنا لا بد من إبراز حالة خاصة للأكراد في العراق، فمسألتهم هناك اتخذت طابعاً أكثر وضوحاً عن باقي مناطق «كردستان سورية» ويعود سبب هذا الوضوح للاشكال الصراعية التي ظهرت في بداية القرن على الموصل[9] وتتدخل عصبة الأمم بشأنها، مما أدى إلى تدويل مسألة الأكراد وخلق اهتماماً دولياً بها. خصوصاً أنها توضعت في جغرافية خطيرة توافقت مع ظهور النفط والمعادن الثقيلة. فخط التواجد الكردي في العراق يتمايز

(9) برزت قضية الموصل في أعقاب توقيع معاهدة سيفر، فقد استطاعت تركية استعادة قوتها من جديد وطرد اليونانيين من آراضيها. ونشب صراع دبلوماسي بينها وبين البريطانيين حول ضم الموصل لتركية، وتطورت هذه القضية في مؤتمر لوزان (1923/7/24). وبسبب الثورات المتعددة فيها، والتدخل التركي ـ البريطاني في دعم هذه الثورات، قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية حول النزاع على الموصل (1924/9/30)، وقد ورد في التقرير النهائي للجنة التحقيق المذكورة: «ليس الأكراد عرباً ولا أتراكاً ولا فرساً. . .».

عن غيره بوضوح في سمات الصراع، وباتخاذ الأكراد صفات الثبات في جغرافية محددة وواضحة هي محور صراعات. وعندما تتحدث أغلب المنشورات عن أكراد العراق حصراً فلانهم ارتبطوا مع الحدث الدولي. ونعتقد أن المسألة الكردية سواء أخذت منحىً عنيفاً أو سلمياً فإن جوهرها واحد لا يتغير، وهو متعلق فقط بقضية انتماء كامل وليس مجزوءاً، وبأزمة تسييس لها بدلاً من أعطائها طابعاً واضحاً في موقعها من القضية القومية. أما ادخال اعتبارات خلقتها طبيعة الدولة الاقليمية فهو لا يغير من واقع المسألة الكردية بل على العكس يوضح مأزقها العام.

د ـ الشأن الكردي وأزمة الطرح الماركسي:

لن ندخل في تعداد الأمثلة عن العلاقة التي قامت حتى وقت قريب بين كافة الحركات الكردية والاتحاد السوفياتي. إنما نحاول إيضاح الخلل في النظر للشأن الكردي من وجهة النظر الماركسية، فليس الغرض وضع الاتحاد السوفياتي في موقف المتآمر كما جرت عليه العادة عند دراسة العلاقة التحالفية بين الدول أو الحركات. لأن مثل هذه التحالفات تتحكم فيها المصلحة للطرفين المتحالفين وليس «المؤامرة» أو استغلال الوضع. فالاتحاد السوفياتي في بداية الخمسينات كان بصدد رسم سياسة محاصرة للطرف الآخر، أي الغرب. وبناء على هذه السياسة خاض قادة الكرملين معاركهم في دول «العالم الثالث» إذا صح التعبير. ونستشهد هنا بخطاب ستالين في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفياتي في آذار 1921 فيقول: لا توجد في مبادىء الحزب الشيوعي كلمة واحدة حول الحق القومي بتقرير المصير. غير أننا نعتبر هذا الشعار في الوقت الحاضر، أي في الوقت الذي تلتهب فيه حركات التحرير القومي في المستعمرات، شعار الثورة، ومادمنا نهتم بمستقبل الأقطار العربية والهندية وبلاد ما بين النهرين، فإن شعار حق الشعوب بالانتفاضة على الحكومات هو شعار الثورة.

وأوردنا المثال السابق لنوضح طبيعة العلاقات التحالفية التي تقيمها

الدول والحركات فيما بينها. لكن الأحزاب الماركسية في سورية انطلقت من خلق قاعدة نظرية اعتبرت (الحركة القومية الكردية كحركة بورجوازية لم تنشأ قبل بداية القرن العشرين، وبمعنى أدق نشأت كحركة مشروطة في الدولة العثمانية التي كانت كردستان تحت سيطرتها في عام 1908)[10]. ولنحاول بداية إيضاح الخلل المنهجي في هذه النظرة والذي ظهر على أثره كمٌّ من التنظيرات المختلفة حول المسألة الكردية:

ـ في متابعة الحركة التاريخية للأكراد نتيقّن من تجذر المشكلة العرقية في سورية ابتداء من بداية العصر الاسلامي. وبالتالي فالمسألة هنا تخرج عن إطارها مسألة كردية قومية لتدخل في طبيعة سورية التي قسمت وفق التداخلات الاثنية الحاصلة عبر التاريخ.

ـ النزعة القومية الكردية في بداية هذا القرن لم تظهر بالشكل البورجوازي المطروح، حتى ولو ظهر بعض الضباط الأكراد أو المثقفين الأكراد الذي أسسوا جمعية في استنبول وأصدروا مجلة[11]، لأنها منذ بداية القرن التاسع عشر متخذة للطابع العشائري. فاستقراء الواقع مخالف لاعتبار النزعة القومية حركة بورجوازية. وهذا الطريق في القراءة ناتج عن اعتبار الفوارق الاقتصادية أكبر من الفوارق الاجتماعية ـ الفكرية. فهل يمكن اعتبار الأكراد حالياً ضمن واقع طبقي معين يصنفهم ضمن الاقطاع أو حتى مراحل سابقة أو لاحقة. . . أن التمايز الطبقي وتفنيده على المسألة الكردية يضعنا خارج أي إطار قومي واضح. فالحالة الكردية لم تملك أنماط

(10) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (آذار 1962).

(11) برز خلال وقبيل الحرب العالمية الأولى وبعدها الشيخ عبد القادر الشبديناني، ابن الشيخ عبيد الله النهرى، وقد نفاه الأتراك إلى مكة خلال الحرب، وعاد من منفاه ليؤسس نادياً كردياً سياسياً تولى رئاسته. وكان لهذا النادي نائبان للرئيس هما.أمين علي بيك بدرخان والجنرال فؤاد باشا. أما مركز الامانة العامة فتولاه الجنرال حمدي باشا.

انتاج محددة في بداية القرن، وهي حتى الآن واقعة في إطار الصراع القائم دون أي تحديد طبقي.

ـ وضع المسألة الكردية على القواعد الماركسية ينهيها إلى حدود المطلبية، وبمعنى آخر فإذا كان هناك تناقض واقعي بين النظرية الماركسية والأكراد، فهناك أيضاً تناقض آخر سياسي وهو العودة للقاعدة المطلبية التي تعتبر خارج إطار ما هو قومي.

ونلحظ هنا أن كافة التحالفات التي ظهرت مع الماركسيين هي شأن سياسي يستفيد منه الماركسيون أكثر من الأكراد، لأنه يخلق حالة تشتت في الانتماء. فالقاعدة الماركسية ترفض أصلاً كل ما هو قومي معتبرة أنه شأن مرحلي موافق لظهور البورجوازية، وليس شأناً ثابتاً متعلقاً بالوجود أو عدمه. وبالنسبة للماركسيين فقد استطاعوا عبر التحرك الكردي في العراق ضمان جبهة لصالحهم. فحتى عندما استلم قاسم الحكم لم يتطرق الدستور العراقي المؤقت إلا لاصلاحات إدارية، بينما تم استنفار الأكراد نتيجة صراع حكم قاسم مع باقي دول المنطقة. والخطورة الناشئة في دخول الفكر الماركسي على المسألة الكردية يكمن في الأساس النظري الذي بنيت عليه القاعدة الأساسية، فعملياً تم خلق صراع داخل الأكراد أنفسهم. وهذا الصراع تمحور حول الحزب الديموقراطي الكردستاني وتحالفاته أو تناقضه مع الحزب الشيوعي العراقي. فاسقاط المسألة النظرية على واقع كردي يمتلك ولاءات مختلفة أدى لصياغة المسألة الكردية بشكل يتناقض حتى مع دعاة الانفصال.

إن الأزمة السياسية التي اجتاحت المسألة الكردية أدت في النهاية لظهور مبادرات وحركات وحلول لهذه المسألة. لكن هذه الحلول كانت تتضارب وتتناقض مع سير الأحداث في أمتنا، ومع الشكل السلطوي للدولة الاقليمية. ومع منتصف العقد السابع من هذا القرن أصبحت المسألة الكردية «مسألة مستحيلة». وتم بناء هذه القناعة على أوهام الأزمات

السياسية الخانقة التي خرقت العقل والفعل السياسي، فكافة المبادرات والطروح هي في النهاية وليدة المنهج المغلوط في صياغة مسائلنا القومية، أما تعابير المسألة المستحيلة، أو القضية الخاسرة، فما هي إلا نوع إعلامي دعائي يهدف لتثبيت الواقع المريض، وبالتالي دعم أسس الدولة الاقليمية.

ثالثاً - التأسيس الفعلي للنهضة القومية (1932)

ربما كان علينا تقديم هذه الفقرة، ووضعها مع المؤتمر السوري، لكن تأخيرها كان أمراً إجرائياً فقط، لايضاح المفصل النوعي في معالجة المسألة الكردية، وإيضاح كيفية ربطها بالقضية الكلية للمنطقة ضمن شكل مقارن وعام. فالمؤتمر السوري الذي كان بلا نتائج ملموسة، مثل تواجد الأمة بالقوة وليس بالفعل، وبمعنى آخر عبر عن ترابط الوطن السوري لكنه عجز عن إيضاحَ مقومات هذا التواجد، ونقله لساحة العمل القومي. وما بين عامي 1920 و 1932 جرت معركة ميسلون بقيادة يوسف العظمة الذي حاول بشكل عسكري مباشر تجسيد الوعي القومي من خلال معركة غير متوازنة لكنها تعتبر المرة الأولى التي تظهر فيها الأرادة السورية بشكل قوي، ومع حلول عام 1932 طرح أنطون سعادة فكره القومي لتجسيد نهضة شاملة في حياة أمتنا.

إن المفارقة الشاسعة التي ظهرت بين كافة الأحزاب التقليدية والحزب السوري القومي الاجتماعي بدأت من منهج سعادة في تأسيس القضية القومية والمباشرة في خلق النهضة. فالجمعيات والحركات على امتداد الوطن كانت تنطلق من حالة الغبن والاضطهاد التي تمارس، وتتوقف عند حدود ظاهرة الاضطهاد أو الويل باعتبارها الحدث الأهم، لذا فلم يكن هناك ترابط حقيقي بين الحركات التي قامت سواء في كردستان سورية أو في باقي أرجاء الوطن. ومن جهة أخرى كانت هذه الحركات تتوقف عند الويل المحيط بها لتطرح الحلول فتأتي أشكالها المطلبية التي تحدثنا عنها. لكن سعادة لم يكتفِ بسؤال واحد: ما الذي جلب على شعبي هذا الويل.. إنما وضع سؤالاً منهجياً آخر: من نحن.. وترابط السؤالين خلق تكامل النظرة

نحو الأمة ومطالبها. وهو بهذه الطريقة استطاع الخروج من المطب الذي وقعت فيه كافة الحركات عندما اعتبرت أن ظاهرة الويل والاضطهاد قضية بحد ذاتها. واستطاع توصيف القضية بضياع وتشتت الهوية القومية. ويمكننا وضع نقاط الافتراق بين فكر سعاده وباقي التجمعات والاحزاب التي ظهرت على الشكل التالي:

أ ـ يعتبر سؤال من نحن المخرج الطبيعي لتشخيص الأمة التي يقع عليها الويل. وبالتالي خرج سعادة من الغرق في الصفات التي تميز الأمة إلى الأمة نفسها. فكافة التنظيرات كانت تغرق في الصفة على حساب الموصوف فهي ترى الكردي واللبناني والشامي والسني والأردني وهي كلها صفات معينة للسوري، أي للموصوف. وهذه الصفات لا تلغي الموصوف كانسان سوري متميز، وبالطبع فتفكك الأمة هو المسؤول عن نسيان الشخصية وتغليب الصفة عليها.

ب ـ لم ير سعاده أقليات أو اكثريات، لأن الاجابة على: من نحن.. بدأت من البحث العلمي في تشكيل وتكون الأمم، وبالتالي استطاع فهم التشخيص الأثني لسورية بشكل عام. ويتضح من أدبياته أثناء اندلاع أحداث كردية على سبيل المثال رؤية لا ترى الأكراد الا من زاوية انتمائهم وحقوقهم التي لا تختلف عن حقوق أي جزء من أبناء الأمة، محملاً السياسات الفئوية مسؤولية خلق مشاكل نتيجة الرؤية المجزوءة لطبيعة الوطن والامة، فالاقلية هنا ليست مفهوماً قومياً إنما وضع سياسي تفرضه السياسات التقليدية والغوغائية.

ج ـ معاناة الأكراد كانت تمظهراً للاضطهاد الذي يمارس على الأمة، فهم ينطبق عليهم ما ينطبق على باقي الأمة نتيجة تجزئتها وسلبها حقوقها الطبيعة في الوجود. فمعاناة الأكراد ليست قضيتهم فقط إنما قضية الأمة ككل وهي تتحمل المسؤولية في رفع المعاناة عنهم تماماً كما يتحمل الأكراد مسؤولية في مجمل القضية الكلية للأمة. لذا فإن سعادة كان

يعتبر أن تسييس المسألة الكردية وخنقها في إطار المطلبية، مثل الحكم الذاتي أو بعض الحقوق المدنية، هو انتقاص من حق الأكراد في تقرير مصير الأمة بكاملها والمشاركة في حياتها ومستقبلها.

وتدخل هذه النقاط ضمن زاوية واحدة من رؤية سعادة المعنية بالمسألة الكردية. فالقاعدة الاساسية التي بنى عليها نظرته الشمولية لا يمكن تجزئتها بشكل تعسفي، إنما أوردنا هذه النقاط الأساسية لنشكل محوراً خاصاً يناقض المسألة المستحيلة في الشأن الكردي، وندخلها في إطارها الحقيقي وموقعها الثابت من قضية الأمة.

* * *

الفصل الرابع : أوهام المسألة المستحيلة.

يمكننا تحديد مصطلح المسألة المستحيلة بشكل زمني ، فقد برز مع منتصف السبعينات عندما نقض الحكم في العراق اتفاقية الحكم الذاتي المعقودة عام 1970 . لكن المصطلح نفسه يملك إرثاً تاريخياً ، وذلك لعدم تفرد المسألة الكردية بالرؤية المستحيلة . فمع اسمي عصر «النهضة» ثم الانتداب وأخيراً مرحلة الاستقلال الوطني نواجه حالة واقعية تدعونا لاعادة النظر بهذه المراحل . ف «النهضة» التي أرخ لها ابتداء من أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن سوى تململاً جزئياً ، والانتداب وما رافقه من نضال وطني هو أيضاً شكل مطلبي لتكريس مظهر من الوعي بعيداً عن معطيات الواقع القومي . أما الاستقلال فشكل في بعض جوانبه تكريساً للدولة الاقليمية بما حملته من انحرافات كثيرة وتفجير للاوضاع المريضة التي تعاني منها أمتنا . لذا فليس من المستغرب أن تكون نهاية القرن العشرين حالة مناقضة لبدايته . فالمطلبية[1] تغيرت جذرياً ، ولم تعد حالة ثابتة أو مستقرة ، بينما تظهر المسائل القومية بحالة ركود في أحسن الأحوال ، أو مسائل مستحيلة التحقق والحلحلة .

---

1 ـ «المطلبية» هو مصطلح نستعمله هنا للفصل ما بين أشكال النضال السياسي والقومي ، ورغم تلازم هذين النضالين إلا أن قصر النضال على ناحية المطالب السياسية على حساب الحق القومي هو ما نقصده بالمطلبية . فعندما تصبح القضية القومية محصورة بالحقوق السياسية والادارية ، مع إغفال كامل لتحقيق وعي الأمة لذاتها ، وخلق نهضة عامة داخل المجتمع ، عندها تكون «المطلبية» شأناً سلبياً في حياة المجتمعات .

ولنحاول إعطاء توصيف للمسألة المستحيلة، وما نتج عنها من الحلول، فهذا المصطلح هو وليد النتائج المترتبة على المعالجات التي تم تطبيقها منذ بداية القرن، وبمعنى آخر كانت الرؤية المتحكمة بالقضية القومية الكلية توجه الوضع نحو دوامة المستحيل. فالمسألة الكردية بحد ذاتها، أو غيرها من المسائل القومية، ليست مستحيلة إلا بالقدر الذي تتحكم فيها رؤية منحرفة ولا علمية وبالتالي لا قومية. ومن الملاحظ أن الزمن كان معاكساً تماماً لهذه المسائل، فهو لم يكن كفيلًا بحلها، وكافة الحتميات التاريخية التي تنادى بها الايديولوجيات لم تتحقق على ساحة أمتنا، إنما ظهرت مع نهاية القرن العشرين حالة مناقضة تماماً لما كان يتوقعه المنظرون في بداية القرن. ففي الزمن الذي تستطيع السياسات الدولية تغيير مجرى الأحداث، إذا لم تتوافق مع مصالحها، وفي الوقت الذي يخوض فيه العالم صراعاً لتحسين المستقبل بشكل عام وإلغاء قاعدة المستحيل في الاداء القومي، نجد أننا نعاني من حالات مستحيلة كثيرة تبدأ من التنمية ورفع مستوى العيش، وتنتهي بأعلى مراحل وجودنا. فالعالم المتغير باستمرار يقابل بحالة من السكون الدائم في أمتنا، ونقصد من السكون هنا عدم التحرك نحو الاحسن في فهم مسائلنا الأساسية وقضيتنا الكلية. وهذه الحالة هي التي تدعو لاعادة النظر بالوجهة التي سارت عليها آليتنا السياسية والاجتماعية منذ بداية القرن وحتى الآن.

أولاً ـ توصيف المسألة المستحيلة:

المسألة المستحيلة هي المنزلق الخطير الذي على الأجيال الحالية واللاحقة إزالة أسبابه. فنحن نتعلم من التاريخ أن المهزوم يستحق خسارته، لأنه اعتمد على أخطاء فكرية في تسيير حياته. والهزيمة الحالية هي حائط المستحيل، فالتشريد والتنكيل وسلب الحقوق ليست سوى النتائج المترتبة على مجابهة مستحيلة. وإذا تعلم العالم المعاصر تغيير استراتجياته لينقذها من مأزق المستحيل، فإن علينا فهم أبعاد المستحيل

الذي نواجهه، ثم بناء صراعنا على الأسس الجديدة العلمية، فالمسائل المستحيلة التي تضرب أمتنا اليوم تملك الأسس نفسها سواء تعلق الأمر بالمسألة اللبنانية أو الكردية أو الفلسطينية. ومن المؤسف أنه رغم القدم التاريخي الذي تميزت به المسألتان الكردية واللبنانية، فإن المسألة الفلسطينية خضعت لنفس التدهور، وسقطت نحو المستحيلات المفروضة من قبل الوضع السائد وأخطائه المنهجية.

أ ـ قاعدة الافتراض في المسائل المستحيلة:

إن الاقتصار على دراسة الظواهر السياسية وافتراض هذه الظواهر كقاعدة للحالة القومية هو أساس المسألة المستحيلة. فحالة الاضطهاد هي ظاهرة واقعية بحد ذاتها، ولكنها نتيجة وليست سبباً، ولا يمكن تأسيس منهج علمي بناء على ظاهرة الاضطهاد. وواقع الحال أن ما سمي «عصر النهضة» قام بتأسيس «قضايا قومية» بناء على حالات مطلبية تستند إلى الاضطهاد، دون مراعاة لما تعنيه القضية القومية من معنى شمولي يتضمن الوجود أو عدمه. فقد ظهرت القضية اللبنانية والعربية والكردية، وتضمن ذلك ظهور «قضايا» الاثوريين والسريان والشركس والأرمن، وغيرهم من العناصر البشرية الداخلة في تكوين الأمة. وبغض النظر عن طبيعة الأخطاء المنهجية المكونة لهذه القضايا، فإن انطلاقها كان مبنياً على ظاهرة معينة ومجردة من أساسها التاريخي والاجتماعي. فواقع الأكراد كعشائر تملك تمايزاً معيناً عن محيطها لا يعني بحال من الأحوال قضية كلية، وواقع أن الأكراد شاركوا في التاريخ الاسلامي لا يعني أيضاً الغاءهم. وهذان الأمران المتناقضان هما المسؤولان عن تجاذب الأكراد ما بين الاحتواء العربي أو التركي أو الفارسي، وبين النقيض المباشر في افتراضهم أمة تامة. ويعكس التناقض الصارخ والتاريخ الدامي لهذا التناقض استحالة الحل ضمن الرؤية المنهجية التي اعتمدت حالتين: أما التمايز، دون تحديد أسباب ومقومات هذا التمايز أو الاستيعاب والاحتواء نتيجة التاريخ المشترك. فالحالتان

السابقتان هما نتائج اجتماعية لا علاقة لها بما هو قومي، مما يقوض الأساس الذي اعتمد ويجعله محض افتراض، فهناك قاعدة استبدادية واضحة ولا علمية استفادت من ظروف تاريخية خاصة. ويؤكد هذا الأمر آلية العمل في المسألة الكردية عند طرفي النقيض، الأكراد أو الطرف الآخر، فظهر جلياً خلال مراحل هذه المسألة بحث حثيث نحو أعماق التاريخ لخلق جذور للمعتقدات القومية. فالأتراك يحاولون جذب المسألة باتجاه طوراني موهوم ما زال البحث قائماً عليه حتى الآن. أما الاتجاه العروبي فيبدو مأزقه أصعب لأنه لا يعتبر الأكراد عرباً باعتماد اللغة مقوماً للأمة، لكنهم عرب باعتماد التاريخ والتواجد فوق أرض عربية. وهذا المأزق يوضح الخلط ما بين مقومات الأمة (الاشتراك في الحياة فوق بيئة متميزة) ونتائج الاجتماع البشرى (اللغة والتاريخ والدين)، بينما يتم تأكيد القومية عند الأكراد في بحث تاريخي محض لخلق الجذور. وهذه الآلية هي المعبر عن الأوهام التي أنشأت جملة المسائل المستحيلة.

والأساس الوهمي نتج عن عدم فهم طبيعة التجمع البشرى وآلية نشوء الأمم، ففسر التاريخ بناء على الموقف المسبق والذي يفترض وجود قومية (فارسية، تركية، عربية، كردية) ويمكننا أن نفهم طبيعة هذا الموقف استناداً لعاملي الاضطهاد والنزاع القومي في أوربا، فكانت النظريات القومية تسقط بشكل مباشر للتخلص من الويل دون الاهتمام بموقعها الخاص وظروف نشأتها. فلم يهتم الباحثون بالحالة التي تعيش فيها أمتهم، أو المرحلة الاجتماعية السابقة لمرحلة الوعي القومي، فتم إسقاط الحالات القومية على كافة الولاءات الناشئة نتيجة العصور التاريخية المختلفة. فالافتراض في المسألة المستحيلة يبدأ من عدم الوضوح والبلبلة القومية، وينتهي بالتعسف في إصدار الأحكام الإستبدادية، ونحن نواجه تكراراً في الافتراضات مع تعدد المسائل التي تواجهنا، سواء تعلق الأمر بالحالة اللبنانية أو الكردية أو الفلسطينية وهو ما يؤدي إلى تكرار الحالة

المطلبية وترديها عبر الزمن لأنها لا تملك القاعدة الكاملة أو السليمة لوضع المطالب. ونعود هنا إلى ما طرحناه في الفصل الثالث عندما أطلقت «القضية القومية» من التعددات المذهبية والعرقية فأخطأت الطريق إلى هدفها، وانحرفت باتجاه حالات ومساومات لا طائل منها.

ويعتبر أسوأ ما في قاعدة الافتراض التراكم النفسي الذي نشأ عنها خلال عقود طويلة، فهي لم تعد موقفاً مسبقاً فحسب، بل تجاوزته لتدخل في تركيبة الأجيال التي شهدت المعاناة. فالحالة الكردية أو اللبنانية لم تعد مسألة خلاف فقط، بل تجاوزته لتدخل في الاطار النفسي الاجتماعي العام، فالافتراض أصبح يملك جملة من المبررات يداخلها عدم الثقة أو الشعور بالأمان، مما أدى لقطع الاشتراك في الحياة، وبالتالي الحكم على المسألة الموجودة باستحالة الحل. لأن الاشتراك في الحياة يعيد للمجتمع حالته الطبيعية فتوضع المسائل ضمن إطارها الطبيعي وعلى أساس متين يمكن من الوصول بها إلى الحل القومي الحقيقي.

ب ـ القاعدة الحقوقية في المسألة المستحيلة

تتدخل القاعدة الحقوقية في صلب القضايا القومية، فهي تحدد حقوق الأمة بشكل واضح وجلي، وتنهي أي خلاف حول ما للأمة وما عليها. وفي النهاية فإنها تحدد العلاقة مع الآخر، أي الأمم الأخرى. ومن هذا المنطلق تعتبر القاعدة الحقوقية أساساً في رسم القضية القومية واعطائها البعد الكامل الذي يحدد وجود الأمة. وزوال أو اهتزاز هذه القاعدة يجعل من القضية القومية شأناً لا يخضع للثبات والتحديد. وبمعنى آخر يدخلها في نطاق عدم التحقيق أو المستحيل. ومن المهم هنا ملاحظة صفة المسألة المستحيلة الأساسية في كونها تفقد قاعدتها الحقوقية، فهي تنطلق من حالة مطلبية تبدأ من الأمر الواقع وما يترتب عليه من استحقاقات، أي أنها تأخذ صفة المسألة السياسية رغم أنها تحتاج قاعدة حقوقية محددة. وبذلك يدخل الشك

والافتراض فيها محل الوضوح، وتتخذ أبعاداً جغرافية غريبة، وإطاراً سكانياً غير منضبط. فحقوق الأكراد كـ«أمة» ضمن المسألة الكردية الحالية وواجباتهم غير واضحة أو محددة. ذلك أن «الوطن الكردي» من الناحية الجغرافية غير واضح المعالم، فهو يتبع في أغلب الأحيان التجمعات الكردية، وهي معكوسة تماماً لطبيعة الوطن والذي يجب أن يؤمن وحدة حياة، أي أن تتبعه التجمعات بدلاً من أن يتبعها. وأما الديموغرافيا فيبدو وضعها أصعب، لأن الأكراد متواجدون في كافة أرجاء الوطن وليس حصراً في كردستان سورية وهم يملكون فعاليات عامة داخل سورية. ويجب أن لا يستهان بأعدادهم المتواجدة خارج كردستان، خصوصاً في حال اعتماد خطوط جغرافية اعتباطية. فهذ يعني من ناحية أولى جعل هذا التواجد غير طبيعي وتعطيل تفاعله مع محيطه الطبيعي، ومن ناحية أخرى جعل الأكراد خارج كردستان في حالة غير مستقرة والمطالبة بعودتهم رغم القدم التاريخي الذي يملكونه في أنحاء سورية.

وفي محاولة لفهم مضمون القاعدة الحقوقية ضمن الإطار العام لما يسمى بـ«المسائل المستحيلة»، فإننا نسجل بعض النقاط التي يمكن أن ترسم معالم واضحة في العلاقة ما بين القاعدة الحقوقية والمسائل القومية:

(1) المسألة المستحيلة بما يحيطها من غموض في الحق تتلاشى حقيقتها ويتحكم مسار السياسة بها بدلاً من أن تتحكم هي بالمسائل السياسية. ونلحظ كمثالين واضحين في هذا الصدد المسألة الكردية والفلسطينية، فلم يتم معالجتهما استنادا إلى الحق القومي. لذا فمنذ البداية نشأت تفرعات سياسية اعتبرت هي الأساس سواء بمسألة تقرير المصير بالنسبة للأكراد أو الفلسطينيين، مع الاختلاف النوعي في المسألتين. كما تفرعت حالات مشابهة أخذت صفة المرحلية، رغم افتراقها عن المرحلة، مثل اقرار الحكم الذاتي بالنسبة للمسألتين الكردية والفلسطينية، فالتشابكات السياسية غدت أساس وقاعدة المسألة مما

يجعلها مستحيلة نظراً لتحرك وعدم استقرار الظرف السياسي.

(2) المسألة المستحيلة لا توضح العلاقة مع (الآخر) لعدم استنادها لقاعدة حقوقية، الأمر الذي يجعلها مشاعاً لتدخلات (من الخارج) فيسهل استغلالها من قبل الآخر، وتصبح في حالة تواتر سياسي خارجي وليس داخلياً وبمعنى آخر يفقد أصحاب المسألة الحق في البت بها، لأنها مفتاح للمشاكل العالقة في المنطقة. فانفجار المسألة الكردية عقب حرب الخليج، وارتفاع وتيرة التوجه نحو المسألة الفلسطينية أيضاً بعد حرب الخليج، يدلان بشكل واضح على عمق تدخل السياسة الدولية بالمسألتين في آن واحد، رغم أن التدويل في هذه المسائل لا يفيد. ونحن نملك أرثاً تاريخياً محبطاً من سياسة التدويل، فعصبة الأمم مثلاً عندما تدخلت في المسألتين في العشرينات سببت مزيداً من التدهور والضياع في حقوقنا القومية.

(3) المسألة المستحيلة تفرز حلولاً دبلوماسية لا علاقة لها بالواقع، فضياع القاعدة الحقوقية يجعل من كافة المبادرات والحلول شأناً متعلقاً (بالآخر)، وليس بأصحاب المسألة، مما يجعل الحلول صفقات سياسية لا علاقة لها بمصير المجتمع والأمة. لذا فالانفجارات داخل هذه المسائل تتوالى بشكل دوري رغم كافة المبادرات، ونطرح هنا أيضاً المسألتين الكردية والفلسطينية وتاريخهما السياسي، دون تحديد مثال واحد، لأن مسارهما بحد ذاته جملة من المبادرات والحلول التي سقطت تباعاً.

ج - سكونية المسألة المستحيلة:

يمكننا اعتبار مسائلنا القومية من أكثر الأمور حيوية، لأنها ترسم في الواقع أفق الارتقاء المستقبلي لامتنا، فهي تارة تتعلق بوجودنا، وأخرى برسم جغرافية أمتنا، وفي النهاية تأخذ هذه المسائل ضمن قضيتنا القومية الكلية حيزاً خطيراً وهاماً تلعب فيه عوامل

الفكر القومي والارتقاء الاجتماعي. وبالمقابل يأتي تمظهر هذه المسائل بأشكال مجزوءة اصطلحنا على تسميتها «المسائل المستحيلة»، وبالقدر الذي تتضمنه هذه المسائل من حيوية، تأتي تمظهراتها سكونية إلى أبعد الحدود، خصوصاً إذا ما قارناها بما يجري على الساحة الدولية. فسكونية المسألة المستحيلة نابعة من واقع القرن العشرين وسرعة حركته. ولنعقد مقارنة بسيطة بين التغيرات الدولية التي كانت تعبيراً عن الخروج من مأزق المستحيل، وتغيرات مسائلنا التي غدت انعكاساً للسياسة الدولية:

أولاً - من عام 1900 حتى عام 1919: ففي هذه الحقبة تجاوز صراع الارادات الدولية مرحلة رسم وتحديد القوميات والمصالح إلى مفهوم أكثر إيضاحاً. فالآخر، أو ما اصطلح على تسميته (الغرب) كان يحاول وضع استراتيجية تشكيل المحاور، بحيث تصبح دول العالم القديم جزءاً من هذه المحاور. وتم زج الفلسفات المتنوعة والتقنيات الحديثة في صلب تأكيد هذه الاستراتيجية بحيث خاض العالم الحرب العالمية الاولى التي عبرت عن فشل في الاستراتيجية الدولية المتبعة. وقد تشكلت في هذه المرحلة نواة الفلسفة السياسية التي ستظهر واضحة في الخمسينات، ببروز المحاور الدولية بشكل فعَّال صبغ الخارطة الدولية بصباغها. لكن المهم هنا أن ما اصطلح على تسميته الوعي القومي في أمتنا كان يشق طريقه خالقاً المسائل التي تعاني منها الآن، مستغلاً فترة التغيير مع سقوط الامبراطورية العثمانية. إلا أنه جعل هذه المسائل مستحيلة منذ البداية عبر ربطها بالتغيير الدولي ومعالجتها على أطر سياسية، فمنذ بداية هذا القرن نشأت المسألة الفلسطينية منطلقة من أساس عدم جواز خلق خلل سكاني في فلسطين عبر الهجرة اليهودية بدلاً من انطلاقها من قاعدة الحق القومي لنا فيها، وعدم جواز تقرير مصيرها حتى من قبل السلطان العثماني. ولنذكر جيداً هنا أن المؤتمر العربي كان يرى أن االحركة الصهيونية يمكن كسبها لصالح الدولة العثمانية بدلاً من كونها في يد «الغرب».

وبالنسبة للمسألة الكردية كان الأمر مشابهاً عندما انطلقت في رسم حركتها من قاعدة الاضطهاد ووضع مطالب سياسية تتلخص بحق تقرير المصير والحكم الذاتي، معتمدة على وعود بريطانية. وهذا ما حصل للمسألة العربية عندما اعتمد الشريف حسين على القاعدة ذاتها. وبالاجمال فإن جملة المسائل هنا كانت انعكاساً للسياسة الدولية فهي لم تنطلق من أمر (ذاتي) محض إنما بتشكيلات معتمدة على الوضع والدعم الخارجي.

ثانياً ـ من عام 1919 وحتى عام 1945: أدى انفجار المحاور لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وساهمت استراتيجية الامبراطوريات التقليدية (بريطانيا وفرنسا) في التسريع بوقوع الحرب. وهنا كان لا بد للدول الناشئة من لعب دور أكبر (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة). وبدأت بالفعل استراتيجية الفرز إذا صح التعبير. فالعالم كان يصـاغ على أساس الاستقطاب الدولي، وكان التطور التقني سبباً في زيادة الفرز فظهور السلاح الذرى أنهى المرحلة بشكل سريع ورسم المرحلة اللاحقة بشكل سريع أيضاً. والمعبر الحقيقي عن هذه المرحلة مؤتمر يالطا الذي حكم فيه المنتصرون في الحرب على كافة مسائلنا (بالاستحالة)، ما دامت على الوتيرة نفسها. وهذا الحكم غير المباشر قابله استمرار بتكريس الدولة الاقليمية والوقوف عند مرحلة المطلبية السياسية. وحتى قيام جمهورية كردستان في مهاباد لم يكن سوى انعاش للمطلبية السياسية لأنها استغلت وضع نهاية الحرب، لكنها اعتمدت على المفاوضات مع الشاه الايراني لتحقيق الحكم الذاتي، فالانتفاضة نشأت من تعنت الشاه، والجمهورية قامت نتيجة سقوط المطلبية السياسية.

ثالثاً ـ من عام 1945 وحتى 1985: إن تشكل المحاور الدولية وسياسية الإستقطاب وامتلاك امكانيات التدمير النووي، كل هذه الأمور شكلت استراتيجية الردع النووي، أو توازن الرعب. ونحن في هذه المرحلة شهدنا تحقيق المصالح الدولية عبر الصراعات الاقليمية. والردع النووي بحد ذاته

هو استراتيجية غير مباشرة لتحقيق الأمن للدول العظمى. وهذه المرحلة الطويلة عبرت عن فلسفة سياسية متطورة رغم طابع السلاح النووي الوحشي لأنها ضمنت حواراً دولياً دائماً، وظهور مؤسسات دولية كبيرة ترعى هذه الحوارات ثم تحجيم الاقتتال إلى أدنى مستوى، أي الصراع الاقليمي. ضمن هذا التغيير الهائل في أشكال السياسة العالمية بقيت مسائلنا ضمن الحيز نفسه. فهناك المطالبة بالحكم الذاتي للأكراد وتطبيق القرارات الدولية بشأن فلسطين وغيرها من الأمور التي لم تتحول نظرتنا إليها إلى الشكل القومي الثابت بدلاً من المطلبية السياسية. والحروب التي قامت بين الكيان الصهيوني والدول الاقليمية، السورية والعربية، لم تغير من حقيقة النظرة إلى هذه المسائل. كما أن عنف الانتفاضات التي خاضها شعبنا في «كردستان سورية» لم توصله إلا في عام 1970[2] إلى صيغة حكم ذاتي انهار مباشرة بعد تغير الظرف السياسي.

رابعاً ـ من عام 1985 وحتى 1991: لم يكن السلام فقط هو المحدد لتغيير الاستراتيجية الدولية، إنما البعد الاقتصادي. فالردع النـووي المكلف، والذي كان يؤخر كثيراً من خطط التنمية للاتحاد السوفياتي، إضافة لتحديد الميزانية الأمريكية، والبعد الاجتماعي المحدد في التغيرات التي طرأت على شعوب الاتحاد السوفياتي، هي التي دعت قادة الدول العظمى الى حلول جديدة. فالرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان طرح مبادرة الدفاع الاستراتيجي، أو حرب النجوم، وحاول منحها بعداً أخلاقياً.

2 ـ إن اتفاق الحادي عشر من آذار لعام 1970 هو بداية طرح الحكم الذاتي بشكل فعلي، وقد تم هذا الاتفاق بين الحكومة في العراق وقيادة الحركة القومية الكردية. ومن أهم ما نص عليه الاتفاق في بنوده الخمسة عشر دخول خمسة وزراء أكراد في الحكومة المركزية، إصدار عفو عام عن الأكراد، تخصيص معاشات ورواتب تقاعدية لعوائل الشهداء من المقاتلين الأكراد وإعادة المفصولين من وظائفهم الى عملهم، وحصول الحزب الديموقراطي الكردستاني على حق في العمل العلني. وتعثر تطبيق هذا الاتفاق بشكل مستمر، وانهار نهائياً في عام 1975.

لكن واقع الأمر، وتحرك الدوائر السياسية الأمريكية لم يكن يحصل سوى بمضمون واحد هو الخروج من جمود استراتيجية الردع النووي، وكسب التفوق دون الدخول في أساليب تقليدية. وفي المقابل أخذت سياسة الاتحاد السوفياتي نتيجة المأزق الداخلي شكلاً أكثر واقعية بانتهاج تغيرات اقتصادية داخلية وخارجية والتعبير عن رغبة تغير الردع النووي ليصبح الوفاق الدولي عنواناً للمرحلة. وإذا كنا لسنا بصدد تقييم هذه الاستراتيجية، إلا أننا نضعها كمثال واضح لما آلت إليه التوازنات الدولية، وكيف تغيرت أساليب العمل السياسي. وبالمقابل لم يتغير الطرح ولا التوجه بالنسبة لمسائلنا القومية، فالشأن الكردي بعد حرب الخليج لم يحمل أي جديد، فضاعت المعاناة، والتضحيات التي بذلت، وطرح من جديد منطق الحكم الذاتي. وينطبق الأمر على المسألة الفلسطينية التي عادت إلى العقد السادس والسابع عندما أصبح المؤتمر الدولي هو أفق الحل. فالتغيرات الدولية خلال قرن كامل لم تحمل أي جديد على صعيد العمل القومي.

وتبدو سكونية المسألة المستحيلة نابعة من تركيبتها أكثر من كونها مرتبطة بالسياسة الدولية. فكل الأحداث كانت تندرج ضمن الأفق الضيق الذي يحكم مسار المسألة المستحيلة، والتخلص من حالة الركود لم يعد أمراً مرتبطاً بمساحة الحرية التي تمنحها الظروف. إنما بالقاعدة التي تحكم المسألة، وآليتها الداخلية، فهي تابعة لجملة سكونية إذا صح التعبير، قطبها الأول طبيعة الدولة الاقليمية وتراكماتها السياسية، وقطبها الثاني نظام سلطوي يحكم تركيبة المجتمع بشكل عام. وما بين هذين القطبين تتداخل كافة الأزمات الأخرى المتعلقة بالسياسة الدولية، أو بتشعب المسائل القومية، أو حتى بحالة الضياع والتشتت القوميين. وإذا لم تخرج هذه المسألة من إطار الجملة السكونية فستبقى في حالة ركود مستمر.

ثانياً ـ المسألة المستحيلة ودوّامة الحلول:

من الطبيعي جداً خروج المبادرات السياسية للمسألة المستحيلة،

لأنها في حقيقتها تعبر عن مأزق سياسي بالدرجة الأولى . فالمجتمع السوري بشكل عام يجابه حالات لا طبيعية تتحكم به ، والإيديلوجيات كانت تحاول التصدي للشذوذ المتحكم بمسار سورية . لكن النظرة الأولى والاستبدادية التي سيطرت على سورية جعلت معظم الإيديلوجيات تجابه المسألة المستحيلة بحلول سياسية ، لا تمثل في الواقع سوى مخرج للإيديلوجية أو للنظام الحاكم، أو حتى للقيادات السياسية التي تعنيها المسألة مباشرة. فنحن عندما نستعرض الحلول والمبادرات فلكي نسقطها على فحوى المسألة المستحيلة وتوصيفاتها . ونحدد هنا المسألة الكردية ، ليس بوصفها مسألة مستحيلة ، إنما الرؤية التي حكمتها جعلتها في حالة لا مخرج منها ، وبالتالي فكل الحلول الناتجة عن هذه الحالة هي حلول سياسية لمأزق سياسي غير قابل للحل .

أ ـ الحكم الذاتي والمخرج المستحيل :

إن الحكم الذاتي في البداية هو شكل متصالح مع الوضع القائم أو الراهن، أي مع الدولة الاقليمية وما تفرزه من تشكيلات سياسية ـ اجتماعية مريضة . وهو من ناحية أخرى يمثل أنصاف حلول لمسائل مهمة لا تعني فئة اجتماعية معينة ، إنما حياة الأمة بأسرها . ولكننا معنيون هنا بإيضاح استحالة الحل للمسألة الكردية عبر مختلف صيغ الحكم الذاتي . وبغض النظر عن التجربة التاريخية لهذا الحل ، فهو الآن محور الحياة السياسية لكافة المهتمين بالشأن الكردي رغم أنه مطلب يعود الى بداية القرن الحالي .

1 ـ مخالفة الحكم الذاتي للواقع الاجتماعي وبمعنى آخر فهو لا ينسجم مع الوضع القائم في «كردستان سورية» لأنه يتبع أشكال التجزئة «للأكراد» ما بين العراق وتركيا وإيران والشام . وبهذا الشكل فصيغة الحكم الذاتي تكرس تفرقة للأكراد أنفسهم دون أن يستطيع الباقون مسايرة هذه الوضعية المستحدثة ، مما يجعل مؤسسة الحكم الذاتي تسير باتجاه

بينما يسير المجتمع باتجاه آخر، خصوصاً في باقي أرجاء «كردستان». ويخالف الحكم الذاتي المطروح واقع «الأكراد» عندما يطبق في العراق بينما أكثر من نصف «الأكراد» موجودون تحت الاحتلال التركي. ولا تشكل هذه الحالة بادرة سياسية يمكن التعويل عليها مستقبلاً لتطبيق هذا الشكل في تركيا وإيران، نظراً لاختلاف الظرف الموضوعي لـ «الأكراد» والدول التابعين لها. وحتى في حال نشوء حكم ذاتي في هذه الدول فإنه سيرى الافتراق لارتباط مؤسساته بالسلطة الأساسية التابعة لها.

إن طرح الحكم الذاتي غالباً ما يأخذ طابعاً براقاً نظراً للمعاناة الكردية ولظروف نضالها الطويل، فينظر لجانب واحد فقط هو ما يمكن أن يوفره هذا الأسلوب من استقرار على المستوى التكتيكي، فيمكن تنشئة أجيال جديدة، وإقامة مؤسسات مختلفة. لكن المدى الطويل لهذا الشكل يعاكس فكرة وحدة الحياة عند الأكراد أنفسهم، وفي الأمة السورية بشكل عام، فمخالفته الاجتماعية للواقع تنبع من اصطناع رابطة سياسية لا تقوم على واقع اجتماعي، تماماً كما نشأت الدولة الاقليمية. فهو في النهاية لا يملك أساساً حقيقياً وينتهي مع انتهاء الشكل السياسي الذي نشأ في ظله. وربما تكون تجربة الحكم الذاتي في العراق مثالاً واضحاً لانهيار هذا الطرح وتمزقه عند أدنى اهتزاز.

2 ـ تناقض الحكم الذاتي مع الجغرافية السياسية للمنطقة ككل: فالوضع الكردي، إذا صح التعبير، ما هو إلا نتيجة لجغرافية سياسية تشكلت وفق نصوص معاهدة سايكس ـ بيكو، وعدلت في لوزان. لكن هذه الجغرافية امتلكت شرعية دولية وواقعية في آن. وصيغة الحكم الذاتي تعاكس هذه الخارطة من جهة إعطاء خط جغرافي عريض حرية الحركة بما يلغي الحد الجغرافي ـ السياسي الموجود حالياً. فالوضع الحالي يستفيد من التواجد الكردي المتشكل ضمن الدول الاقليمية. وأي صفة جديدة لهذا التواجد يجب أن تغير من الواقع، أو تهزه على أقل

تقدير ويبقى السؤال أيهما الأقوى الواقع أو الاستحداثات السياسية التي يمكن أن تطبق على الأكراد. . .

لا شك أن الاستحداثات ما تزال مرتبطة ببقعة واحدة وضعيفة الى حد ما وهي العراق. بينما الواقع مرتبط بجملة دول اقليمية، مما يرجح ثبات الواقع على الاستحداثات السياسية التي يجب أن تغير لتنجح، مما يجعل مسألة الحكم الذاتي أمراً لا يتعلق بشكليات مؤسسات وحقوق إدارية ومدنية، إنما بحالة أكبر وهي تغيير الوضع الراهن الذي يعتبر أهم من الحكم الذاتي نفسه. وفي حال تغيير الواقع فلن يكون مكان لموضوع مجزوء مثل الحكم الذاتي، إنما سينتقل الحديث لأمور أعلى وأكثر دقة. فالحكم الذاتي أضعف من مواجهة حالة تاريخية طويلة تحتاج لنضال أعمق وأدق وأكثر مصيرية. وبالإجمال فإن مخالفة الجغرافية السياسية تخرج حل الحكم الذاتي عن كونه مرحلة نحو تقرير المصير واستعادة الحقوق.

3 ـ الحكم الذاتي يعاكس الديموغرافيا في أبسط أشكالها الحالية. فالتواجد الكردي لم يعد محصوراً في تحديدات صارمة، وهو يمتد بشكل طبيعي. والحكم الذاتي يأتي ليخالف الحركة السكانية الطبيعية فيغدو الأمر أكثر تعقيداً، بحيث يصبح «الأكراد» خارج نطاقه حالة شاذة، بينما هم شكل طبيعي. وفي الواقع لا يمكن حصر الشأن الديموغرافي بحدود الحكم الذاتي المطروح حالياً ما لم ينظر في المسألة الكردية بكليتها، لأنه يتبع حتماً بقية «الأكراد» في أرجاء سورية، وربما يحد من نشاطهم الاجتماعي ـ الاقتصادي. وبالنسبة للأكراد أنفسهم يشكل فاتحة تمزق داخلي نظراً لتعدد الولاءات في مناطق الحكم الذاتي وخارجه. وإذا حاولنا إلقاء نظرة ديموغرافية سريعة على الشمال السوري عموماً بما يرافقه من تداخلات وجدنا أن إعطاء حكم ذاتي سيولد مضاعفات سكانية لدى التواجد «غير الكردي». ومهما حاولنا التقليل من أهمية هذا التواجد لكنه في النهاية يدخل ضمن الديموغرافية

الخاصة بالمنطقة، لذا فلا تنبع عدم واقعية أسلوب الحكم الذاتي من الوضع الديموغرافي الكردي فقط، بل من وضع الشمال السوري عموماً.

4 ـ الحكم الذاتي يعاكس الأمن القومي «فكردستان» بشكل عام بوابة العبور التاريخي لسورية. فالسلاجقة والمغول والتتر، وقبلهم كافة الغزوات كانت تعبر الى داخل سورية من هذه المنطقة، مما يستدعي تواجداً منظماً وقوياً فيها. وصيغة الحكم الذاتي تتنافى مع الخطورة الاستراتيجية «لكردستان سورية»، وفي الوقت نفسه فهي تملك الأهمية بالنسبة للدول الاقليمية، كونها تشكل حزامها الاقتصادي ـ العسكري، فصراع المياه والثروات الاقتصادية مؤهل للاحتدام مستقبلاً على هذه البقعة. ولنذكر جيداً الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب الخليج، وأهمية هذه المنطقة بالنسبة لأمن العراق. وإعطاء الحكم الذاتي يسهل خرق هذه المناطق، مما يؤكد أن الدولة الاقليمية التي تطرح الحكم الذاتي تحكم على نفسها بالهلهلة. وهذه المعاكسة للدولة الاقليمية تجعله مستحيلاً دون تغيير واقع الإقليم، ثم يفقد مبرره مع زوال الدولة الاقليمية. وهذه الثنائية المتناقضة والمستحيلة هي النقطة التي وصل لها الحكم الذاتي حالياً.

إن تاريخية الحكم الذاتي غدت تملك إيديولوجية، ارتبطت في البداية مع الاتحاد السوفياتي عقب انتصار عبد الكريم قاسم في العراق وعودة الملا مصطفى البرزاني من موسكو. فبعد أن كانت حالة مطلبية في بداية هذا القرن استطاع صراع الإرادات وضع أطر لها، ثم أخذت تتشكل منها آلية سياسية تعتمد على مبدأ مصالحة الواقع، وتكريس نهج الدولة الاقليمية. ورغم أن النتيجة السياسية من هذه الآلية ما تزال غير واضحة، بل تكللت بالانتكاس مرات عديدة، لكن صيغة الحكم الذاتي أصبحت شعاراً نضالياً، في وقت يبدو فيه مغالبة الأمر المفعول هي المخرج لكافة مسائلنا القومية.

فالحكم الذاتي كحل يصب في النهاية بنهج «المسألة المستحيلة» بكل ما تحمله من إرثٍ تاريخي دامٍ. وبينا في عدة مواقع من الفصول السابقة كيف يصبح الحكم الذاتي تجزئة لحقوق الأكراد أنفسهم، فهو يقصر حقهم على بقعة واحدة وضيقة جغرافياً، ويحد عملهم بها.

ب ـ الفيدرالية وافتراضاتها السياسية:

ربما لا تكون الفيدرالية شكلاً مطروقاً عبر أجهزة الاعلام، أو حلاً مقبولاً في التشكيلات السياسية، ذلك أن مصالح الفيدرالية تعني وجود فئتين متمايزتين وتملكان الإرادة المشتركة لتكوين الفيدرالية. فهذه الصيغة التي طرحها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في أوائل الستينات مبنية على جملة من الافتراضات غير الموجودة. فليس للأكراد كيان متميز في الوقت الحاضر، كما أن موازنة الإرادات غير متكافئة، وكذلك المصلحة الناشئة عن الإرادتين غير متوفرة. لذا فإن الشكل الفيدرالي (أو الاتحادي) يعتبره البعض مرحلة لاحقة للحكم الذاتي، ولكن بما أن هذا المشروع طرح ويمكن أن يطرح لاحقاً فمن المفيد تبيان بعض الأوجه التي تربطه مع استحقاقات المسألة المستحيلة:

جملة الافتراضات:

لنحاول فهم الفيدرالية على ضوء تجارب بقية الشعوب، رغم الانهيارات التي تشهدها الدول الاتحادية مثل يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي. فهناك في البداية وحدات سياسية مستقلة ومتوازنة، ومن جهة أخرى تتوجب مصلحة هذه الوحدات إيجاد تعاون قوي بينها، قد يصل لدرجة الاتحاد. ومن جهة ثالثة فإن الإرادة الاجتماعية في هذه الوحدات السياسية وصلت للتوافق بحيث تجسد هذا التعاون، فهل يمكن إطلاق هذا الأمر على المسألة الكردية؟... إن الأكراد لا يملكون حالياً وحدة سياسية كاملة، مما يجعل الإرادة السياسية الواحدة مفقودة. أما الطرف الآخر فهو

متعلق بأكثر من وحدة سياسية، فيخضع لتعدد الإرادات وعدم توافقها. وبالمقابل فالوحدات السياسية غير متوازنة لأنها تخضع لإطار الدولة الاقليمية. وفيما يتعلق بالمصلحة فمن المستحيل ضمن الظرف الذاتي والموضوعي الحاضر إيجاد المصلحة المشتركة. ولسنا بحاجة للتدليل على اختلاف المصلحة وتضاربها بين العراق والشام من جهة وتركيا من جهة أخرى. هذا من ناحية آلية التشكيل الفيدرالي، أما بقية أشكال الافتراضات فتبدأ من منطلق التمايز والتنافر القوميين. رغم أننا عبر استعراض مراحل المسألة الكردية، ضمن المنهج القومي الاجتماعي، أوضحنا عدم التمايز، فالافتراضات القومية المختلفة نشأت بمعامل الظرف السياسي البحت، وعلى قاعدة لا علمية متخذة مبادىء الأقلية والأكثرية في العمل القومي، فالافتراض بوجود تمايز قومي يعني أولاً وأخيراً تشكيلات قومية تربطها وحدة اجتماعية ـ اقتصادية يحددها الانتماء للأرض. فالأرض هنا هي التي تفرض قاعدة الدورة الاقتصادية وليس أي اعتبار سياسي أو ايديلوجي. ومن المستغرب أن الفيدرالية هي شكل سياسي يحاول تأسيس دورة اجتماعية ـ اقتصادية أكبر اعتماداً على عامل سياسي، كما هو حاصل في الولايات المتحدة. أما في المسألة الكردية فهو يقفز فوق الاعتبار الاجتماعي ليضع افتراضاً سياسياً متجاوزاً كافة الوقائع الموضوعية.

ولا بد هنا من إيضاح تاريخي بسيط حول الشكل الفيدرالي، فعقب حكم عبد الكريم قاسم احتدمت المسألة الكردية بشكل أدى لاندلاع ثورة 1961/7/11، التي رفعت شعار (الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان). وبعد انقلاب 1963/2/8 عادت الاتصالات بين الحكومة العراقية والعالم العربي وخصوصاً مصر، ومن الطبيعي أن تكون المسألة الكردية المحتدمة بنداً لكافة المباحثات. وهنا كان الطرح المصري نابعاً من شكل العلاقة المصرية مع كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي. ويبدو هذا الطرح متجاوزاً معطيات واقع العراق بشكل خاص والأكراد في أنحاء

سورية عموماً. لأن إسقاط الحل اليوغوسلافي على العراق يفترض ظرفاً موضوعياً شبيهاً بالظرف اليوغوسلافي في ظل البلقنة والاستقطاب الدولي. بينما تخضع العراق لحالة النقيض، فالتشتيت القومي في العراق مطلوب في ظل التحالفات السياسية الدولية، والواقع الاجتماعي المفروض. فليس هناك خوف من البلقنة، أو حالة شبيهة بها، إنما المطلوب تجديد التفجيرات ليسهل التحكم في المنطقة.

ج ـ الانفصال كمخرج نهائي:

تعتبر جملة الحلول المقدمة للمسألة الكردية نقاط ارتكاز نحو تأكيد المطلب الأساسي في قيام دولة كردية، وبمعنى آخر الانفصال عن الدول الاقليمية الناشئة منذ بداية القرن العشرين. فكافة التعابير السياسية مثل حق تقرير المصير، أو تكتيك الحكم الذاتي، هي في النهاية مراحل للتعبير عن المطلب الأساسي في قيام دولة كردستان. وإذا كان تعبير الانفصال فظاً وخطيراً، لكنه يشكل خلاصة كافة التوجهات السياسية للتنظيمات الكردية. ونحن لا نستعمله هنا إلا من زاوية التحديد والوضوح للمطلبية السياسية، ونحن أيضاً لا نستطيع دراسته بمعزل عن كافة الظروف المحيطة به، لأن التوجهات الانفصالية ليست في الضرورة حلًا أخيراً، بل ربما تكون معبراً عن حالة تفكك قصوى في الأمة. وطرح الانفصال يقود لمعرفة ما يجري، وخلق بناء سليم يلغي حالة الانفصالية، ونؤكد من جديد أن الانفصال هو إجراء سياسي بحت لا يعبر بالضرورة عن توجه قومي، فهو يستهدف في النهاية تأسيس كيان سياسي مشابه للدولة الاقليمية، فيتجاوز الاعتبار القومي حالة الوعي الاجتماعي. ولإيضاح الجانب السياسي من الظواهر الانفصالية وافتراقها عن الحالة القومية يمكننا الانطلاق من سؤال منهجي أول: هل التشكيل المؤسساتي للدولة وبالشكل المطلق، هو دولة قومية... وبمعنى أدق ما هو معيار الدولة القومية وانفصالها عن الدولة الاقليمية...

الدولة القومية خلاصة الوعي القومي:

الدولة القومية حالة من الارتقاء العام في المجتمع، ينجم عنه تعبير سياسي جامع يؤدي لظهور دولة الأمة، فهي مرحلة عامة خاضتها كافة القوميات الى أن وصلت المرتبة من الوجدان القومي التي أصبح فيها ولاء المجتمع موحداً باتجاه القوم، فهي تعني:

1 ـ انتهاء الولاءات الفرعية: فلا يعود هناك ضمن التركيب الاجتماعي ولاء عشائري أو ديني أو مذهبي، إنما يتوحد الولاء نحو الدولة القومية المعبرة عن الأمة. وهذه الحالة تتطلب شكلاً اجتماعياً راقياً يتضح فيه المجتمع ويتمايز عن القبيلة والعشيرة بالدرجة الأولى، وعن الولاء الديني بالدرجة الثانية، ويتحدد فيه الانتماء بغض النظر عن كافة الروابط الدموية والعرقية.

2 ـ بروز الوعي الاجتماعي بشكل علمي، فيتحدد بالتالي ماهية الأمة، وتراثها الثقافي والمادي، وتلتغي كافة التحديدات الاستبدادية. عندها لا تخضع الأمة للعرق أو للغة إنما لقاعدة واضحة في وحدة الحياة، تحدد جغرافيا واضحة وديموغرافيا حقيقية، فيكون بذلك معنى الأمة مشتملاً على خلاصة التركيب السكاني التاريخي الذي كون الأمة بتراثها النفسي واستقلالها الفلسفي، والمكان الجغرافي الذي مارست فيه الأمة نشاطها وحققت ارتقاءها وأمن لها وجودها هو الوطن، دون أن يخضع لقواعد تعسفية استبدادية إو مطلقة.

3 ـ ديموقراطية كافة الأشكال السياسية، وبغض النظر عن تحديد آلية الديمقراطية، لأنه في البداية يجب أن توجد الديموقراطية المعبرة عن المجتمع بشكل عام، وكمجتمع واحد بالدرجة الأولى، دون وجود تمييزات طائفية أو عرقية، ثم يمكن أن تنشأ الآلية الأنسب للمجتمع. ومن ناحية أخرى فالديموقراطية تعني وعياً اجتماعياً وولاءاً قومياً بغض

النظر عن أي افتراقات جزئية أخرى.

ويمكننا بالتحديد العلمي، وبالأمثلة الواقعية تطبيق هذا الأمر على كافة الدول القومية بما فيها الولايات المتحدة التي نشأت من عدة قوميات، ولكن تم تحديدها كقومية بناءً على دورة الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية، بحيث أصبح ولاء كافة مواطنيها، بغض النظر عن أصلهم، للأمة الأمريكية. والمثال المعاكس هو يوغوسلافيا الذي يوضح كيف أدى الشكل السياسي الضاغط نحو إنشاء الاتحاد اليوغوسلافي لتمزيقه داخلياً. وبالمقابل فإن الأمة الانكليزية توضح أمراً آخر هو حالة التمزيق الذي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود ولاء ديني أو عرقي (حالة إيرلندا)، وكيف يتولد هذا الأمر من الممارسات السياسية وليس بعامل قومي.

فالمعيار الأساسي للدولة القومية هو الوجدان القومي الذي تنعدم عنده كافة الولاءات لتصبح ولاءً واحداً، وينتهي فيها التشبث بالعرق واللغة والدين كجامع قومي، ويغدو الاشتراك في الإرادة والمصلحة أساساً في بلورة ماهية الأمة. وهذا المعيار مختلف تماماً عن كافة حالات الانفصال التي شهدها القرن العشرين، ليس في سورية وحدها، إنما في أرجاء كثيرة من العالم. فالانفصالات في افريقية هي انفصالات قبائل وعشائر والتمايزات الانفصالية في آسية هي في الواقع أشكال سياسية فرضتها الظروف الدولية، مثل انفصال الكوريتين. والتمايز في سورية هو نتيجة حالة سايكس ـ بيكو والاتفاقات الدولية اللاحقة لها، وبمعنى آخر فإن الحالات الانفصالية كانت في الغالب تعبر عن حالات سياسية لا غير، دون الوصول الى لب المسألة القومية. والانفصال المطروح على الصعيد الكردي هو حالة مشابهة مع زيادة في التأكيد على الظرف السياسي المحيط بالأكراد كسوريين واقعين تحت ظل أربع دول. ولن ندخل في عقد مقارنة بين معيار الدولة القومية والتشكيلات الاجتماعية الموجودة في (كردستان سورية).

الانفصال كحالة سياسية:

من المفيد هنا الدخول في إضاءة بسيطة حول الوضع السياسي ـ الاستراتيجي لـ «كردستان سورية» في حال انفصالها، لنوضح بعض الجوانب الخطيرة لمسألة الدولة الاقليمية. فبالتحليل التاريخي، والذي عرضناه، في الفصل الثاني من هذا الكتاب، نلحظ أن الإمارات التي أطلق عليها اسم «إمارات كردية» كانت تملك صفة استراتيجية هامة تتلخص بناحيتين: خط دفاع متقدم لسورية عموماً، والناحية الثانية تطورها باتجاه الجنوب بحيث كانت تأخذ صفة أكثر أهمية كلما امتدت جنوباً باتجاه العمق السوري. هاتان الناحيتان هما صفة استراتيجية لسورية بشكل عام ميزت جغرافيتها عن باقي الجغرافية المحيطة بها. وفي الوقت الحاضر فإن الدولة الكردية في حال نشوئها، ستكون في منطقة «معبر الغزوات» أي الخط الاستراتيجي الهام الذي كان منفذاً لأمتنا. وهذه الدولة تملك جغرافية جبلية لا تساعدها على وضع تشكل حضري مشابه للعمق السوري، وبالتالي فانفصالها لن يكون خطراً على سورية وعمقها فحسب بل سيكون خطراً عليها بالدرجة الأولى. ونحن هنا لا نضع الاحتلال العسكري كشأن هام إنما التوزع الديموغرافي فيها هو الشكل الأخطر عليها. ومن جهة أخرى تعتبر هذه الدولة المفترضة هدفاً لحرب المياه والثروات الطبيعية، وفي الوقت نفسه فإن المياه التي تحويها لا تستفيد هي منها بل العمق السوري. فطبيعتها بحاجة لإخراج المياه وليس تخزينها نظراً لجغرافيتها كمنطقة جبال وتلال وهضاب. وعلى العموم فتشكلها الجغرافي ـ السكاني يضعها ضمن دورة الحياة في موقع استراتيجي بالنسبة لها ولباقي المناطق السورية.

إن هذه الملاحظة البسيطة ستكون الأساس في بناء التوجه القومي السليم، والذي سنعالجه في الفصل القادم، لكننا نوردها هنا بشكل مبدئي لنربطها بحالة الانفصال التي يمكن أن تنشأ نتيجة ظروف سياسية معينة. كما نشدد على ناحية أخرى هي أن الحكم الذاتي والشكل الفيدرالي الانفصالي

حالات مطروحة ليس على مستوى المسألة الكردية إنما على صعيد كافة المسائل القومية، سواء تعلق الأمر بالمسألة اللبنانية أو من ناحية الشأن الفلسطيني. وفي مراحل سابقة مست هذه التوجيهات تشكيلات الأردن والعراق والشام ولبنان فكان ظهور الدولة الاقليمية بكل ما يحمله من أخطاء تاريخية جعلت كافة مسائلنا ضمن توصيفات المسألة المستحيلة.

الفصل الخامس:
استراتيجية الحل القومي

انصبت كافة الأبحاث التي تطرقت الى الشأن القومي، أو القضية القومية، الى توصيف حالة معينة. وهي في الغالب قامت من وضعية المسألة المستحيلة، فحاولت عبر التحليل والتوصيف خلق آفاق لرؤية مستقلة لمسائلنا القومية، لكنها اعتمدت على ما هو قائم، وتأسست بناءً على المنهج المجتزأ الذي ظهرت فيه المسألة المستحيلة منذ بداية هذا القرن، فأغفلت بالتالي المنهج الذي يضبط القضية القومية كقضية قائمة بذاتها ومستقلة كل الاستقلال عن أي قضية أخرى.

وبالنسبة للمسألة الكردية، تبدو معظم الأبحاث معتمدة على نقطة مطلقة هي: الأكراد وما عليهم، أي أنها تفترض مسبقاً افتراق الأكراد عن الوضع العام للأمة والانتماء لجغرافيتها. وتبدو هذه النقطة هي النتيجة الحتمية لحالة عدم الوضوح القومي والاعتماد على السياسة في التحديدات القومية. لذا فإن المنهج القومي هو أساس كافة التصويبات التي يمكن أن تصحح مسار المسألة الكردية، وتدفعها نحو حالتها الطبيعية.

إننا في محاولة إيضاح استراتيجية الحل القومي للمسألة الكردية نجد أنفسنا أمام كم من المعالجات التي خلفت قاموساً سياسياً ضبابياً لأبعد الحدود. فلا يكفي ما قدمناه من تحديدات منهجية، إنما نواجه ارثاً تاريخياً من تضارب المصطلحات، وبالتالي فرفض المصطلح يجب أن يكون واضحاً في تحديد استراتيجيتنا. ومن الممكن ملاحظة أزمة أخرى مرافقة هي أزمة الديموغرافية، فهي المفتاح الأساسي لإيضاح الحل القومي من كافة جوانبه وتميزه عن باقي الحلول السياسية.

أزمة المصطلح:

انطلقنا في بحثنا هذا من تسمية الشأن الكردي بالمسألة وليس القضية. وهذه البداية هي الأساس الذي سنواجه به بقية المصطلحات، لأنها في النهاية تعبر عن مجمل منهجنا في تحديد المصطلحات. وهنا فإننا نلغي المترادفات في القاموس القومي، لأنها تعاكس حالة الوضوح والتحديد. فالمصطلح لا يحتمل أكثر من معنى واحد في القضية القومية، لأن وجود احتمال آخر يعني بلبلة في المعنى وخروجاً عن المقصود. فاللغة أغنى من المترادفات في الشؤون الخطيرة التي تعني الوجود أو اللاوجود أي في القضية القومية.

أ ـ القضية القومية: هي قضية كلية وشمولية تتعلق بحياة الأمة كلها وهي بالتالي مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية أخرى. وتفترق القضية القومية عن «المسألة القومية» في كون الأخيرة ناتجة عن الأولى ومتشعبة عنها، فالمسائل القومية، مثل المسألة اللبنانية والكردية والفلسطينية، ناتجة عن غياب القضية القومية، أي عن ضياع الانتماء. وهي تنشأ من التداخلات السياسية بالقضية القومية، فالمسألة الكردية داخلها الشأن السياسي، الداخلي والخارجي فنشأت من ضياع الهوية والحقوق القومية لمجمل الأمة السورية.

ب ـ النهضة القومية: تتبع القضية القومية، فهي يجب أن تخدم كليتها وشموليتها واستقلالها وما لم تحقق هذه الشروط فلا يمكن أن تكون نهضة قومية، إنما هي حالة مجتزأة تأخذ طابع المطلبية. لذا لا يمكن تسمية ما جرى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حالة نهضة قومية، لأنها لم تعبر عن وعي قومي واضح وصريح، إنما حالات ناشئة من ظروف الاضطهاد فقط. فالنهضة القومية هي الظاهرة التي تشكل تطوراً في الوجدان القومي بحيث تعي الأمة ذاتها وحقيقتها ومقومات استمرارها. ومن الطبيعي أن ينطلق هذا الأمر من أشكال

علمية تفهم الاجتماع البشري وآلية وجوده وارتقائه.

ج ـ الأمة والوطن هما أساس القضية القومية، فلا تنشأ قضية قومية دون أمة واضحة المعالم ووطناً تعيش فيه هذه الأمة. وتنشأ الأمة من تحديد علمي واضح يعتمد أساس وحدة الحياة أي التفاعل ما بين الأمة والوطن وما بين عناصر الأمة نفسها. فالأمة هنا وحدة حياة تنشأ عنها وحدة في المصلحة والإرادة، والوطن هو مجال حياة الأمة، والقاعدة المادية التي تتأسس عليها وحدة الحياة بدورتها الاجتماعية الاقتصادية. أي أنه بيئة متكاملة تؤمن تفاعلاً اجتماعياً مع الأرض لسد حاجة الأمة، وبتعبير أدق وأوضح «فالبيئة المحددة هي البوتقة التي تصهر حياة الجماعات وتمزجها مزجاً يكسبها شخصية خاصة»[1]، وهو ما ينطبق على الأمة السورية في وطنها السوري.

د ـ المتحد الاجتماعي: «فالمتحد الاجتماعي ليس مجرد أوصاف أو مصالح، بل هو أمر واقع. هو جماعة من الناس تحيا حياة مشتركة في بقعة معينة ذات حدود، . . . والقطر الذي هو متحد الأمة أو المتحد القومي هو أكمل وأوفى متحد»[2]. فعندما نتحدث عن سورية لا نقصد سورية البيزنطية، والتي جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو لترسم حدوداً لها إنما سورية بمتحدها الأتم خارج أي إطار للدولة الاقليمية.

هـ ـ الحدود هي الجغرافية التي تشير الى إطار الدورة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وتحدد مجال فعلها الأساسي، والحدود ضمنت تفاعل الخليط البشري داخل الوطن حتى اكتملت شخصيته، فهي ضرورية لبناء شخصية الأمة وتمايز بنيانها النفسي. وحيوية الأمة هي التي تضمن صيانة الحدود، ونقصان حيويتها هو الذي يجعلها تتقلص الى داخل الحدود.

1 ـ أنطون سعادة، نشوء الأمم، ص 238، دار طلاس دمشق 1986.

2 ـ المرجع السابق ص 225.

و ـ الدولة هي المظهر الثقافي الحقوقي للأمة، فهي تجسد عبر مؤسساتها مصالح الأمة بكافة تعقيداتها، أي انها النظام والهيئة الممثلين لإرادة الأمة. والدولة القومية بناءً على هذا التعريف لا تجبل الأقوام إنما إرادة المتحد هي التي تحدد سلطة الدولة وجغرافية هذه السلطة.

ز ـ أما الأقليات والاثنيات، فهي تظهيرات معاصرة نشأت عبر عصور الانحطاط في سورية، أي أنها تنشأ في دراسة التركيب الاثنولوجي لسورية بمزيجها السكاني، فهي ليست شؤوناً قومية إنما نتيجة تعطيل التفاعل بين عناصر الأمة. وفي النهاية ولذلك فإن التعبير التفاضلي الأقلية والأكثرية تعبير خارج على نظام المصطلحات القومية ومعانيها، فالحالة القومية، مهما كانت، تناقض النظرة لموضوع أقلية وأكثرية.

وضمن التحديدات السابقة فإن مصطلحنا سيكون واضح المعالم عند الحديث عن الحل القومي للمسألة الكردية، دون أن ينشأ التباس بالمقصود من المصطلح. فأزمة المصطلح، ليست أمراً مطلقاً ومنفصلاً عن واقع الأمة، إنما يخضع لصوابية المنهج من جهة، وللوضوح في توجه الأمة، لذا فهو مظهر ثقافي. وبقدر تحديد ووضوح المصطلح في ثقافة الأمة، تكون القومية واضحة والوعي الاجتماعي متبلوراً.

أزمة الديموغرافيا:

لا بد من إيضاح بسيط حول أزمة الديموغرافيا، فهي في البداية ناتجة عن ضياع القضية القومية، فلم يعد هناك محدداً للهوية والانتماء. ولعبت الإرادات الخارجية في عملية الفرز الديموغرافي، فعندما يتجمع بعض العناصر نتيجة ضياع الانتماء في بقعة معينة تأتي التحديدات لتعطي توصيفاً لتواجدهم. فهناك كردستان وجبل لبنان ومواقع الشركس والأرمن وغيرهم، وهذه التحديدات بأسبابها التاريخية خلقت عزلة ما بين مناطق الوطن. ولم تكن هذه العزلة إلا حالة من خلق الأمان المصطنع وسط ضياع الانتماء

الحقيقي، فأصبح الارتكاس باتجاه القبيلة والعشيرة والطائفة والاثنية. ومن الطبيعي أن يخلق هذا الارتكاس حالة اضطراب دائمة، ثم يكرس واقعاً من تجمع الأقليات. ونحن اليوم نواجه هذه الحالة بشكل مباشر عبر تقسيمات في كافة أنحاء سورية وليست محصورة بالأكراد.

وفي ظل هذا الواقع الشاذ، تقطيع جغرافية الوطن الواحد، الى (جغرافيات) على قياس الحالة التجزيئية، في محاولة لعرقلة تفاعل المجتمع الواحد في الأمة الواحدة، لـم يكن خارج هذا الواقع (أكثرية) ومحكوم به (أقلية) بل ان الجميع تعاطى مع الجغرافية بشكل متماثل. فالبعض احتمى بالجبال، والآخرون بالمدن، وآثـر البعض استيطان الساحل. ورغم تعدد المسميات فلا نستطيع إيجاد جامع قومي محدد لهذه التمظهرات. فليس هناك وحدة حياة دون الاعتماد على باقي المناطق السورية. وحتى جغرافية المدن وتواجد السكان فيها حكمتها القاعدة نفسها من التقوقع، مما يعطي «خريطة أقليات» أكبر بكثير مما رسمته الإرادات الأجنبية. والحل القومي ينطلق من علة المرض نفسه، أي يحاول إعادة التفاعل داخل الأمة عبر توضيح ماهية الأمة وإبراز الوجدان القومي داخل العناصر المكونة لها. ثم يأتي الأمر الحقوقي ليثبت توازناً في الحقوق والواجبات يزيل كافة أشكال اللبس ويعطي زخماً للأمة من خلال الاستفادة من كافة الامكانيات المتوفرة فيها.

أولاً ـ قواعد الحل القومي:

هناك استحقاق أساسي في حاضرنا، فالقضية القومية لا تحتمل أي قاعدة مطلبية، بل تبدأ من الوجود أو اللاوجود. فدون وجود الجامع القومي نصبح قطعاناً بشرية، تتحكم فينا النزوات المريضة والإرادات الخارجية. وهذا ما حصل خلال قرون طويلة من ضياع الهوية القومية. وإذا كنا خلال القرن العشرين عانينا الكثير كأمة، فلأن مسار الوعي القومي أخطأ المنهج المحدد لما هو قومي أو سياسي. فظهرت خارطة جديدة خلال بداية القرن

أعادت فرز أمتنا من جديد، وكان لا بد من عمل شاق ومضنٍ حتى تتم إعادة التحديدات التي يمكن أن تخلص ما هو قومي من التداخلات السياسية. ورغم ذلك فما زالت السياسة تحكم قضيتنا، مما يدل على أن التحديدات العلمية لا تكفي وحدها بل لا بد من حالة تغيير اجتماعي شامل، وعبر مؤسسة شمولية تهتم بكافة مسائلنا القومية وتعني كل أبناء الأمة. وقواعد الحل القومي لا تصبح شيئاً مجدياً دون المؤسسة الجامعة التي تضمن استمرار العمل وتصونه من رغبات الأشخاص. وهذا الأمر وضحه أنطون سعادة عندما اعتبر أن أعظم أمر قام به بعد تأسيس القضية القومية هو إنشاء المؤسسة التي تقوم على العمل من أجل القضية القومية، فتشكل القواعد نظام الفكر للمؤسسة بحيث تضمن احداث نهضة قومية داخل الأمة.

أ ـ قاعدة الأمة مزيج سلالي:

لا تعود ماهية الأمة الى أصل سلالي واحد ومعين، بل هي مزيج من كافة الشعوب والعناصر التي نزلت هذه الأرض، سورية، منذ فجر التاريخ، وكونت بوحدة الحياةالناشئة بينها الأمة الحالية، بكل ما تعنيه الأمة من تراث نفسي، وشخصية متميزة، ونشاط إنتاجي. وتنفي هذه القاعدة النقاء العرقي أو السلالي، كما تتيح التخلص من الاستبداد في تحديد ماهية الأمة. فحتى الهجرات الكبيرة الطارئة تصبح عاملاً عادياً في حياة الأمة، هذا بشرط اشتراكها بالحياة وتفاعلها مع عناصر الأمة. لذا فإن الهجرات اليهودية لا ينطبق عليها هذا المبدأ لأنها ترفض في الأساس وحدة الحياة، ونسجل هنا ملاحظتين حول هذه القاعدة:

أولاً ـ إن حقيقة المزيج السلالي طمسها التاريخ وأغفلها الباحثون في بداية ما سمي عصر النهضة، وذلك بسبب ضياع المنهج في البحث القومي، فقامت المحاولات على أساس تأسيس «وعي» يقوم على استيراد النظريات القومية وإسقاطها على الواقع السوري، دون بحث علمي وموضوعي لمدى انطباقها على حقيقة الأمة السورية وتاريخها. ومن جهة

أخرى فإن أغلب النظريات ظهرت في فترة الوعي القومي في أوروبا، أي تلازمت مع حدث النهضة القومية في أوروبة، فكانت تؤطر النهضة ضمن عقيدة واضحة. وهذا الشأن معاكس لما جرى في أمتنا فقد بدأت الدعوات التي ادعت القومية بحصر حياتنا ضمن نطاق النظريات دون محاولة تأسيس قضية قومية.

ثانياً ـ تعتبر حقيقة المزيج السلالي المخرج الوحيد من كافة النعرات التعصبية الشوفينية، أو الضيقة الطائفية، بما يضمن سلامة المجتمع والأمة من نطاق الاختلافات الظاهرية التي خلفتها فترات الانحطاط الطويل التي مرت على أمتنا. وتمنح هذه الحقيقة رؤية جديدة للتاريخ القومي في سورية، فلا يعود هذا التاريخ مقاطع مستقلة تعتمد على مبدأ النزاع، إنما سلسلة متصلة الحلقات، تتضح فيها مراحل التراجع والتقدم القوميين.

ب ـ قاعدة الهيئة الاجتماعية الواحدة في الأمة:

ونعني بالهيئة الاجتماعية الواحدة المجتمع الواحد، فالمصلحة الواحدة المتولدة من وحدة الحياة لا يمكن أن تقوم إلا في المجتمع الواحد، الذي هو دليل الوجدان القومي، فالمجتمع الواحد يعني:

1 ـ وحدة التوجه في العمل القومي، فليس هناك قضيتان قوميتان داخل الأمة. وعندما تحكم الأمة هذه الظاهرة فإن هذه القاعدة تكون قد تفككت ويكون الوجدان القومي في حالة مريضة، فلا يمكن أن نرى أمة حقيقية يحكمها مظهران في الحياة القومية، الأول يقوم على الدين والثاني يقوم على العنصر. وهذه هي الظاهرة المرضية التي تحكم أغلب عناصر أمتنا. وعندما تتعدد الاتجاهات ينقسم المجتمع الى طبقات أو فئات أو طوائف أو أعراق، ثم تحكم هذه التفسيمات تجزئة مشابهة فالأعراق هم عشائر متنافرة والطوائف تخلق تقسيمات اجتماعية متباينة.. الخ.

2 ـ زوال التناقض بين الوحدة السياسية والوحدة القومية، فلا وجود للدولة الاقليمية، ولا لأي مصلحة جزئية داخل المجتمع. فالمجتمع الواحد هو الذي يفرض إرادته على كامل أنواع السلطة المجزئة أو الاقليمية. وهنا لا يمكن التمييز بين أجزاء المجتمع مهما توزعت جغرافيته. فإذا كانت الصفة التي يكتسبها الانسان في مجتمعه نتيجة التوزع الجغرافي أقوى من صفته القومية الأساسية فلا يمكن أن تنشأ العصبية القومية. فصفة الانسان الأولى في الأمة هي المجتمعية. لأن المجتمع في كامل بيئته ـ وطنه هو الشخصية الانسانية الكاملة، هو الانسان الكامل، وهو مصدر القيم وغايتها. ومصلحته هي مقياس النظريات والسياسات والسلوكيات.

3 ـ الولاء القومي الواحد فلا يمكن فهم مجتمع واحد بتعدد للولاءات، لأن المجتمع الواحد يفرض الولاء القومي على أي ولاء آخر. فحتى الأسرة هي تمظهر للولاءالقومي وليس وحدة اجتماعية مستقلة. وربما نلحظ بشكل أكبر حالة الولاء القومي في كثير من الشعوب التي استطاعت الوصول الى مرحلة الوجدان القومي، فلا نستطيع فيها التمييز بين الأسرة والأمة، أو العكس. لأنه لا وجود لفوارق في هذه الوحدات كونها تحوى الولاء القومي الواحد. بينما نشهد حالة معاكسة في الشعوب التي لم تستطع النظريات المطلقة خلق وجدان قومي لها، فنجد أن النكبات تجعل منها أجزاء متباينة ما بين الولاء الطائفي والعشائري والقبلي والأسروي مما يفكك حقيقة الارتباط بالأرض.

وبناءً على قاعدة المجتمع الواحد، تنشأ التشعبات الدستورية والحقوقية، فالتساوي بالحقوق والواجبات ليس شأناً تمنحه السلطة الحاكمة، إنما هو وليد الارادة الاجتماعية الواحدة. وفصل الدين عن الدولة ليس أمراً إجرائياً لعصرنة الدولة، إنما حقيقة مبدئية لا تنشأ الدولة القومية بدونها، وانصاف العمل وغيرها من التشريعات هي نتائج إلزامية تفرضها

وحدة المجتمع. وعليه فإن إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والعناصر المكونة للأمة هو التكتيك العملي لتطبيق استراتيجية المجتمع الواحد.

ج ـ قاعدة وحدة الأمة والوطن:

لا بد أن ينشأ عن القاعدتين السابقتين قاعدة مماثلة ومتلازمة معهما، فوحدة المجتمع تعني وحدة الأمة والوطن الذي تسكنه الأمة. ذلك أن وحدة الأمة النابعة من وحدة الحياة لا يمكن أن تتم من دون قيام الدورة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تحتاج الى أساس مادي هو الوطن الواحد، فتمزيق الوطن هو حكم على الأمة بالتمزق والتقسيم والانعزال. وهذا ما حصل رسمياً في سايكس ـ بيكو وبشكل غير رسمي أثناء الحكم العثماني عبر فصل عناصر الشعب. فانقطعت دورة الحياة بتقسيم الوطن، وانقسمت الأمة، وأصبحنا نعيش حالة المسألة المستحيلة بالنسبة للشأن الكردي والفلسطيني واللبناني. فجغرافية الوطن وحدوده ليست مطلقات ترسمها السياسات الدولية أو الاقليمية، إنما هي حياة الأمة ووحدتها. لذا كانت الحدود شأناً حيوياً واستراتيجياً في آن، فنحن نلاحظ بالنسبة للأمة السورية، أن سقوط أو ضياع شبه جزيرة سيناء تاريخياً كان يعني سقوط سورية عموماً، كما أن سقوط ما يسمى اليوم «كردستان سورية» كان يحكم على الأمة بالانهيار وعلى الوطن بالضياع. في المقابل فإن الجغرافية هي كل متكامل فلا يمكن أن نفهم في سورية دورة اجتماعية ـ اقتصادية في ظل وجود نهر الفرات ودجلة ما بين احتلال تركي وتقسيم إقليمي، لأن الاقتصاد هنا تمزق، والاقتصاد الممزق يمزق القاعدة المادية لوحدة الأمة.

د ـ قاعدة الكلية في الدولة القومية:

تنشأ الدولة القومية بناءً على القواعد الثلاث السابقة، فهي تملك كلية في التعاطي، أي أنها تعبر عن وحدة الأمة بإرادة واحدة. لذا لا يمكن أن تنشأ الدولة القومية الحقيقية من مواثيق دولية، ومعاهدات عالمية، لأنها هيئة غير مطلقة وهي منسوبة الى الأمة نفسها. وهذا ما نقصده بالكلية والشمولية

في آن، فلا يمكننا فهم دولة قومية تنشأ من تحالفات عشائر كما جرى في القرن التاسع عشر في منطقة كردستان، أو تظهر نتيجة تفوق أسري ومكائد سياسية كدولة المعنيين في لبنان، أو بموجب اتفاقيات دولية كما هي حال الدولة الاقليمية اليوم، أو دولة الشريف حسين التي ظلت وعوداً فقط.

لذا فلا بد قبل ظهور الدولة القومية من ظهور الارادة الواحدة، والتي قد تتعثر في إنشاء الدولة لكنها تكون معبرة عن واقع أمة، كما جرى في فرنسا إبان الاحتلال النازي أو أثناء احتلال بسمارك لها. وبالطبع فتكون الدولة القومية هي الشكل السياسي الأرقى المعبر عن الأمة، فهي مظهر حقوقي عال يعتمد على وحدة المجتمع والوطن.

وانطلاقاً من القواعد الآنفة الذكر نواجه حالة أمتنا المريضة، ونلغي حالة المسائل المستحيلة. فنحن ننطلق مبدئياً من تأسيس القضية القومية بناءً على الواقع الاجتماعي والتحليل العلمي له، ثم نضع مراحل العمل القومي. وليس الشأن الكردي سوى واحد من الأمور التي يجب أن تجابه وتوضح الحلول لها لأنها في النهاية تخصنا كأمة تحرص على وحدتها، وعلى تأسيس وعي قومي يحرر «كردستان سورية» من كافة أنواع الاحتلال لتأخذ دورها في مستقبل الأمة. فاستراتيجية العمل القومي تقتضي بعداً اجتماعياً خاصاً في الشأن الكردي يتميز عن باقي المسائل القومية. ذلك لأن الأكراد خضعوا للتمزيق والاضطهاد المستمرين عبر حقب طويلة. وقامت الإرادات الأجنبية والتخلف الاجتماعي في الفصل ما بينهم وبين الأمة السورية عبر خلق نقاط قواعد تعسفية: فإننا نعتبر عدم تداخل اللغتين العربية والكردية في الأمة السورية هو دليل عدم التفاعل الطويل نسبياً بين الأكراد وباقي عناصر الأمة. فاللغة كناتج اجتماعي تتطور وترتقي بالتفاعل الاجتماعي الطويل، تماماً كما حصل للغة الآرامية التي سيطرت على سورية ثم لحقتها اللغة العربية وهي لغة متطورة عن الآرامية النبطية. وما نستعمله الآن من لغة عربية ليست هي اللغة القرشية القديمة إنما نتاج

تطورها وتفاعلها مع الانسان السوري. وكذلك واقع الحال بالنسبة للغة التي يستعملها الأكراد السوريون إنما هي تطورات وليست أصولاً، وعدم تفاعل لغة الأمة الحالية بلغة واحدة هو النتيجة الحتمية لانقطاع التفاعل خلال التاريخ الطويل.

وهنا فالحل القومي يتنافى مع كافة المبادىء والقواعد الاستبدادية ويعارض التداخلات السياسية، لأنه معني بالأمة ككل وليس بأجزاء منها، جعلها التمزق وانقطاع وحدة الحياة تعيش بعيداً عن الأمة. ولا نقصد هنا الأكراد فقط إنما كافة أبناء الأمة دون تحديد.

أقليات لا أقليات[3]:

يبدأ الحل القومي من دراسة الواقع دون القفز على معطياته أو تجاوزها. لكنه في الوقت نفسه لا يعتبر أن هذا الواقع منسجم مع حقيقة الأمة السورية التي طمستها الأحداث التاريخية الطويلة. فهو يقوم بالدرس والتحليل للظاهرة الاجتماعية الموجودة في أمتنا وعلى أعلى مستوياتها، سواء تعلق الأمر بالمظهر الطائفي ـ الديني، أو الاثني ـ العرقي، فثنائية المجتمع وتعدد الأقطاب فيه هو واقع لا يمكن تأسيس القضية القومية دون النظر فيه ملياً. ونحن هنا نواجه أمرين:

الأمر الأول: حقيقة التركيب الاثنولوجي في سورية، والذي خالطته عناصر كثيرة، وعدلته الهجرات المتلاحقة فهذا التركيب الذي كون المزيج السلالي للأمة، عاد في فترات تاريخية طويلة نتيجة الفتح الاسلامي ثم الهجرات التي أعقبته، وجاء بعدها الغزو المغـولي والتتري والسلجوقي. وكانت الامبراطورية العثمانية هي نهاية التغيرات الاثنولوجية المنظمة. وأعقب ذلك الهجرات غير المنظمة كالشركس والأرمن، وفي قرننا العشرين

---

3 ـ أخذنا هذا العنوان من مقال لأنطون سعادة في مجلة سورية الجديدة العدد (2) تاريخ 1939/3/18 ويمكن الرجوع إليه في الآثار الكاملة، الجزء السادس ص 91، الطبعة الأولى 1983.

هناك هجرة غير طبيعية ومختلفة نوعياً هي الهجرة اليهودية.

الأمر الثاني: حقيقة التغير النفسي ـ الثقافي في الأمة السورية نتيجة الهجرات المتلاحقة، والتي أتت في فترة الانحطاط فعدلت من وحدة الأمة السورية ومزقتها وأبعدتها عن حقيقتها. ونشأت هنا تفرعات دينية وأثنية، أثرت بشكل سلبي على الوعي القومي وغيبته لفترات طويلة. وما نواجهه اليوم هو حصيلة فترة تاريخية مديدة. وعندما يتمظهر بأشكال سياسية فلأن السياسة تحاول إكسابه شرعية. ولكن في الحقيقة هو أعمق من أي طارىء سياسي، فهو يمتد اجتماعياً ليصل لحقبة الانحطاط التي ضربت سورية ومزقتها دون أن تغير الحقيقة، إنما غيبتها فقط.

فالحل القومي يأخذ الأمور من أساسها، فيعتبر أن عليه مواجهة النزاع الروحي (أو النفسي) الذي يمزق الأمة، ويشدها نحو أوهام قومية تتجاذبها عوامل مختلفة. لذا فإن قواعد الحل القومي، التي أوردناها سابقاً، تكفل إيجاد العامل القومي الجامع أي العامل الروحي ـ الاجتماعي ـ الثقافي:

ـ فاعتبار الأمة مزيجاً سلالياً، وهي حقيقة علمية ثابتة، يكفل الخروج من أوهام النسب والعرق التي نشأت عبر الزمن بعامل دخول الثقافة الخارجية، فيعيد الأمة لأساسها الحقيقي، وينهي أي عامل جذب عرقي، ثم يصبح البحث عن الأصل الواحد للأمة شأناً خارجاً عن العلمية والموضوعية والجامع القومي.

ـ وحقيقة الهيئة الاجتماعية الواحدة، تلغي مبدأ اعتماد الدين كمرجعية قومية، والعرق كفاصل قومي. فهي تعيد وحدة الحياة لطبيعتها وتجعل الظروف التي أبقت الكردي كردياً والشركسي شركسياً والعربي عربياً ظروفاً طارئة تنتهي بالتفاعل وبوحدة الحياة التي هي السبيل نحو ارتقاء الأمة وكافة عناصرها.

ـ وتنفي وحدة الأمة والوطن كافة أشكال الضعف التي نعاني منها نتيجة إهمال هذه القاعدة فتجزئة الأمة خطر على كل عناصرها، وتمزيق الوطن هو

الحكم على الأمة بالموت والويل نتيجة تقطع وحدة الحياة فيها. وتمنح وحدة الأمة والوطن لكافة العاملين بالشأن القومي رؤية أوسع من مجرد النظر للوطن كجغرافية مطلقة وللأمة كتجمع بشري عادي، لأنها تجعل من البشر والجغرافية مسألة حيوية تنطلق منها كافة أشكال الوعي القومي.

ـ الدولة القومية هي المخرج الذي يجسد القواعد السابقة، وهي سلبية تجاه الواقع الذي نشأت فيه الدولة الاقليمية، لأنها تنزع الشرعية عنها، وتوضح كيف تعاكس أشكال الدولة الاقليمية الواقع الاجتماعي وتزيده تفاقماً ومرضاً. فالدولة القومية تستمد شرعيتها من إرادة المجتمع ككل وليس من فئة فيه.

وبناءً على العامل الروحي الجديد فإن الخطوة الأولى في الحل القومي هي رفض منطق الأقليات جملة ومضموناً. فإذا كان الأمر المفعول يعطينا بالفعل توزع أقليات، إلا أنها تمظهرات تنتهي باتباع القواعد القومية. لذا فإن العمل القومي لا يتعاطى مع الأمة كأقليات عرقية أو اثنية بل كهيئة اجتماعية واحدة، فيها أمراض لا تزول إلا بإنهاء مفهوم الأقليات بفعل العامل الروحي ـ الاجتماعي ـ الثقافي.

الحل قومي اجتماعي لا سياسي:

إن العامل الجامع لوحدة الأمة السورية يقتضي بالضرورة إلغاء كافة المبررات السياسية القائمة. فلا يمكن جعل هذا العامل الروحي ـ الاجتماعي ـ الثقافي يفعل في أجزاء الأمة بآلية سياسية، تعتمد اتفاقيات قيادية للزعامات التقليدية المتحكمة في الاثنيات والأعراق الموجودة، إنما هناك فعل اجتماعي لتثبيت هذا العامل الجديد. وهذا الفعل يبدأ من المجتمع وينتهي فيه عبر خلق إرادة مجتمعية جديدة. ويبدو من الصعيب تجسيد العمل القومي الاجتماعي دون فهم دورة الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية. فالاتفاقيات تبقى شأناً رسمياً ما لم تدخل الى ساحة المجتمع،

فعندما تنعدم الحدود، ويصبح التعامل بين أبناء المجتمع مفتوحاً دون قيود طائفية أو عرقية، عندها تبدأ دورة الحياة بالاستمرار. فالزواج والمتاجرة والحوار وكافة العلاقات الاجتماعية هي المقصودة بالعمل القومي الاجتماعي، وليس البروتوكولات أو الشؤون السياسية مثل المركزية واللامركزية والوحدة الاندماجية. ومما لا شك فيه أن العمل الاجتماعي بحاجة لإطار مؤسساتي وشكل سياسي. ولكننا هنا نضع أولوية العمل الاجتماعي لأنه هو الذي يؤسس الشكل الإداري ـ السياسي الذي يمكن أن تقوم عليه وحدة الحياة داخل الأمة السورية.

الحل خطة نظامية:

إن كون الحل قومياً اجتماعياً بالدرجة الأولى، ويعتمد على حقيقة المجتمع السوري المنفتح بامتياز، ويجابه الواقع المريض لأبعد الحدود، فإن العشوائية والانقياد وراء تيار المشاعر فقط لا يجدي في مجال تنفيذ الحل القومي. فلا بد هنا من التنظيم والتخطيط وربط المسألة الكرديةبكافة مسائل الأمة الأخرى كي يكون الحل القومي متكاملاً. لذا تبدو المؤسسة القومية المسؤولة عن تحقيق الحل مهمة جداً، وإلا فلا يمكن للحل أن يتجسد. وهذه المؤسسة التي تنفذ الخطة النظامية مسؤولة أيضاً عن بعث النهضة القومية وتعبئة الوجدان القومي، ومن المفيد هنا التأكيد على طبيعة هذه المؤسسة القومية الاجتماعية:

أ ـ مؤسسة كلية وشمولية، فهي معنية بالوطن والأمة وبكافة مسائلهما، ومن هنا يأتي الحل غير متناقض مع باقي المسائل فلا يضغط الشأن الفلسطيني على حساب الشأن الكردي، ولا تظهر الخطط للنهوض القومي متناقضة ومتنافرة إنما متكاملة تعبر عن شمولية القضية القومية.

ب ـ مؤسسة صراعية غير متصالحة مع الواقع، فهي تنكر كافة الحالات المجتزأة والفوضوية الموجودة في الأمة، وتسير سياستها وفقاً لهذا

المنهج. وهنا فإن الصراعية لا تعني عدم التعاطي السياسي، ولكن أن لا يمس هذا التعاطي جوهر القضية القومية أو يجزئها، أو يجحف بحقوق الأمة ويسلبها إرادتها. وعلى العموم فإن الكلية والشمولية في المؤسسة القومية الاجتماعية تفصل العمل السياسي لتجعله عملاً اختصاصياً من الدرجة الأولى ذا غاية محددة وهي تحقيق الأغراض القومية.

ج ـ مؤسسة نوعية من حيث نظامها الاداري. وبمعنى آخر فإن القواعد التي بني عليها الحل القومي هي نفسها قواعد المؤسسة، فيجب تجسيد النهضة القومية داخل المؤسسة. فتكون هذه المؤسسة هي الأمة السورية مصغرة، كما تعبر بآلية حركتها عن دولة الأمة. فالضابط هنا والشرعية للمؤسسة تأتي من تعبيرها عن الأمة ككل، فالنوعية وليس الكم هي القاعدة. وبشكل أكثر دقة فإن المؤسسة هي حقيقة الأمة السورية والحقيقة شأن لا علاقة له بالكم.

د ـ المؤسسة كخطة نظامية هي نظام النهج المحقق للغاية في إعادة حيوية الأمة، فهي تتبع نظام الفكر وتعمل على تحقيق إهدافه داخل الأمة السورية. وإذا أرادنا التعبير عن هذا النهج فيمكن القول انه خطة لتطبيق قواعد الحل القومي ولو عبر مراحل لا تلغي الغاية الأساسية في تحقيق نهضة الأمة السورية.

إن ما عرضناه سابقاً هو المخارج التي نصل إليها عبر المنهج القومي الاجتماعي، ودون الدخول في التفاصيل التي يطول شرحها، لكننا قدمنا خطاً عاماً متبعاً عبر المؤسسات القومية الاجتماعية، وهو خط فكري بالدرجة الأولى. فالمسألة الكردية بعد أشكال المعاناة والاضطهاد التي طرأت عليها، وبعد الأحداث السياسية التي ضربتها تشابكت بحيث أصبح المنهج العلمي والموضوعي غائباً عنها، فهنا لا نسجل قوالب للحل الجاهز، أو صيغاً سياسية يمكن اتباعها لتصبح الأحلام واقعاً، إنما ننوه بالمنهج

الغائب، بكل ما يعنيه غيابه من غموض وتدهور في مسائلنا القومية. فالشأن الكردي اليوم هو خط النضال والمعاناة في شمالنا السوري، وهو عرضة لمختلف أنواع المساومات والضغوط والمبادرات، بينما يبقى النظر فيه مقصوراً على فكرة ضيقة هي التشكيل السياسي والظرف السياسي دون أي اعتبار لترابط هذا الشأن مع القضية القومية. فالمطلوب اليوم إعادة صياغة ذاكرتنا المعاصرة، وبالتالي تركيب العقل القومي وفق المنهج السليم، بحيث نستطيع صياغة حاضرنا ومستقبلنا القوميين بشكل واضح وجدي.

الفصل السادس: ملاحق

الملحق الأول

الأكراد.. نظريات في أصل الكلمة

رغم أن النظريات التي سنوردها هنا، ظهرت أساساً لبحث «الأصول» الكردية، لكننا ننقلها كأبحاث حاولت العودة الى مصدر كلمة «كرد»، اعتماداً على تاريخ الممالك القديمة، والتي وجدت في مناطق تواجد الأكراد الحالية، وعملت على خلق ربط قسري بين الواقع في نهاية القرن العشرين وتاريخ الشرق الأدنى القديم (سورية القديمة)، ونصر هنا على كلمة قسري للاعتبارات التالية:

أولاً ـ تنظر هذه الأبحاث الى هذه الممالك وكأنها مطلقة، ومستقلة عن أي تاريخ عام لمنطقتنا، حيث تحاول إيجاد نقاط الافتراق، رغم التراث الميثولوجي الواحد لكافة الممالك التي قامت وسط سورية أو في جبالها.

ثانياً ـ تقتصر هذه الأبحاث على تقديم أدلة من علوم اللسانيات، بينما لا تحاول الدخول في بحث اجتماعي أو انتروبولوجي، مما يجعلها ناقصة من حيث البحث عن الأصول، إذا صحت كلمة أصول، ويعطيها قيمة على الصعيد اللغوي ـ اللساني.

ثالثاً ـ ظهرت النظريات في الفترات التاريخية الحرجة، أي عند التأزم السياسي في «منطقة كردستان» وفي وقت اشتد صراع الارادات

الخارجية عليها، لذا أتت لتخدم غاية معينة، ولم تكن علمية بشكل كامل.

أما النظريات التي ظهرت فيمكن تلخيصها بثلاث مباحث أساسية: الأولى نظرية الدكتور سافراستيان: التي تربط الأكراد بشعب (كوتو) الذي عاش في مملكة (كوتيام) الواقعة على الضفة الشرقية من نهر دجلة، بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالي. ويعتقد أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الأشورية (كورتو)، وتطورت الى شكلها الحالي بانصهار حرف الراء بعد الواو (القصيرة)، والنظرية الثانية فيه مقدمة من نولدكه: الذي يربط الأكراد بـ «الاكرتيي»، وهم قوم كانوا يعيشون أصلاً في المنطقة الجبلية غربي بحيرة وان، وتفرقوا بصورة واسعة في البلاد (ما بين إيران وميديا). ويعتقد أن كلمة (كيرتي) تطورت الى كلمة «كورتو» أو «كوردو» أولاً، ثم الى كلمة (كورت) وهي كلمة أصلية. النظرية الثالثة لـ «درايفر» الذي قام بأبحاث واسعة في أصل الكلمة الفلولوجي (الفقهي)، واتفق مع نولدكه في ربط الأكراد بالكرتيي، إلا أنه يرجع كلمة كرد الى أصل فارسي.

أول شكل لكلمة كرد شبيهاً باللفظ الحالي هـي كلمة (كاردوخي) التي ذكرها «زنفون» في مذكراته عن تقهقر جيشه عام 401 قبل الميلاد. ويرجح الدكتور سافراستيان أن يكون أصل الكلمة التي استعملها زنفون هي كلمة (كورتو) الأشورية مضافاً إليها علامة الجمع الأرمنية، ثم تطورت تلك الكلمة الى أشكال عديدة على أقلام الكتاب اليونانيين القدماء. من جهة أخرى فإن كلمة كردستان كمصطلح جغرافي ظهرت لأول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، فقد فصل السلطان سنجار القسم العربي من اقليم الجبال ووضعه تحت حكم قريبه سليمان شاه، وظهر بالتالي هذا المصطلح، وكان أول ظهور له في كتاب (نزهة القلوب) لمؤلفه «المستوفي القزويني».

الملحق الثاني
الثقافة في المسألة الكردية

نتقل هنا رأياً حول «الثقافة الكردية»، وهو في الواقع نموذج خاص يلخص الرؤية تجاه المسألة الكردية من ناحية الجذور الثقافية. وتعمدنا عدم التدخل في النص الأصلي، الذي أتينا به، ولكن نسجل بعض الملاحظات التي تضيء على هذه الرؤية وعلاقتها بالكتاب عموماً:

أولاً ـ يعتمد النص على نفس الأخطاء المنهجية المتبعة في قراءة المسألة الكردية، فهو يصنف الأكراد كشعب هندو ـ أوروبي، بغض النظر عن الواقع التاريخي الذي خلط الأقوام والشعوب والسلالات.

ثانياً ـ إذا كنا لا نريد الوقوف كثيراً حول رأي الكاتب حول الأشوريين حين اعتبرهم طغاة، لكننا ننوه الى اعتماد الكاتب على جذور تاريخية وإسقاطها على واقع معاصر، معتمداً على أن الأكراد كانوا «يناضلون» ضد الأشوريين معتمداً افتراضاً مسبقاً بظهور «وعي كردي» في الدولة الميدية. ثم يطرح شكلاً يعتمد على إسقاطات ايديلوجية بعيدة عن المناخ التاريخي للميديين.

ثالثاً ـ إن النص يلخص شكلاً لعدد من الاختلاطات المنهجية، التي تحاول قسر الثقافة على الايديلوجية الماركسية، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الموضوعي لظهور الحضارات القديمة.

أخيراً فإن النص يشير بشكل واضح للفعالية الكردية المباشرة في مختلف مراحل حياة سورية، فهو يدل على عملية التفاعل، التي أدت لصياغة شكل حضارتنا وارتفائها منذ فجر التاريخ.

«إن الثقافة الكردية ثقافة عريقة لما لها من باع طويل في المنطقة ولها

أصول وجذور منسجمة عبر العصور القديمة حتى الآن. وحافظ الشعب الكردي على أصالته وتطوره في المراحل المتتالية رغم الصعاب التي تواجه وجود الشعب الكردي وثقافته.

وإذا عدنا الى الماضي البعيد نرى أنه كانت الثقافة الهندية من الثقافات الأصلية ذات التأثير الواضح على أصول الثقافات المجاورة وحتى البعيدة أيضاً. وبما أن الشعب الكردي يصنف في عداد شعوب الهندوأوروبية فله دلوه في رفع ثقافة هذه الشعوب وحضارتها قدماً الى الأمام. وبما أن الشعب الكردي من أقدم الشعوب التي استقرت في منطقة (ميزو وبوتاميا) فله فضل لا يمكن نكرانه في بناء حضارة هذه المنطقة العريقة. وله الفضل بذلك في المساهمة بدفع عجلة تطور البشرية نحو الأفضل بخط تصاعدي في العلم والمعرفة بكافة أشكالها.

وإذا نقبنا المراحل التاريخية التي سبقت الميلاد نرى أن الشعب الكردي كان سباقاً في النضال ضد القديم والعمل من أجل بناء الجديد وتطويره.

فعندما كانت المنطقة تعيش المرحلة البربرية الثانية، كان الشعب الأشوري وشعوب المنطقة ترزح تحت نير ظلم النظام العبودي المتمثل في الأمبراطورية الأشورية الطاغية. ونضال الشعب الكردي ضد هذا الظلم الذي عمل من أجل انحلال الشعوب غير الأشورية، وبشكل خاص الشعب الكردي، قلب الأكراد نظام الحكم القديم في 612 ق. م وبنوا على أنقاضها امبراطورية جديدة أكثر تطوراً وتقدماً وهي الامبراطورية الميدية. وأثناء حكمها تنعمت شعوب المنطقة بالأمان والخير. ومن المعروف تاريخياً أن أي حركة جماهيرية لا بد أن تكون تقدمية. وبما أن الحركة الميدية كانت حركة جماهيرية معتمدة على الفكر والفلسفة الزردشتية التي شملت كل حسن في الفكر والفلسفة في المنطقة وفي المجتمع الكردي بشكل خاص، فتكاملت النظرية والتطبيق. وموضوعياً أصبحت الزردشتية دين وعقيدة

الامبراطورية الحديثة ودين وعقيدة شعوب أخرى مجاورة لها وواقعة تحت حكمها. وبذلك أصبحت الزردشتية الثقافة السائدة آنذاك وبذلك تكونت الأرضية الصلبة للثقافة الكردية، وتعتبر المحطة الأساسية الأولى للثقافة الكردية. ومن الجهة الأخرى واكب ازدهار الثقافة ازدهار عمراني ومدني.

ونتيجة الخلافات المستعصية القبلية آنذاك لم تتمكن ميديا من صهر رعيتها وبمزاحمة عوامل انبعاث المجتمع الجديد، بسبب تفاوت التطور الاجتماعي للقبائل وعدم تجانبها، أدى الى خلق صراعات تناحرية بين القبائل المتنقلة والمستقرة فولدت جنين بذور ايديلوجية الاقطاع. وفي هذه الأثناء كانت شعوب المنطقة منهمكة في صراعات بالغة الحدة، تمثلت أشدها في الصراع بين الفلسفة القديمة وجنين الايديلوجية الجديدة.

ونتيجة الصراعات الطويلة ظهر المجتمع الاقطاعي بقيادة الايديلوجية الاسلامية، التي ساهمت في استعجال انتقال المجتمع الكردي العبودي المهيأ سابقاً الى مجتمع إقطاعي عن طريق دخول الكرد في الاسلام. وكانت معركة القادسية 640م بداية الاستيلاء العربي الاسلامي على كردستان. ارتضت بالسيطرة العربية وحركة التعريب واستصغرت القيم القومية الكردية حيث تركت اللغة والثقافة الكردية. وعملت على نشر الثقافة العربية ولغتها. وذلك تبعاً لمصالحها الطبقية، ولعدم قدرة السلطة العربية احتواء وصهر الثقافة الكردية ولغتها، وعدم تطوير استعماريتها على كردستان. هيئت ظروف لتشكيل إمارات كردية مستقلة مثل دولة المروانية الذين حكموا زهاء القرن من الزمن. وساد حكمهم من بحيرة وان حتى اورفة. وفي هذه الأثناء تطورت الثقافة الكردية بشكل مستقل مما أدى الى ظهور شعراء وأدباء عظام مثل (فقه طيران).

نتيجة لتداخل البنية الاجتماعية الكردية ودرجة الفرز الاجتماعي الطبيعي آنذاك دخلت القبائل الكردية أفواجاً دين الاسلام. وفي كثير من مراحل الفتوحات ساهم زعماء القبائل الكردية في توجيه وإدارة وقيادة

فتوحات الاسلام وبرز الى الساحة سلاطين أكراد يعملون تحت لواء الاسلام، وساهموا في تطوير ونشر الثقافة الاسلامية مثل صلاح الدين الأيوبي. وبهذا القدر إيضاً ساهم المثقفون الأكراد في تطوير الثقافة الاسلامية أمثال بديع الزمان (الهمذاني)، وكذلك الثقافات العربية أمثال أمير شعـراء العرب أحمد شوقي ـ والزهاوي ـ والرصافي ـ وكرد علي ـ وكل هؤلاء بغنى عن التعريف. وبعد المد الاسلامي الفعال سادت فترة من الركود النسبي. وأثناء هذه الفترة عمل الأتراك من أجل التسلل الى مراكز الحكم الاسلامي والسيطرة على المراكز الأساسية في الدولة، وذلك تحت شعارات اسلامية. وبعد فترة تمكن الأتراك من تحقيق أهدافهم فعملوا من أجل السيطرة على العالم الاسلامي كله. ولتجاوز الفرس والترك جغرافياً عملوا بادىء الأمر على بسط سيطرتهم على كردستان وذلك باستمالة قسم من زعماء القبائل الكردية اليهم؟ ومن الجهة الأخرى كانت الامبراطورية الفارسية، التي كانت تتمتع بقوة لا يستهان بها، تعمل هي أيضاً من أجل توسيع رقعة سيطرتها على المنطقة الاسلامية تحت ستار الدفاع عن مذهب دولتها الشيعي المنافس لمذهب الامبراطورية العثمانية السنية. وبهذه الصراعات تم تقسيم كردستان لأول مرة الى قسمين بين الامبراطوريتين المذكورتين وذلك في عام 1639 فتحولت كردستان الى ساحة للمعارك بين الامبراطورتين ونهبت من قبلهما بثقافتها وحضارتها. وبقي الوضع شبه مستقر حتى بداية القرن التاسع عشر نتيجة السيطرة العشائرية في كردستان.
وفي بداية القرن التاسع عشر كما يؤكد فيلجيفسكي ـ وأبوبوق ـ والدكتور شمزين بأن كردستان شاهدت تغيرات في المجالات الاجتماعية وخاصة في مجال نمو وتطور السلع التجارية، مما أدى الى زعزعة النظام الاقطاعي وظهور بدايات الأولى للبرجـوازية التجارية والجنين الرأسمالي، داخل العلاقات الاقطاعية. وبظهور العلاقات التجارية الكردية من بيع وشراء السلع حيث نشأت في كردستان (المانيفكتوريا) الخاصة لصناعة الصابون ودباغة الجلود والأحذية والأصماغ والألبسة. الى هذه الفترة بالذات يعود

نمو شرائح جديدة في المجتمع الكردي كالحرفيـن والعاملين في الخانات والبناء والقوافل.

بعد أن تحولت مدينة السليمانية الى عاصمة للإمارة البابانية في كردستان الجنوبية شاهدت كردستان نهوضاً ثقافياً كبيراً في عهد هذه الإمارة، حيث أصبحت عاصمتها مركزاً لاستقطاب رجال الفكر والثقافة والأدب الكردي من جميع أرجاء كردستان، مما يشكل إحدى المحطات الأساسية في تاريخ الثقافة الكردية. وتمخضت عن هذه العملية الثقافية ظهور نشاط أدبي جديد في مجـال الشعر الكردي لترسم خيوطاً جديدة للأدب الكردي الكلاسيكي. ومن ممثلي الحركة الكردية الشعراء الكرد ـ نالي ـ سالم ـ كردي ـ حاج قادر كوى.

إن الصحافة الكردية يعود تاريخها الى صحيفة كردستان التي أصدرها مقداد مدحت بدرخان 22 نيسان 1898 في القاهرة، استمرت في الظهور أربع سنوات ثم نقل مصدر صدورها الى جنيف. فالقاهرة ثم لندن. . الخ. جاء صدور هذه الصحيفة كرد فعل ضد السياسة الاستعمارية التي انتهجتها السلطة الحميدية فكانت تمثل وجهة نظر. . . المناضلين الأكراد وحركتهم التحررية. كما لعبت الجمعيات الكردية دوراً فعالاً في نشر الثقافة الكردية وتوعية جماهير الشعب. ضد الاستبداد والاضطهاد القومي وهذه الجمعيات على سبيل الذكر جمعية (هيڤي) أي الأمل من قبل الطلبة الأكراد. وهي أكثر الجمعيات نشاطاً في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وصحيفة (روجه كردان) نهار الأكراد 1911 في استنبول وفي عام 1912 تأسست في كردستان الشرقية جمعية (جهانداني) معرفة العالم وصدرت مجلة (بابڤاكوردان) نداء الأكراد باللغة الكردية في كردستان الجنوبية على يد جمال الدين بابان. هناك عشرات الصحف التي صدرت في هذه الأثناء وفي الفترات التي تلتها لم نأت على ذكرها.

تابعت الحركة الثقافية الكردية مسيرتها خلال الحرب وبعدها حتى

تمكن الشيخ محمود البرزنجي من تشكيل حكومة كردية في كردستان الجنوبية، فبادر إلى إصدار صحيفة اسبوعية (روجه كردستان) أي شمس كردستان وكانت لسان حال الحكومة. وكانت صحيفة كردستان، في كردستان الشرقية، لسان حال جمهورية سهاباد الديمقراطية عام 1946 وكان يشرف عليها الشهيد قاضي محمد بنفسه وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أصبحت الأرضية الاجتماعية والثقافية مهيأة في كردستان وخاصة في كردستان الشمالية الغربية، لخلق حركة سياسية ثورية عصرية تقود الجماهير الكردية وتدفع الحركة الأدبية الكردية دفعاً قوياً الى الأمام».

الملحق الثالث

اللغة الكردية. . أصولها وخصائصها

الأستاذ دحام عبد الفتاح يملك رأياً حول اللغة الكردية، ننقله هنا بالكامل مع ملاحظة أساسية هي اعتباره أن اللغة تولد مع ولادة الأمة، وهو رأي لا يتوافق مع نشوء الأمم، وارتقاء المجتمعات، فهو أيضاً وقع في نفس الخطأ المنهجي بخلطه بين مقومات (وحدة المصلحة والارادة المجموعة من البشر فوق بقعة جغرافية)، وبين نتاج الأمة الثقافي، كاللغة. وبغض النظر عن هذه الملاحظة المنهجية، فإن النص التالي يقدم رأياً معتمداً على اللسانيات في تفسير أصول اللغة الكردية:

«كثيراً ما نسمع ونقرأ عبارة «اللغة الحية»، فماذا تعني هذه العبارة بمدلولـها الإيحائي العام والبنيوي الخاص؟ وما المقاييس الموضوعية التي يجس بها نبض الحياة في اللغات المعنية؟

وعلى ضوء المدلولين المذكورين، أين تقع اللغة الكردية في دائرة الحياة تلك؟

قد يكون المختصون من علماء اللسانيات على قدر كبير من الحق في قولهم: إن اللغة كائن حي، تولد فتتطور، وتضمر فتموت، كما هي الحال عند الكائنات الحية تماماً. وصفة الحياة هذه انسحبت بالعلاقة الانتمائية من الحي (الانسان) الى الوسيلة (اللغة)، فتشربت هذه الأخيرة من الكائن الحي سمات التطور الحيوي، فكأنها هو، أو جزء منه.

وبهذا المنظور تولد اللغة مع ولادة الأمة، وتتطور مع تطورها بعلاقة تلازمية. فهي حية بقدر حيوية الأمة وهيمنتها على الحياة، وهي ضامرة ضعيفة بالقدر نفسه من ضمور الأمة وتقهقرها، ثم تموت عندما الأمة تموت.

هذا التعريف الإيحائي العام للغة الحية، يبقى بشكل تجاوزي

صحيحاً الى حد ما. فكم من لغة سادت بسيادة بنيها، ثم بادت عندما بادوا؟.

وبهذا المنظور تكون بعض اللغات المعاصرة أكثر حيوية من بعضها الآخر، تبعاً لسيادة بنيها الثقافية والاقتصادية والسياسية... في إطار هذا المفهوم، تبقى اللغة الكردية متحلزنة خارج الأقواس (الحية) لا حول لها ولا قوة.

أما لو تناولنا اللغة الكردية في دائرة المدلول البنيوي الخاص، كوحدة دراسية، مستقلة عن كل العلائق التلازمية، وتغلغلنا في النسج الأساسية التي تقوم بها وعليها هياكل التعبير اللغوي، ثم تلمسنا مقومات الحياة في بنيتها من منظور علم اللسانيات فقط لوجدنا أن اللغة الكردية تختزن في بنيتها عناصر حية تؤهلها لتكون في مصاف اللغات الحية، كما أهلتها للصمود قروناً في وجه الاندثار والإبادة عندما انبترت ـ إلا قليلاً ـ كل العلائق التلازمية بينها وبين موجبات الحياة.

فما هي أصول اللغة الكردية؟ وما هي أهم خصائصها وعناصر بنائها التي حصنتها في مواجهة الضياع والتضييع معاً؟

تنتمي اللغة الكردية الى عائلة اللغات الهند ـ أوروبية، من أسرة الهند ـ آرية (الإيرانية). وتمتد جذورها تاريخياً الى اللغة (الأفستائية). وهي اللغة التي دونت بها (الأفستا) كتاب زردشت المقدس، بأسلوب شعري غنائي، على الوزن السيلابي (المقطعي) أو ما يسمى في الكردية (   ).

وعلى أنقاض (الأفستائية) قامت (البهلوية)، فاحتفظت ببعض المفردات والتعابير الأفستائية، وبقيت البهلوية محتفظة بمكانتها الأدبية حتى ما بعد ظهور اللغة الدرية (الفارسية الحديثة)، يشير عمر الخيام الى ذلك بقوله:

بـلبــل بــه زبــانـي بــهـلوي بــاكــل زرد
فــريـاد همي زنــدكــه من بــايــد خــورد

ثم استقلت اللغة الكردية مع شقيقاتها، الدرية والبلوجية وغيرها. . . بعيد ظهور الاسلام، وبعد اندثار البهلوية. وما زالت الكردية تحتفظ في معجمها بشواهد عديدة تؤكد انتماءها هذا، مع تباين يسير، هو نتيجة طبيعية لبعض حالات القلب والابدال، أو التحول الصوتي بفعل المشافهة على مدى الزمن. والمقارنة التالية توضح ما ذهبنا إليه[1]:

		الافستائية	البهلوية	الكردية
1 ـ الدجاج	:	(مرغه)	(مرو)	(مر ـ مامر)
2 ـ حار	:	(كرم)	(كرم)	(كرم)
3 ـ الذئب	:	(وهزك)	(كورك)	(كورك ـ كور)
4 ـ طويل	:	(دراجة)	(دراز)	(دريز ـ دريز)
5 ـ عشرة	:	(دسة)	(ده)	(ده)
6 ـ الثلج	:	(وفر)	(بفر)	(بفر ـ برڤ)

هذا وتلتقي الكردية والدرية مع البهلوية في بنية قسم كبير من المفردات، لتؤكد على الأصول اللغوية المشتركة بينها[2] :

		البهلوية	الدرية	الكردية
1 ـ الله	:	(خود ذاته)	(خود داد)	(خودا)
2 ـ الدستور	:	(دستور)	(دستور)	(دستور)
3 ـ النوم	:	(خواب)	(خواب)	(خو)
4 ـ الأشعة	:	(تاب)	(تاب)	(تاو ـ تاف)
5 ـ النهار ـ الشمس	:	(روج)	(روز)	(روز)

6 ـ القائد	:	(سردار)	(سالار)	(سردار)
7 ـ اللغة	:	(زفان)	(زبان)	(زبان ـ زمان)
8 ـ التربية	:	(فرورد)	(برورد)	(بروورده)

وتتميز اللغة الكردية بأنها لغة تركيبية، لصقية. بمعنى أنها غير اشتقاقية كاللغة العربية والمفردة البسيطة في الكردية ـ اللهجة الكرمانجية ـ مبنية من مقطع صوتي واحد (   ). فإذا صادفتنا كلمة ذات مقطعين صوتيين أو أكثر فهي مركبة، ولا بد من البحث عن جذور المفردات البسيطة، الداخلة في نسيج التركيب، فإن لم نعثر على ما نريد، فهذا لا يعني أبداً أن الكلمة بسيطة، بل يعني أننا عجزنا عن إيجاد ما نريد. . وتكاد اللغة الكردية تنفرد بهذه الميزة من بين اللغات التركيبية.

تتوالد المفردات الجديدة في الكردية بالتركيب من العناصر اللغوية التالية:

1 ـ أداة سابقة	+	مفردة	=	مفردة جديدة
2 ـ مفردة	+	أداة لاحقة	=	مفردة جديدة
3 ـ اسم	+	اسم	=	مفردة جديدة
4 ـ اسم	+	صفة	=	مفردة جديدة
5 ـ صفة	+	صفة	=	مفردة جديدة
6 ـ صفة	+	اسم	=	مفردة جديدة

والمفردات الجديدة تشمل الأسماء والصفات والأفعال والمصادر. . . وهذه الميزة تضفي على اللغة الكردية مرونة شديدة، تسهل على اللغوي تركيب أية مفردة غير واردة في معجم اللغة الكردية من قبل.

وفي الاتجاه نفسه ـ مع مراعاة قواعد الصوتيات ـ يستطيع اللغوي الكردي أن يسمي كافة المصطلحات والمسميات الحضارية المعاصرة، حيث يتعرف على المسمى الثقافي أو العلمي الحديث، ويتمعن في أبرز

صفاته (الصوتية ـ الحركية ـ الأدائية) ثم يأخذ المفردة الكردية التي تقابل تلك الصفة البارزة فيه فيلحقها، أو يلحق بها ما يستوجب من أدوات أو أسماء أو صفات. . مراعياً قواعد التركيب الدقيقة في مثل هذه الحالات.

فمثلاً، عندما نريد استحداث الكلمات التالية في الكردية: (الغواصة البحر العروضي ـ القافية). وقد استحدثت على الشكل التالي:

1 - الغواصة: (Noqav = الماء av + الغوص Noq)
2 - البحر العروضي: (PÊlawaz = اللحن awaz + الموجة PÊl)
3 - القافية: (RÊZbENd = القيد bENd + السطر ـ البيت RÊZ)

ومن ميزات المفردة الكردية كونها معرفة في حالتها الطبيعية المجردة، حتى إذا لحقتها علامات التنكير صارت نكرات:

- sal السنة ـ العام
- salek سنة ـ عام
- saliNe سنوات ـ أعوام

إلا أن أهم ما يميز المفردات الكردية هو خضوعها الشديد لقواعد الامالة (Tewarg verês). حتى ليكاد أن يصح القول فيها: إنها لغة الامالة.

والامالة تلحق ـ حسب قواعدها الدقيقة ـ الأسماء والمصادر والضمائر وأسماء الاشارة والاستفهام. . .

والجملة في الكردية تأتي بشكلها السياقي، الطبيعي على الترتيب التالي:

1 ـ الفاعل: Kirar
2 ـ المفعول به: bireser
3 ـ الفعل: Lêker

وإذا احتوت الجملة على الظرف أو الجار والمجرور، فإن ترتيبهما بعد

الفاعل مباشرة. غير أن هذه الصيغة الترتيبية غير واجبة الثبات، فالتقديم والتأخير يتمان حسب المقتضيات البلاغية والضرورات الشعرية. واللغة الكردية خاضعة لنظام نحوي دقيق وشامل، يحتل فيه القياس مكانة بارزة، والاستثناءات الشاذة عن القياس القواعدي نادرة جداً، إن لم تكن شبه معدومة. وأهم أبواب القواعد في اللغة الكردية: بابا الامالة والتصريف (veguheztiN). فالامالة ـ كما ذكرنا ـ باب واسع وحالاتها دقيقة ومتشابكة. والتصريف بازمنته المتعددة المتقاربة، كثيراً ما يخلق إشكالات والتباسات لدى المتعامل معه.

ومثلما تتحكم القواعد النحوية بالتراكيب والعلاقات التعبيرية، كذلك تتحكم القواعد الصوتية (FoNêTîK) في صيغ المفردات في حالات الامالة والابدال وما يسمى في العربية (النحت اللغوي). وهذه القواعد الصوتية تتناسق بشكل طبيعي منظم في أنسجة لغة قائمة على (31) حرفاً، منها (8) حروف صوتية، و (23) حرفاً غير صوتي. و (5) من الصوتيات تعطي مقاطع صوتية عالية النبر، و (3) منها تعطي مقاطع صوتية منخفضة النبر. إذا لا بد ـ والحالة هذه ـ من قوانين صوتية تنظم العلاقة بين هذه المجموعة من الصوتيات، وهي تتداخل مع غير الصوتيات في أنسجة التعبير اللغوي بشكل سليم.

إن هذا النظام الدقيق الذي تنتظم بموجبه اللغة الكردية، لهو حصنها الحصين الذي حماها منذ قرون طويلة، تعرضت خلالها لعوامل الضياع والتضبيع معاً، ولولا حالها هذا، لاندثرت في قرون الحصار، حيث أزاميل الهدم والاستلاب كانت تطال كل ما من شأنه أن يبقي منها على أثر. . .

ومرة أخرى نعود من حيث بدأنا، الى التعبير (اللغة الحية) بمدلوليها الإيحائي التجاوزي العام والبنيوي الخاص فنتساءل:

غلبت روما أثينا، ولكن هل احتوت اللغة الرومانية لغة الاغريق بكل ما

كانت تملك من مقومات الحياة؟

وسيطر العثمانيون على العرب، فهل قدرت اللغة التركية (العثمانية) أن تقف على أقدامها أمام اللغة العربية بكل ما تختزنه من عناصر الحياة؟.

إذن، في كل وجهة نظر، وجهة نظر أخرى. ولنا في بنية اللغة الكردية وجهة نظر، فإن لم تعتبر اليوم، من منظور العلاقة التلازمية بين الحي (الانسان) والأداة الوسيلة (اللغة)... أقول إن لم تعتبر من اللغات الحية، فلا شك في أنها تحتفظ في مخزونها البنيوي بأصفى عناصر الحياة. فإذا الشمس ابتسمت لها ذات يوم، فسوف تكون هناك وجهة نظر أخرى، ربما تقول: إن الكردية من اللغات الحية».

عامودا 1991/5/25

دحام عبد الفتاح

الملحق الرابع

«كردستان». كما يراها الأكراد

لم نتطرق خلال فصول الكتاب الى معلومات جغرافية ـ سكانية ، وذلك لاعتبارين: الأول أن الكتاب متعلق بمنهج النظر للمسألة الكردية، فهو ينطلق من واقع وجودهم وانتمائهم. أما باقي التفصيلات الاحصائية فهي أمر ثانوي ضمن الاطار العام لانتماء الأكراد، والاعتبار الثاني هو عدم وجود إحصاءات رسمية ودقيقة للديموغرافية في «كردستان سورية».

ننقل هنا بعضاً من المعلومات عن «كردستان سورية» كما يراها بعض التنظيمات الكردية ، والمقال مأخوذ عن مجلة (ثقافة الشعب)، العدد الأول : 1991/9/2

«أطلق المؤرخون القدامى منذ العصور الوسطى والقديمة على وطننا كردستان اسم (ميزوبوتاميا) مهداً لحضارات «جنة الأرض». . وفي الحقيقة تعتبر طبيعة وطننا رائعة خلابة وجنة الشرق الأوسط، لذا فإن الجهل بحقيقته يعتبر نقصاً كبيراً جداً. ومقابل ذلك كلما تعرفنا عليه وأمعنا نظرنا فيه تزداد مشاعر الحب والوفاء لهذا الوطن.

فمهما أحب الانسان هذا الوطن فإنه لا يرتوي منه، إن كل صخرة من كردستاننا الرائعة وكل شبر من ترابها وكل قطرة من ماء أنهارها وكل شهقة من هوائها تستحق الشهادة من أجلها ليس مرة واحدة بل آلاف المرات.

فوطننا كردستان الذي أطلق عليه المؤرخ اليوناني هيردوت أسماء مثل (كردوخر) يحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً بين القارات الثلاث آسيا ـ افريقيا ـ أوربـا، وهو من أكثر البلدان غنى بجباله الشاهقة العالية وسهوله الواسعة المتداخلة المتشعبة ومياهه الغزيرة الجارية وثرواته البـاطنية والسطحية. وقد كانت عبر التاريخ مركز تلاقي طرق الحرير والتوابل، وكان

ذلك سبباً لتعرضه للغزوات والاستيلاء والدمار.

تعرضت كردستان لأول مرة الى التجزئة عام 1639 نتيجة الحروب والصراع بين الامبراطورية العثمانية والدولة العفوية الإيرانية. وبعد الحرب العالمية الأولى وعلى أثر اتفاقية (لوزان ـ أنقرة) ـ بين الجمهورية التركية وكل من انكلترا وفرنسا تعرضت كردستان مرة أخرى الى التجزئة الرباعية.

وإذا أردنا التعرف على الحدود الطبيعية لكردستان البلد القاري القريب من البحار سيكون كالتالي:

من الغرب: يفصلها عن الأناضول النهر (الأحمر وكوكسون) أحد روافد نهر سيحان وجبال أمانوس..

من الشمال: يفصلها عن الأناضول السلسلة المحاذية للبحر الأسود.

من الشرق: يفصلها عن أرمينيا السوفيتية نهر (آراس) وسلسلة جبال القفقاس وعن إيران ـ السفوح الشرقية لجبال زاغروس.

من الجنوب: يكون السكان العرب الذين يقطنون السهول المجاورة الحدود الطبيعية لكردستان.

وباختصار يقع وطننا وسط الحدود الطبيعية التي يفصلها عن الشعوب التركية والفارسية، والعربية والأرمينية وتشغل مساحة 500 الف كم^2 تقريباً وهو أكبر من هذه الدول كل على حدة. وحسب التقارير الأخيرة للاحصائيات السكانية يتجاوز عدد سكان كردستان /35/ مليون نسمة ويعيش ربعهم في المتربولات الاستعمارية وأوربا والشرق الأوسط لأسباب اقتصادية. وبالرغم من تشكل مدن مشوهة في كل ظروف استغلال الاستعمار الأجنبي لثروات وطننا الغنية السطحية منها والباطنية، فإن الفلاحين ما زالوا يشكلون العمود الفقري للسكان.

أما أهم مدننا المشهورة عنتاب ـ دياربكر ـ أورفة ـ ملاطيا ـ آل عزيز ـ مرعش ـ وان ـ ارزنجان ـ ديرسم ـ ماكو ـ موصل ـ سليمانية ـ زاخو ـ

القامشلي ـ الحسكة ـ عامودة ـ ماردين ـ سيرت ـ باطمان ـ فارس ـ آفرى ـ آديمان ـ موش ـ بدليس ـ حكارى ـ بينغول ـ سنداج ـ رضائية ـ كركوك ـ دهوك ـ عفرين ـ كوباني ـ ديريك ـ مهاباد ـ جزيرة بوطان ـ.

إضافة الى هذه المدن يوجد أكثر من 150 قضاء.

ولكون كردستان بلداً قارياً فمناخها يكون بارداً جداً في الشتاء، حيث يصل ارتفاع الثلوج في المناطق الشمالية والوسطى منها الى مترين وتغطي الثلوج سفوح الجبال العالية باستمرار. أما في الصيف فيكون المناخ السائد جافاً وحاراً. وتصل درجة الحرارة أحياناً الى (40)° م. وتهطل أمطار غزيرة في أشهر الربيع والخريف كما تنخفض الحرارة الى (40)° شتاءً في المناطق الشمالية.

لقد أطلق المؤرخون على وطننا اسم بلد الجبال، وفي الواقع يحاط وطننا بسور من الجبال، إذ تحدها جبال طوروس من الشمال الغربي وتمتد لتشكل عقدة الالتقاء في بوطان مع سلاسل جبال زاغروس الممتدة من جنوب وشرق كردستان. أما السلسلة الجبلية الأخرى المتفرعة عن جبل طوروس والمتجهة شمالاً فإنها تترك مناطق ملاطيا ـ ديرسم وبينغوا جنوباً لتصل الى جبال القفقاس في شمال مدينة فارس. أما سلسلة الجبال المتفرعة عند بينغول فتتجه نحو بوطان وتتحد مع جبال طوروس الجنوبية. وهذه السلاسل الجبلية جميعها تتخذ أسماء مختلفة حسب وجودها في كل منطقة.

يعتبر جبل آغرى الكبير أعلى قمة جبلية في كردستان ويصل الى ارتفاع يتجاوز 5168 م وهناك أيضاً جبال عالية أخرى مثل جبل سيحان، جيلوا، غابار، قنديل ـ جراف ـ آغرى الصغير منذر وغالبيتها /4000 م/ ولا يذوب الثلج في قممها في الفصول الأربعة. وفي الصيف عندما تصل الحرارة الى درجة لا تطاق في السهول تكون سفوح هذه الجبال دائمة الخضرة وكأنها في فصل الربيع. ولهذا تتحول سفوحها الى مصايف خلال أشهر الصيف

ترتادها العشائر الرحل والسياح. وتمتاز أيضاً بهواء صحي نقي - لا يتوفر حتى على شواطىء البحار. . . والفصول الأربعة تلتقي هنا في وقت واحد.

لا يمكن إيجاد مناخ كهذا وجغرافية غنية كهذه تمتاز بمناظر رائعة خلابة حتى في أجمل بلدان العالم. فمهما تكن شواطىء البحار منعشة في الصيف فإنه لا بد من هوائها أن يكون رطباً وخانقاً بينما الهواء يكون نقياً صافياً منعشاً في بحيرات وان، غرود، تاندورك أورميا، وفي بحيرات صغيرة أخرى ولا يمكن الاستمتاع بهواء كهذا في أي منطقة من مناطق العالم.

إن مياه الينابيع الباردة كالثلج في فصل الصيف تذكرنا ببقعة من بقاع الجنة. أما الألوان الساحرة وبحيرة وان التي تتبدل كل ثانية فتتحول الى جو ساحر لا يقاومها حتى أسراب طيور الكركي فتجذب إليها بدون إرادتها.

وهل تعلم أيضاً أن وطننا يملك أكبر مساحة من الغابات في منطقة الشرق الأوسط: إن غابات جزيرة بوطان الكثيفة لم تعرف الفأس بعد، أما غابات (ماركومار) الشهيرة فتعتبر من أكثر الغابات كثافة وكذلك توجد الغابات في كل من سرقمش وبينغول- آل عزيز- قره قوجان - ليرسم بدليس - ساسون - مرعش - ملاطيا أديمان. وتوجد في جبال الأمانوس أشجار السنديان والبلوط والسرور والصنوبر وما شابهها مما يلطف الجو ويضفي جمالاً أخاذاً على الجبال.

أما السهول فإنها تشغل حوالي نصف مساحة الوطن تقريباً ويأتي في مقدمتها سهل حران إذ يعتبر أكبر سهل في الشرق الأوسط. ويسعى المستعمرون الأتراك الى استغلال هذا السهل ببناء السدود على نهر الفرات والتخطيط لنقل المياه بواسطة أقنية الري الى هذا السهل سعياً منهم لإضعاف حركتنا والخروج من أزمتهم الاقتصادية الخانقة. وإذا ما اكتمل هذا المشروع الذي يسمى بـ   فإن سهل حران سيتحول الى مخزن عظيم للحبوب

يكفي لاعاشة منطقة الشرق الأوسط برمتها وسيصبح تكساساً أخرى.

ولكن هل هناك سهل حران فقط؟ كلا . . . فبالاضافة الى هذا السهل تزرع الحبوب والخضار والفواكه في سهول اغزير، اصلاحية، بازارجق ـ آفشين ـ آلبستان ـ بستان موش ـ خانه . . . الخ وبمقدورها أن تسد حاجة الشرق الأوسط كله إذ أن جميعها يمكن ريها بمياه الأنهار والجداول فيها. وفي أشهر الربيع تتحول هذه السهول الى بساط أخضر وصيفاً تصبح الغلال. وبإمكان هذه السهول أن تعطي 40 مثلاً من الحبوب والفواكه نظراً لخصوبتها، وإضافة الى هذا يتم زرع الكروم والبساتين.

وفي هذه السهول وسفوح الجبال التي تضم المراعي الواسعة والغابات تتم تربية الحيوانات على نطاق واسع.

وإن تداخل الجبال والسهول في وطننا يساعد على فتح الأقنية المائية بصورة طبيعية لري سهولها. وبوجود المصادر المائية العظيمة في وطننا والتضاريس الملائمة يمكن جر المياه في أقنية للصحارى العربية القاحلة. وفي الواقع لو ألقينا نظرة على خارطة كردستان فإننا نجد استحالة تفادي الأنهار والجداول المائية والوديان الخضراء التي تشبه الشرايين الرئيسة والفرعية النابضة في جسم الانسان.

إن مياه دجلة والفرات المثلجة والتي تمر قرب سهول المناطق الجنوبية والوسطى الظمأى، تعتبر منحة عظيمة، ولكنها في الوقت نفسه تعتبر نقْمةِ وسوء طالع لكردستان لأنها كانت السبب في تكالب المستعمرين عليها.

وبالاضافة الى الثروات السطحية هناك ثروات أغنى ونعني بها المكامن الغنية للبترول والفحم والحديد والنحاس والفوسفات والرصاص والمنغيزيون والفضة واليورانيوم والذهب، مما يجعل أعداء شعبنا يعتمدون عليها ويحاولون بلهفة اللصوص الجائعين الذين لا يجدون الوقت الكافي لعملية النهب. باختصار يمكننا القول بأن جميع المواد الخام اللازمة

للتصنيع موجودة في كردستان وبكثرة.

وبإلقاء نظرة عامة على جغرافية كردستان ولو بشكل محدود ندرك مدى جمالها وروعتها وتوفر الظروف الملائمة للعيش فيها وغناها بالثروات السطحية والباطنية، لدرجة من المستحيل على الانسان أن لا يعشق هذا الوطن الجنة ويقاتل ويستعد للاستشهاد في سبيله إلا إذا كان خائناً أو محباً للعبودية.

إن ما تطرقنا إليه أعلاه كـان بمثابة مدخل عام للكتابة عن جغرافية عامة لوطننا وفي الاعداد القادمة سنحاول التعريف بوطننا منطقة منطقة وبشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً».

الملحق الخامس
الثورات الكرديـــة

من المناسب التطرق ولو بشكل سريع للماضـي القريب لجهاد الأكراد ووقوفهم ضد حملات الابادة والقهر والتشريد لأكثر من قرن ونيف على يد العثمانيين الكماليين والحكومات القاجارية والبهلوية وروسيا القيصرية والستالينية والقوات البريطانية والفرنسية والحكومات العراقية المتعاقبة. وأبرز الثورات والانتفاضات والأحداث المهمة هي:

ثورة الشيخ عبيد الله النهري ـ 1880 م. أول ثورة كردية ضد حاكم القاجار وحملت مطالب محددة. ونادى الشيخ النهري في مؤتمر موسع، بتوحيد كافة مناطق كردستان. وكان الشيخ يتمتع بنفوذ ديني ودنيوي كبيرين بين الأكراد. سحقت الثورة بعنف ونفي الشيخ إلى مكة مع أسرته حيث وافاه الأجل في تشرين الأول (أكتوبر) 1883.

ثورة بدرخان ـ (1842-1843 م). طالبت الثورة بتحرير كردستان من الدولتين العثمانية (التركية) والقاجارية (الايرانية) وتشكيل دولة مستقلة في المناطق الكردية. ولعب رجال الدين المسلمون دوراً مهماً في تلك الثورة.

ثورة هكاري وبوتان ـ (1853 - 1856 م). بقيادة القائد يزدان شير الذي حرر منطقتي هكاري وبوتان. تم قمع تلك الثورة بمساعدة القوات الروسية (القيصرية) التي هيمنت على المنطقة في تلك الحقبة من الزمن.

انتفاضة ديرسيم ـ (1877-1878 م) ـ قاد الانتفاضة عدد من رجال الدين المسلمين الذين شعروا بالظلم والقهر، الواقع على الشعب الكردي.

حركة بدليس ـ (1912 م) بقيادة الشيخ سليم والشيخ شهاب الدين النقشبندي. وكانت جمعية (هيفي ـ الامل) التي تأسست عام 1910 في اسطنبول من الكرد المتنورين والضباط بمثابة الجهة الموجهة لتلك الحركة

الثورية، التي قمعت بقسوة بالغة بعد فترة قصيرة. ويذكر أنه كان للكرد أيضاً دورهم في احداث الثورة الدستورية الايرانية (1905-1911 م)، فإن الجماهير الكردية وقفت في اكثريتها الساحقة إلى جانب الثورة التي استهدفت النظام القاجاري المستبد. وتم تأسيس عدد من «لجان الثورة» في المدن الكردية كرمنشاه، مهاباد سنندرج، سقز، بوكان وغيرها. وبعد اخماد حركة بدليس، أعدم الثائر الشيخ عبد السلام البارزاني ورفاقه وعدد كبير من أبناء كردستان الذين ساهموا بحماس في الحركة تلك.

ولعبت الصحف والمجلات (يوم الكرد)، (هتافا كرد ـ شمس الكرد)، (زين ـ الحياة)، والجمعيات (جمعيت ازادي كردستان ـ جمعية تحرير كردستان)، و (جمعيت جهانداني ـ جمعية معرفة العالم) دوراً فاعلاً في دعم الحركة والدفاع عن الحقوق الكردية وتبني شعارات الحكم الذاتي والاستقلال. وكانت تلك الصحف والمجلات والجمعيات الاجتماعية ـ السياسية، تدار من قبل الأكراد المتعلمين الذين انهوا دراساتهم في معاهد وجامعات باريس والقاهرة واسطنبول وحلب وجنيف وبطرسبورغ.

ثورة عام 1917 م، وبينما كانت الحرب العالمية الأولى تطحن المنطقة، انتفض الكرد في مدن دياربكر، خربوط الموصل، بوتان، ماردين، السليمانية للمطالبة بتوحيد مناطقهم تحت ادارة كردية من أهالي المنطقة، وابعاد شبح الإبادة الجماعية والجوع من مناطقهم، والتصدي لمعاهدة (سايكس ـ بيكو 1916) التي عقدت سراً بين البريطانيين والفرنسيين والروس القياصرة، واتفقوا فيها على تقسيم مناطق الكرد من دون استشارتهم.

ثورة السليمانية (1918-1919) وتأسيس حكومة كردستان في مدينة السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي. قمعت الثورة وحكومتها من قبل القوات البريطانية الموجودة في المنطقة، واحتلت مدينة السليمانية

عاصمة الدولة والمدن الأخرى. وبعدها تم تشكيل الوفد الكردي الذي سافر إلى باريس ليمثل الأكراد في صوغ معاهدة (سيفر) التي أقرت بالحقوق القومية للأكراد ضمن بنود 62، 63 و 64 من المعاهدة.

ثورة الشيخ سعيد بيران (1920-1925) قادت «جمعية استقلال كردستان» الثورة واستقطبت المتعلمين من كافة أجزاء كردستان إلى صفوفها.

ثورة سمكو شكاك (1921-1924) :شملت منطقة واسعة من غربي بحيرة أروميه ومهاباد وسقز وبانه وشرق السليمانية وغرب أربيل وشمزينان.

أخمدت الثورة بعد أن شن رضا شاه حملة عسكرية واسعة على كردستان، قتل فيها الألوف من الكرد.

ثورة الشيخ محمود الحفيد (1922-1924): بعد رجوع الشيخ محمود من منفاه، قاد ثورة جديدة في كردستان العراق، للمطالبة بالحرية والعدالة، وذلك بعد أن تأسست (جمعية كردستان) وصدور صحيفة «نداء كردستان» باللغات الكردية والعربية والتركية والفارسية. أعلن الشيخ عن تشكيل الحكومة يوم 1923/1/1 وكانت السليمانية عاصمة لها، وآنْتُخِبَ الوزراءُ وسُنَّ الدستورُ وعُيِّنَ الحكامَ والموظفون والشرطة المحلية. وجاء الاعلان بعد انتصار القوات الكردية على القوات البريطانية في معركة 1922/9/5 المعروفة.

لم تمض فترة طويلة، حتى شن البريطانيون حملة واسعة النطاق على كردستان والسليمانية بالذات، فتم لهم اخماد الثورة وأعدم وأبعد وسجن المئات من القادة الكرد وحلت الدولة الكردية والحقت المنطقة بالدولة العراقية الحديثة التكوين انذاك.

انتفاضة جبال ارارات (1927-1930 م) ـ بقيادة الجنرال احسان نوري باشا وسميت بانتفاضة (اكرى داغ) أيضاً وكان حزب (خويبون ـ الاستقلال) بمثابة التنظيم السياسي للانتفاضة. وقد قمعت بعنف من قبل قوات اتاتورك

وقتل الألوف من أبناء المنطقة بتهمة مساندتهم للانتفاضة، ونفي مئات الألوف منهم إلى مناطق خارج كردستان.

انتفاضة البارزانيين (1932 م) بقيادة الشيخ أحمد البارزاني ضد الانكليز في العراق.

انتفاضة درسيم (1937 م) بقيادة سيد رضا: قمعت تلك الثورة كمثيلاتها، وتم عقد معاهدة عسكرية باسم معاهدة (سعد اباد) بين تركيا وايران والعراق وافغانستان للقضاء على أية حركة شعبية تقوم في إحدى الدول الأربع التي وقعت على المعاهدة تلك.

انتفاضة بارزان (1943-1945 م) اندلعت الثورة في كردستان العراق بقيادة المرحوم مصطفى البارزاني. وساهم حزب (هيوار ـ الأمل) بكل ثقله في تلك الثورة اضافة إلى عدد من كبار الضباط الأكراد والمثقفين.

جمهورية كردستان في مهاباد الايرانية ـ (1946-1947). فتحت عملية اندحار النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية، افاقاً جديدة امام النضال التحرري حين كانت كردستان تحت منطقة نفوذ الاتحاد السوفياتي. فبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في 16 آب (اغسطس) 1945 بدأ العمل من أجل التفاوض مع شاه ايران في طهران من أجل نيل الحقوق القومية الكردية النهضوية وذلك ضمن صيغة الحكم الذاتي الموسع بالنظر لتعنت الشاه في تلبية مطالب الكرد. ثم الاعلان في مدينة مهاباد يوم 22 كانون الثاني (يناير) 1946 عن تأسيس (جمهورية كردستان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي)، عرفت باسم (جمهورية مهاباد)، وعين القاضي محمد رئيساً للجمهورية، وشارك الكرد من كافة أجزاء كردستان في عملية بناء وتطوير الجمهورية الفتية. سرعان ما تحالف الشاه مع ستالين لضرب الجمهورية وسحقها، واعدام قادتها صبيحة يوم 30 آذار (مارس) 1947 وسط مدينة مهاباد.

ثورة كردستان العراق (1961-1975): وهي أكبر ثورة في تاريخ الشعب الكردي المعاصر من حيث السعة والقدرة القتالية والسياسية والتنظيم الاجتماعي والسياسي. وسميت بثورة ايلول (سبتمبر) نظراً لاندلاعها في 11 أيلول 1961 وقد رفعت شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، وحققت مكاسب كثيرة وفي مقدمتها اتفاقية 11 آذار (مارس) 1970 التي اقرت الحكم الذاتي، ضمن الجمهورية العراقية، ولم تطبق لأسباب وتطورات سياسية.

انتكست الثورة بعد تفاهم العراق مع شاه ايران في الجزائر يوم 6 آذار 1975 على حل الخلاف على الأرض والمياه مقابل وقف الدعم للثورة الكردية، وهو أمر أدى إلى انهيارها.

وأخيراً الثورة الكردية الحالية التي اندلعت في كردستان العراق في آب (اغسطس) 1976.

الفهرس

كتاب الأكراد

المسألة الكردية

الوهم والحقيقة

يطمح الكثيرون عبر التنظير السياسي إلى تقديم حلول للمسألة الكردية، منطلقين أساساً من وقائع تاريخية خاصة بهذه المسألة، وفي الوقت نفسه، يحاولون ايجاد حالات توفيقية لكافة الحلول والنظريات المتعلقة بالأمة. لكن المسألة الكردية أعقد من أن تطرح عبر تنظيرات سياسية فقط، وكافة الحالات التاريخية التي عاصرتها كانت نتيجة أشكال سياسية دولية أو داخلية، بينما بقيت الجغرافية الكردية والانسان الكردي بعيدين عن التنظير والحلول التي قدمت، وبالتالي بقيت المسألة الكردية على هامش أي تحرك داخلي أو دولي.

إن اضافة كتاب إلى هذه المسألة أمر يحتاج إلى الكثير من الدقة والتفكير، كما أن الكتابة عن المعاناة الكردية شأن يحتاج إلى اعادة صياغة هذه المسألة في العقل، فالمعاناة والاضطهاد والنضال أمور يجب أن لا تغفل قطبي المسألة الكردية الأساسيين: البيئة والانسان بما يقدمانه من دلائل تاريخية على ارتباط المجتمع بالأرض رغم كافة الصيغ التاريخية التي أوجدت تقسيمات سياسية متعددة، فالأرض والانسان هما المقدمة الطبيعية التي نريد الانطلاق منها لصياغة منهج عام لرؤية المسألة الكردية عموماً وباقي مسائلنا القومية.

بيسان

للنشر والاعلام والتوزيع

ص. ب 13/5261 بيروت ـ لبنان.

هاتف: 865126 - 802389